2009

مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي الخامس

٢٠٠٩

السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس القضاء الأعلى

التقرير السنوي الخامس

للعام ٢٠٠٩

رام الله – فلسطين

حزيران ٢٠١٠

بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

USAID
من الشعب الأمريكي

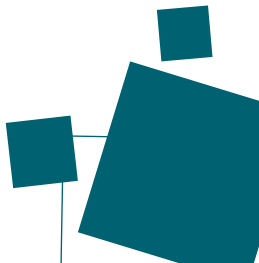

فخامة الرئيس محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

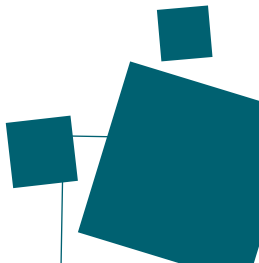

المستشار فريد الجلاد

رئيس مجلس القضاء الأعلى

رئيس المحكمة العليا

مجلس القضاء الأعلى
التقرير السنوي الخامس لعام ٢٠٠٩

الموقع الرلكتروني لمجلس القضاء الأعلى على الإنترنت
http://www.orts.gov.ps/

© جميع الحقوق محفوظة: مجلس القضاء الأعلى
رام الله – فلسطين ٢٠١٠

© Copyright: High Judicial Council
Ramallah - Palestine 2010

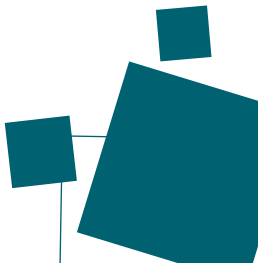

السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية

فخامة الرئيس محمود عبّاس حفظه الله

رئيس دولة فلسطين.
رئيس السّلطة الوطنية الفلسطينية.
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التجرير الفلسطينية.
تحية طيبة وبعد،

يسرنا أن نرفع الى سيادتكم التقرير السنوي الخامس، نتناول فيه مسيرة عملنا القضائي خلال عام ٢٠٠٩، موثقين سير العمل والعطاء الفاعل في تحقيق استراتيجية ورؤية مجلس القضاء الاعلى لمختلف الهيئات القضائية والوحدات الادارية المساندة للقضاء. كان أحد أهم أهدافنا تعزيز ثقة المواطن والمؤسسات بالقضاء وقد تحقق ذلك بصورة نسبية، خيث ازدادت نسبة الوارد من القضايا الى المحاكم بنسبة ٤٢٪ عن العام السابق. وذلك على ضوء ارتفاع نسبة الفصل في القضايا المتراكمة لدى محاكم الموضوع بنسبة ٦٦٪، مع حرصنا على أن يتوافق مع مبادئ العدل والانصاف.

ان اعتماد الهيئة الثلاثية القضائية على رؤية الدعوى المدنية في محكمة البداية، وارتباط العمل القضائي بتعاون اطراف الدعوى من المحامين واعضاء النيابة العامة، والضابطة العدلية، واجهزة الأمن، وقلة عدد الكادر الوظيفي في القضاء تشكل تحديا، ومعيقات تحول دون تحقيق الانجازات التي يصبو اليها مجلس القضاء الاعلى وفق رؤيته الاستراتيجية. ومع هذا فان العمل يجري لتذليل هذه الصعوبات، والتحديات باهتمام ومثابرة وفقا» لامكاناتنا، اذ قد يتطلب الامر تدخلا» تشريعيا»، لتعديل النصوص القانونية المتعلّقة ببعض الامور المبينة أعلاه.

لقد قمنا باعداد دليل الاجراءات لدى اقلام المحاكم، ودوائر التبليغات والتنفيذ، وكاتب العدل، والتي تم بموجبها الحد الى درجة كبيرة من مماطلة اطراف الخصومة.

ولا بد ان نشير الى دور ادارات المحاكم المساندة، وأخص بالذكر دائرة التفتيش القضائي التي تقوم بزيارات دورية ومفاجأة، ومتابعة الشكاوى التي ترد اليها، مما أدى الى تفعيل مؤسسات ودوائر السلطة القضائية كإدارة المحاكم، ووحدة التخطيط، ودائرة العلاقات العامة، والاعلام، والمكتب الفني، والأمانة العامة، ولجنة التدريب القضائي.

لقد تضمن التقرير الكثير من الانجازات التي حققت تحولا» نوعيا» كنتاج لاستراتيجية ورؤية مجلس القضاء الاعلى متمثلة في محاكم الصلح والبداية، والاستئناف، والمحكمة العليا، ومحكمة النقض.

فخامة الرئيس،
ان منجزات عام ٢٠٠٩ تشير الى نهضة يعتز بها في عمل السلطة القضائية، والتي جاءت نتاج الجهود التي نبذلها للوصول الى الاهداف السامية من خلال العمل الدؤوب الفعّال الذي يقع على عاتق القضاة ومعاونيهم من كتبة ومحضرين.

اننا نسعى خلال عام ٢٠١٠ الى المزيد من التقدم، والرقي بارادة قوية وفي اطار أعلى المعايير القضائية، لتحقيق رسالتنا، رسالة العدالة وسيادة القانون.

اننا اذ نعتز بدور فخامتكم في اسناد السلطة القضائية، وحرصكم على مبادئ العدالة، لتحقيق الامن، والاستقرار في المجتمع، وكضمانة للتقدم، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، لكل ذلك نتطلع الى دعم سلطتنا القضائية وفق رؤية حددتها استراتيجية مجلس القضاء الاعلى كما عودتنا دائماً.

وأخيراً اننا نتوجه الى سيادتكم بالشكر الجزيل، والتقدير والاحترام، ملتفين من حولكم مؤازرين بقوة موقفكم الوطني لاقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. ومن خلال سيادتكم أتقدم بوافر الشكر لكل من ساهم في اعداد التقرير الخامس خاصا بالذكر ادارة المحاكم، والادارات القضائية الأخرى، ومشروع نظام لسيادة القانون.

القاضي فريد الجلاد

رئيس المحكمة العليا

رئيس مجلس القضاء الأعلى

شكر وتقدير

ضمن مبادرة إدارة المحاكم في إعداد التقرير السنوي الخامس، والذي يأتي في إطار تعزيز المعرفة بأهدافها وغاياتها وفق المعايير الدولية ونشرها وتوفير مادة علمية لشركائنا في قطاع العدالة ولكل الفئات المعنية بعمل مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني ومحاكمه المختلفة، بما يتيح للجميع الاستفادة من البيانات والإحصاءات ومؤشرات الأداء المتوفرة عن المحاكم والوحدات الإدارية والمالية والدوائر المختلفة المساندة للمجلس، حيث ضم هذا التقرير آثار العطاء والعمل الدؤوب والمثابرة والجهود المخلصة التي بذلها الجميع على امتداد عام ٢٠٠٩ والذي شكل بحق إحدى حلقات النجاح المميزة التي سعينا إليها.

لقد تضمن التقرير الكثير من الإنجازات التي حققت تحولاً نوعياً ومتغيرات مهمة كنتاج لإستراتيجية ورؤية مجلس القضاء الأعلى، ومن أبرزها الانتقال إلى الأداء المؤسسي والتي تظهر البيانات والإحصائيات ثمرة هذا الأداء، وتمكن كل قارئ من الإطلاع وتقيم نتائج أعمالنا وخصوصاً تلك المتعلقة بعمل محاكمنا على اختلاف درجاتها متمثلة في محاكم الصلح والبداية والاستئناف والمحكمة العليا بشقيها محكمة النقض ومحكمة العدل العليا وغيرها.

هذا التقرير بما احتواه من معلومات وبيانات تفصيلية يعد من وجهة نظرنا تجسيداً حقيقياً لمبدأ الشفافية وتحدياً للعاملين في الجهاز القضائي قضاة وعاملين في كل المواقع للمحافظة على مستوى الأداء والسعي من أجل تحقيق الأفضل على الصعيدين القضائي والإداري والتميّز الذي نصبو إليه، تحقيقاً لرسالة القضاء من جهة وتجسيداً" لطموحاتنا في خدمة شعبنا بما يليق بتضحياته وتطلعاته وصولاً إلى حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأخيراً لا بد من التنويه بأن هذا العمل لم يكن ليتحقق لولا تظافر جهود الجميع وفي مقدمتهم فريق إعداد هذا التقرير من إدارة المحاكم ومشروع نظام برئاسة الأستاذ نبيل سعيفان الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الذين قدموا المساعدة الأساسية في إخراج هذا التقرير إلى حيز النور، آملاً أن يحقق هذا التقرير الغايات المرجوة منه.

القاضي عزت الراميني

أمين عام مجلس القضاء الأعلى

رئيس إدارة المحاكم

مقدمة :

يستعرض التقرير السنوي الخامس انجازات السلطة القضائية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بعد مرور عامين على تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الحكومية والخطة الإستراتيجية لقاع العدالة ٢٠٠٨-٢٠١٠. يختلف هذا التقرير عن التقارير الأربعة السابقة كونه يستعرض انجازات السلطة القضائية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ويعتمد منهجية علمية قوامها بناء مؤشرات الأداء ومؤشرات الأثر من الناحيتين الكمية والنوعية والتي يتم على أساسها قياس مستوى أداء المحاكم بمختلف أنواعها خلال السنوات الثلاث المنصرمة، واثر هذا الأداء على توجهات الجمهور بشكل عام سواء أكانوا متقاضين أم طالبي خدمة أم عاملين في حقل القضاء، فان هذه التوجهات تمثل خلاصة لمدى ثقة الجمهور بالسلطة القضائية ومدى الارتقاء والنهوض بكافة مكونات القضاء الفلسطيني وبصورة شاملة ومؤسساتية ومستدامة. ويتعرض أيضا لجوانب الضعف والقوة في نظام المعلومات المستخدم في المحاكم على مختلف أنواعها في توثيق انجازاتها وأرشفة أعمالها الكترونيا».

يتكون التقرير من أربعة فصول يتطرق الفصل الأول إلى انجازات السلطة القضائية في مجال البنية القانونية والإدارية لمجلس القضاء الأعلى، ويلقي الضوء على رؤية وأهداف قطاع العدالة وسيادة القانون، وبنية مجلس القضاء الأعلى كإطار قانوني وتنظيمي ووظيفي. كما يتطرق هذا الفصل إلى التقريرين الإداري والمالي وموازنة مجلس القضاء الأعلى من ناحية إيراداته ونفقاته.

يستعرض الفصل الثاني التطور في أداء محاكم الضفة الغربية بمختلف أنواعها، ويتطرق إلى دقة الأحكام في القضايا المفصولة، والى الأسباب التي تؤدي إلى تأخير في الفصل في القضايا ويقترح توصيات للحد من الاختناق القضائي. ويستعرض بإسهاب لأهم مؤشرات الأداء وقدرة المحاكم على الفصل في القضايا في الوقت الملائم، ومؤشرات الأثر التي تعكس توجهات الجمهور بشكل عام ومتلقي الخدمة من المحاكم وأعضاء السلك القضائي في قطاع العدالة وسيادة القانون.

يستعرض الفصل الثالث التطور في إعداد السلك القضائي (القضائي والإداري) والانجازات التي تمت في مجال تدريب وتأهيل الكادر، والانجازات في مجال تعزيز المسائلة والرقابة الداخلية في إطار دائرة التفتيش القضائي، وفي مجال تطوير إدارة المحاكم والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع.

وأخيرا يتطرق الفصل الرابع إلى الانجازات التي تحققت في مجال تحديث وتطوير وتوسيع البنية التحتية للمحاكم والدوائر المختلفة التابعة لها كدوائر العدل والتنفيذ والتبليغات، وفي تطوير وتحديث مراكز التدريب والإعلام والأرشفة.

تمت عملية تدقيق البيانات وحوسبتها وتحليلها عبر مراحل وكل مرحلة لها آليات مختلفة في التدقيق والفحص وتناسق البيانات ورصد الأخطاء وتوثيقها. هذه المنهجية من الناحية الفنية تعطي مصداقية جيدة وتمثل إلى حد بعيد واقع السلطة القضائية من الناحيتين الكمية والنوعية.

قائمة المحتويات

	الملخص التنفيذي	١٧
	الفصل الأول: البنية القانونية والإدارية والمالية لإدارة مجلس القضاء الأعلى.	٢٩
١	رؤية وأهداف قطاع العدل وسيادة القانون.	٢٩
٢	مجلس القضاء الأعلى: الإطار القانوني لتشكيله وإختصاصاته ومسؤولياته.	٣٠
٣	المخطط التنظيمي العام لمجلس القضاء الأعلى.	٣٥
٤	الهيكلية الوظيفية لإدارة المحاكم.	٣٩
٥	التقرير المالي للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩).	٤٥
	الفصل الثاني: التطور في أداء المحاكم في الفصل في القضايا خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩).	٥١
١	التطور في أداء محاكم الصلح الفصل في القضايا.	٥٢
٢	التطور في أداء محاكم البداية الفصل في القضايا.	٧٩
٣	التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الإستئنافية الفصل في القضايا.	٩٧
٤	التطور في أداء محكمة العدل العليا.	١١٦
٥	التطور في أداء المحكمة العليا.	١١٦
٦	التطور في أداء محكمة النقض.	١١٧
٧	التطور في أداء محكمة استئناف رام الله.	١١٩
٨	التطور في أداء محكمة استئناف القدس.	١٢١
٩	التطور في أداء دوائر التنفيذ.	١٢٣
١٠	دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس.	١٣٤
١١	أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا.	١٤٤
١٢	التطور في عدد ونوعية الوثائق التي تصدرها دوائر كاتب العدل في مختلف المحاكم.	١٤٦
١٣	خلاصة لأهم المؤشرات في أداء المحاكم الفصل في القضايا.	١٥٢
١٤	خلاصة لأهم مؤشرات الأثر كنتيجة لأداء قطاع العدل وسيادة القانون:	١٦٢

الفصل الثالث: مأسسة مجلس القضاء الاعلى. ١٧١

١ التطور في أعداد السلك القضائي (الكادر القضائي والإداري). ١٧١

٢ تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية في إطار دائرة التفتيش القضائي. ١٧٨

٣ تدريب وتأهيل الكادر القضائي والإداري. ١٨٠

٤ تعزيز دور الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى. ١٩٣

٥ دائرة ادارة المحاكم. ١٩٤

٦ التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشاريع. ٢٠٤

٧ توعية الجمهور بالقضاء وتوطيد العلاقة مع مؤسساته الإعلامية والمجتمعية. ٢٠٧

٨ حوسبة المحاكم وملفات الدعوى. ٢٠٨

الفصل الرابع: تحديث وتطوير البنية التحتية للقطاع القضائي. ٢١٣

١ بناء محاكم جديدة وتوسيع المحاكم القائمة. ٢١٣

٢ تطوير دوائر العدل. ٢١٥

٣ تطوير وتحديث دوائر التنفيذ. ٢١٥

٤ تطوير وتحديث دوائر التبليغات. ٢١٥

٥ تطوير وتحديث المكتبة القضائية. ٢١٦

٦ تطوير وتحديث الأرشيف المركزي في رام الله. ٢١٦

٧ تطوير وتحديث المركز الإعلامي القضائي. ٢١٦

٨ تطوير وتحديث معهد التدريب. ٢١٧

٩ تطوير وتحديث مقر مجلس القضاء الأعلى. ٢١٧

الملخص التنفيذي

يشتمل التقرير السنوي الخامس للعام ٢٠٠٩ على خمس فصول، تتضمن ابرز أعمال وانجازات مجلس القضاء الأعلى، والتطور الذي طرأ على أداء القضاة والمحاكم بمختلف أنواعها في مجال الفصل في القضايا والتنامي في إعداد القضايا الواردة التي تعبر عن ثقة الجمهور بالقضاء خلال الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

يختلف هذا التقرير عن التقارير السابقة الذي لا يقتصر على عرض ابرز انجازات مجلس القضاء الأعلى، بل أيضا يحاول ان يبني مؤشرات أداء ومؤشرات أثر مرجعية لنظام العدل وسيادة القانون منسجمة مع أهداف الخطة الإستراتيجية وأنشطتها للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠)، لتكون نموذجا لمؤشرات مرجعية تقيس فعالية النظام من حيث نقاط قوته وضعفه وتقدمه وتأخره وأثر ذلك على توجهات متلقي الخدمة المباشرة وغير المباشرة من قطاع العدل وسيادة القانون ولسنوات مختلفة.

أشار التقرير في الفصل الأول إلى رؤية قطاع العدل وسيادة القانون وهي:

"قطاع عدل قادر على تحقيق العدل وسيادة القانون بما يصون الحريات والحقوق العامة والخاصة والمساواة وبما يحفظ الكرامة الإنسانية ويوفر الاطار الملائم للتنمية الشاملة والمستدامة لدى المجتمع الفلسطيني في ظل دولة فلسطينية كاملة السيادة.

وقد شكلت هذه الرؤية الأساس القانوني والبنيوي والأدائي لمجلس القضاء الأعلى.

أولا: التطور في أداء المحاكم خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩):

ابرز النتائج التي استخلصها التقرير ان النظام القضائي كان على مستوى عال من الكفاءة خلال العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، من ناحية قدرة المحاكم على مختلف أنواعها على الفصل بما يعادل القضايا الواردة خلال السنة والفصل وبنسب متفاوتة في القضايا المدورة من السنوات السابقة. فيما يلي ابرز النتائج:

١. محاكم الصلح والفصل في القضايا المدنية:

- زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ١٠٨٪خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
- تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والفصل بنسبة ١,٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.
- ارتفع معدل الفصل في القضايا المدنية من ٢٤٦ قضية شهريا خلال العام ٢٠٠٧، إلى حوالي ٤٢١ قضية شهريا في العام ٢٠٠٨ والى ٦٢٢ قضية عام ٢٠٠٩، وارتفع المعدل الشهري لعدد القضايا الواردة من ٢٩١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٠٥ قضايا عام ٢٠٠٩.

- ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض صلح من ٨٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٧ قضية عام ٢٠٠٩.

٢. محاكم الصلح والفصل في القضايا الجزائية:

- لم يواكب أداء محاكم الصلح في فصل القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين انه في العام ٢٠٠٩ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة في سنة ٢٠٠٩ ونسبة ٣٩٪ من القضايا المدورة.
- ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ٦٣٧ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣٢٥ قضية في العام ٢٠٠٨ وتضاعف العدد إلى حوالي خمس مرات إلى ٣٠٥٦ قضية في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧. وحوالي الضعفين بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
- ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاض صلح من ٢٠٩ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٢١ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩.

٣. محاكم الصلح والفصل في قضايا السير:

- بلغت نسبة الزيادة في عدد قضايا السير الواردة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩ حوالي ١٤٢٪، تدل هذه الزيادة على التشدد في الرقابة وتفعيلها على مخالفات السير وعلى المركبات.
- تميّز أداء المحاكم بكفاءة عالية وفصلت بما يعادل القضايا الواردة وواكبت الزيادة المطردة في قضايا السير وفصلت فيها.

٤. محاكم البداية والفصل في القضايا المدنية:

- زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ٦٧٪خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
- الفصل تقريبا بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩.
- ارتفع معدل الفصل في القضايا المدنية ١٢٩ قضية شهريا خلال العام ٢٠٠٧، إلى ١٧٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٣٨ قضية شهريا في العام ٢٠٠٩، وارتفع المعدل الشهري لعدد القضايا الواردة من ١٤٠ قضية الى ١٧٨ قضية وإلى ٢٣٩ قضية لنفس السنوات على التوالي.
- وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض بداية من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٨ قضية عام ٢٠٠٩.

٥. محاكم البداية والفصل في القضايا الجزائية:

- لم يواكب أداء محاكم البداية في فصل القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين انه في العام ٢٠٠٩ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٠٪ من القضايا المدورة.
- ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ٢٣ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٩ قضية في العام ٢٠٠٨ وتضاعف العدد إلى حوالي أربع مرات إلى ٩٩ قضية في العام ٢٠٠٩.
- ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاض بداية من ٨ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩.

٦. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية والفصل في القضايا المدنية:

- انخفض عدد القضايا المدنية الواردة المستأنفة من ٧٠٧ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٦٧٤ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد العدد للارتفاع الى ١٠٩٣ قضية عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة ٥٥٪ عن عام ٢٠٠٧.
- الفصل في القضايا المدنية الواردة بالسرعة المناسبة خلال السنة ومنع تراكمها للسنة اللاحقة. فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة من ٨٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١١٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت النسبة إلى الانخفاض إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩.
- ارتفع معدل الفصل في القضايا في الشهر من ٥٠ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ والى ٨٢ قضايا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٤٪، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ٥٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٩١ قضية خلال العام ٢٠٠٩.

٧. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية والفصل في القضايا الجزائية:

- لم يواكب أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في فصل جميع القضايا الجزائية الواردة في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، في حين انه في عام ٢٠٠٧ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٥٪ من القضايا المدورة.
- بلغ المعدل الشهري للقضايا المفصولة ٩٢ قضية في العام ٢٠٠٧ انخفض إلى ٩٠ قضية في العام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ٢١٢ قضية عام ٢٠٠٩.
- انخفض عدد القضايا الجزائية الواردة شهريا من ٨٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٧١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٧٦ قضية عام ٢٠٠٩.

٨. التطور في أداء محكمة العدل العليا:

- تزايدت عدد القضايا الواردة لمحكمة العدل العليا زيادة مطردة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد ارتفعت من ١٩٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٧٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٨٩٧

قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٦٠٪.

- ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ١٨٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣١٠ قضايا عام ٢٠٠٨ والى ٦٨٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٥٧٪.
- ان الزيادة في عدد القضايا الواردة قد فاق عدد القضايا المفصولة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٩٥٪ عام ٢٠٠٧ انخفضت إلى ٦٥٪ عام ٢٠٠٨ ثم عادت إلى الارتفاع إلى ٧٣٪ عام ٢٠٠٩. يعني ذلك ان محكمة العدل العليا لم تستطع الفصل في جميع القضايا الواردة خلال السنة، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة زيادة مطردة.

٩. التطور في أداء المحكمة العليا:

- بلغ عدد القضايا الواردة للمحكمة العليا ١٧ قضية عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى ٣٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩.
- بلغ عدد القضايا المفصولة ١٣ قضية عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى ٢٩ قضايا عام ٢٠٠٨ وانخفض الى ١٩ قضية عام ٢٠٠٩.
- ان الزيادة في عدد القضايا الواردة قد فاق عدد القضايا المفصولة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٧٧٪ عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ٧٦ قضية عام ٢٠٠٩. يعني ذلك ان المحكمة العليا لم تستطع الفصل في جميع القضايا الواردة خلال السنة، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة زيادة مطردة.

١٠. التطور في أداء محكمة النقض:

- تزايدت عدد القضايا الواردة لمحكمة النقض خلال الفترة قيد الدراسة، فقد ارتفعت من ٢١٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٤٨ قضية عام ٢٠٠٧ الى ٦٧٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢١٨٪.
- ارتفاعا مطردا في نسبة الفصل في القضايا من ٣٤٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤١٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٩٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٨٪. الزيادة في عدد القضايا المفصولة قد فاق عدد القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ بلغت نسبة الفصل في القضايا هذا العام ١٦٦٪، انخفضت نسبة الفصل إلى ٩٣٪ عام ٢٠٠٨ والى٨٨٪ عام ٢٠٠٩.

١١. التطور في أداء محكمة استئناف رام الله:

- انخفض عدد القضايا الواردة لمحكمة الاستئناف التي مقرها رام الله باطراد من ٢١٦٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٥٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٧٦٨ قضية عام ٢٠٠٩. رافق ذلك انخفاضا" في عدد القضايا المفصولة من ٢٠٥٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٠٥ قضايا عام ٢٠٠٨ والى ١٦٠١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ٢٢٪.
- تجدر الإشارة الى أن نسبة الزيادة في الفصل في القضايا لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة في

السنتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، فقد بلغت نسبة الفصل عام ٢٠٠٧ حوالي ٩٥٪ من مجموع القضايا الواردة ارتفعت النسبة إلى ١٠٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض الى ٩١٪ عام ٢٠٠٩، مما يعني إن القضايا المدورة قد ازدادت بنسبة ٣٣٪ من مجموع القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.

١٢. التطور في أداء محكمة استئناف القدس:

- ارتفع عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس من ٩٣٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٤٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٢٪. أعلى نسبة زيادة للقضايا الواردة كانت لقضايا استئناف إجراء فقد زادت من ٣٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٥٪. انخفضت نسبة قضايا استئناف مدني الواردة ٢١٪ واستئناف جزاء انخفضت بنسبة ١٦٪.
- ارتفعت نسبة الفصل في قضايا الاستئناف من ٦٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٩، لكن نسبتي الفصل لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة خلال السنة مما يؤدي إلى تراكم المزيد من القضايا للسنوات القادمة. أعلى نسبة فصل كانت للقضايا المتعلقة باستئناف إجراء فقد بلغت نسبة الفصل ٩٦٪ عام ٢٠٠٨ ونسبة ٩٠٪ عام ٢٠٠٩.

١٣. مؤشر نسبة القضايا المستأنفة للقضايا المفصولة:

يدل هذا المؤشر إلى مدى ثقة المتقاضين بعدالة القضايا التي يتم الفصل فيها. كلما انخفضت النسبة كلما ارتفعت درجة ثقة المتقاضين بعدالة الأحكام الصادرة بحقهم والعكس صحيح. يتضح ما يلي:

- بشكل عام انخفضت نسبة القضايا المدنية والجزائية المستأنفة إلى القضايا المفصولة من ٢٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٢٪ عام ٢٠٠٨ والى ٩٪ عام ٢٠٠٩.
- انخفضت نسبة القضايا المدنية المستأنفة من القضايا المفصولة من ٣٠٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت انخفاضها إلى ١٦٪.
- انخفضت نسبة القضايا الجزائية المستأنفة من القضايا المفصولة من ٢٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٩٪ عام ٢٠٠٨ والى ٨٪ عام ٢٠٠٩.

١٤. التطور في أداء دوائر التنفيذ:

- ارتفع عدد القضايا الواردة لدوائر التنفيذ ارتفاعا مطردا، فقد تضاعف عدد القضايا الواردة بحوالي ثلاث أضعاف من ٦٢٧٠ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٦٨٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٥١٢٥ قضية عام ٢٠٠٩.
- ارتفع عدد القضايا المفصولة ارتفاعا مطردا فقد تضاعفت القضايا المفصولة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، لكن الزيادة في عدد القضايا الواردة قد فاقت الزيادة في عدد القضايا المفصولة فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة ٧٣٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٨ وانخفضت الى ٥٢٪ عام ٢٠٠٩ مما يعني ان زيادة في عدد القضايا المدورة بنسبة ١١٪ عام ٢٠٠٩.

ثانيا: دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنائية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس:

- عدد القضايا المستأنفة الواردة إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي رام الله والقدس قد ارتفع ارتفاعا مطردا خلال السنوات قيد الدراسة من ٤٩٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٨٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٣٩٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ فقد تضاعف عدد القضايا المستأنفة أكثر من سبع مرات عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. ويمكن ان يعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة والمطردة في عدد القضايا التي تم الفصل فيها فقد تضاعف عددها عام ٢٠٠٩ بحوالي أربعة أضعاف بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ازدياد عدم قناعة المتقاضين بدقة الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح والبداية للقضايا المدنية والجزائية.
- غالبية القضايا المستأنفة قد رد استئنافها فقد ارتفعت نسبة القضايا التي رد استئنافها من ٦٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨١٪ في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بالتالي انخفضت نسبة القضايا التي تم قبول استئنافها من ٣٨٪ إلى ١٨٪ خلال الفترة نفسها. عدد قليل من القضايا تم تعديل القرار المستأنف لا تتجاوز ١٪.

ثالثا: التطور في عدد ونوعية الوثائق التي تصدرها دوائر كاتب العدل في مختلف المحاكم:

- دائرة كاتب العدل دائرة رسمية تختص بتنظيم وتصديق وتدقيق الوثائق وأهمها الوكالات بأنواعها، سندات الرهن، والكفالات، والعقود والإخطارات والتأكد من اكتمال وجود الأطراف وصحة ودقة الإجراءات، وبالتالي فإن الإقبال على هذه الدائرة في المحكمة له طابع خاص من الناحيتين الكمية والنوعية، مما جعل مجلس القضاء الأعلى يعطي اهتماما كبيرا وتركيزا في الجهود وفي خطط العمل لتحسين أوضاع دائرة كاتب العدل وتطوير الإمكانات والقدرات الخاصة بها من كافة النواحي.
- تقوم دوائر كاتب العدل الموجودة في المحاكم بتوفير الوثائق التي يحتاجها الجمهور الفلسطيني ويزيد عدد أنواع هذه الوثائق عن ١٠٠ نوع. أكثر انواع الوثائق عليها طلب من الجمهور هي سبع أنواع لتشكل ٨٩٪ من مجموع عدد الوثائق المطلوبة. كما أن حجم الإقبال على الوثائق يختلف من محكمة إلى أخرى حسب المدن والبلدات وعدد السكان فيها حيث يزداد الطلب على الوثائق في المدن الكبيرة. الزيادة في الطلب على الوثائق الرسمية من سنة إلى أخرى يدل على زيادة الثقة بالقضاء وتحسن الاستقرار الأمني والاقتصادي وزيادة اهتمام السكان في المحافظة على حقوقهم وحقوق الآخرين.
- دائرتا كاتب العدل في محكمة بداية الخليل ورام الله أكثر دائرتين كان عليهما الإقبال لطلب الوثائق الرسمية وحصلتا على نسبة ٢٢٪ لكل منهما من مجموع الوثائق الرسمية الصادرة عام ٢٠٠٩، تليهما دائرة كاتب العدل في محكمة صلح جنين والنسبة ١٤٪، أدنى نسبة في دائرتي كاتب العدل في محكمتي بداية أريحا وصلح سلفيت والنسبة حوالي ٣٪ من مجموع الوثائق.

رابعا: خلاصة لأهم مؤشرات الأثر كنتيجة لأداء قطاع العدل وسيادة القانون:

- يعتقد ٦٦٪ من الجمهور أنّ قرارات المحاكم كانت عادلة (لدرجة كبيرة أو متوسطة). النسبة ٥٩٪ لدى مراجعي المحاكم.
- يُشكّل القضاة الفئة الأكثر موثوقية من بين كلّ الفئات المستطلعة، وتليهم فئة كوادر المحاكم، بينما الأقل موثوقية حسب رأي العينة الوطنية، وعينة مراجعي المحاكم، وعينة كوادر المحاكم.
- يسود أعلى تقييم لدور الدولة بين كوادر المحاكم والقضاة. بشكل عام توجد أغلبية في تُقيّم دور الدولة في تكريس استقلال القضاء.
- اكدت غالبية الفئات المستطلعة بأنهم مستعدون للجوء إلى السلطة القضائية لتسوية قضايا لم يتم حلها بعد.
- حوالي ٧٠٪ من طالبي الخدمات يقولون انهم تلقوا الخدمات التي يحتاجون إليها في نفس اليوم. من بين أولئك الذين تلقوا الخدمات في نفس اليوم، ٤٩٪ تلقوها خلال أقل من ساعة واحدة، وحوالي ربعهم خلال مدة بين ساعة إلى ساعتين. وأما البقية (٢٦٪) فقد تلقوا الخدمة بعد أكثر من ساعتين.
- ثلثا المراجعين يشعرون بأن مستوى الاحترام الموجه من الموظفين إلى المراجعين (جيد جداً أو جيد). نفس النسبة تقريباً يشعرون أن مستوى فعالية الموظفين (جيد جداً أو جيد).
- وبما يتعلق بالمدة الحقيقية التي استغرقتها المحاكمة، قال ٣٩٪ أنها استغرقت أقل من ثلاثة أشهر، و٢٠٪ أنها استغرقت ما بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة، بينما قال ٤٠٪ أنها امتدت لأكثر من سنة واحدة
- يعتقد ٨١٪ من القضاة بأنّ إستراتيجية قطاع العدالة سوف تفضي إلى تحسين أداء السلطة القضائية الفلسطينية. تبلغ النسبة لدى موظفي المحاكم ٦٧٪.
- وأما من حيث درجة الثقة بالأشخاص المسئولين عن عملية التفتيش القضائي، فإن الأغلبية يرون أنهم أهلٌ للثقة، حيث يقول ٧٧٪ من القضاة انهم يعتقدون أن المفتشين ملتزمون بالمعايير المطلوبة. ومن ناحية جودة إجراءات التفتيش فقد اكد ٨٩٪ منهم أن المعايير المعمول بها تضمن تقييماً نوعياً لجودة أداء القضاة.

خامسا: التطور في أعداد السلك القضائي (الكادر القضائي والإداري):

- ارتفع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاعا مطرداً على مختلف مراتبهم من ١٣٠ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ١٨١ قاضيا عام ٢٠٠٨ الى ١٩٠ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٥٪ ليصبح عددهم ١٩٠ قاضيا. ارتفع عدد القضاة في الضفة الغربية من ٧٠٪ من مجموع عدد القضاة عام ٢٠٠٧ إلى ٧٧٪ عام ٢٠٠٩، في حين انخفضت في قطاع غزة من ٣٠٪ من مجموع القضاة إلى ٢٣٪ خلال الفترة نفسها.

- تضاعف عدد قضاة محكمة العدل العليا إلى حوالي ٢,٥ مرة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧ فقد ارتفع عددهم من ١٤ قاضيا إلى ٣٥ قاضيا.
- ارتفع عدد القضاة في محاكم الصلح ارتفاعا مطردا من ٣٧ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨٩٪، شملت هذه الزيادة الضفة الغربية فقط.
- ارتفع عدد قضاة البداية بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.
- عدد الموظفين في القطاع القضائي ٥٣٧ موظفا وموظفة في جميع الوظائف الإدارية والفنية والخدماتية. أعلى نسبة عدد الموظفين هم الكتبة وعددهم ١٦١ موظفا ونسبتهم ٣٠٪ من عدد الموظفين يليهم من حيث العدد الموظفون الإداريون ونسبتهم ٢٥٪.

سادسا: تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية في إطار دائرة التفتيش القضائي:

- نفذت دائرة التفتيش برنامجاً مكثفاً للتفتيش القضائي خلال العام ٢٠٠٩ فيما يلي ملخص للبرنامج:
- كثف دائرة التفتيش من جولاتها التفتيشية خلال العام ٢٠٠٩ الأمر الذي كان له الأثر الأكبر في زيادة فاعلية المحاكم بالفصل في القضايا المنظورة أمامها، وتطورت خدمات الجمهور في العديد من المحاكم.
- قام قضاة الدائرة خلال العام ٢٠٠٩ بتنفيذ ٧٢ زيارة دورية بالإضافة إلى الزيارات المفاجئة، وذلك لجميع محاكم الصلح والبداية والاستئناف. خلال الزيارة التفتيشية يتم الإطلاع على دوام القضاة والموظفين، وبداية العمل وافتتاح جلسات المحاكمة وكيفية إجراء المحاكمات وسير الدعوى، ومقدرتهم المهنية والقانونية، وشخصيتهم القيادية، وقدرتهم القانونية في معالجة الدفوع والطلبات التي تثار في الجلسات، ومتانة قراراتهم وأسبابها وكيفية صياغتها قانونيا ولغويا.
- ورد إلى دائرة التفتيش القضائي خلال عام ٢٠٠٩ ما عدده ٩٥ شكوى، مختلفة المواضيع، منها ٢٠ شكوى ضد السادة القضاة و٢٩ شكوى تظلمات من إطالة سير إجراءات التقاضي و٢٩ شكوى ضد إجراءات كاتب العدل وقاضي التنفيذ وأقلام المحاكم والتبليغات وتظلمات مختلفة. لقد تم النظر والتحقيق في هذه الشكاوى وفق الأصول القانونية وتم الفصل في ٧٦ شكوى وتبقى ١٩ شكوى للمتابعة.

سابعا: تدريب وتأهيل الكادر القضائي:

يقع تدريب القضاة والموظفين الإداريين العاملين في المحاكم النظامية في سلم أولويات عمل لجنة التدريب القضائي، حيث تهدف الدائرة إلى إعداد وتأهيل كوادر متميزة تتسم بالمهنية والكفاءة في المجال القانوني والقضائي، ورفع قدراتهم على الإلمام بأحدث المستجدات القانونية والإدارية المحلية والدولية، تستهدف الخطط والبرامج التدريبية الكادر القضائي الموجود سابقا، ومجموعة القضاة الذين تم تعيينهم حديثا وشملت ايضا الكادر الإداري. تم التعاون في مجال التدريب مع مؤسسات عديدة أوروبية ودولية. فيما يلي أهم البرامج المنفذة باختصار:

- الأنشطة التدريبية لقضاة الصلح والبداية والاستئناف في إطار برنامج التعليم المستمر.
- برنامج التدريب الأساسي نفذ هذا التدريب لقضاة الصلح الذين يعينون حديثاً.
- أنشطة تدريبية متخصصة شملت الطلبات المستعجلة، وقانون التنفيذ، وسير الدعوى لجزائية.. وغيرها.

ثامنا: أبرز البرامج التدريبية لرفع كفاءة الكادر الإداري في المحاكم:

- استخدام برنامج الميزان لتسهيل عملية أتمتة التبليغات.
- توحيد إجراءات أرشفة الملفات القضائية في أقلام المحاكم، مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور.
- توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام محاكم الصلح والبداية.
- مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور، توحيد إجراءات أرشفة الملفات القضائية في أقلام المحاكم.
- توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام الصلح والبداية.
- التدريب على مهارات استخدام الحاسوب والطباعة.

تاسعا: التخطيط الإستراتيجي وإدارة المشاريع:

عملت وحدة التخطيط منذ إنشائها على متابعة تحقيق اكبر عدد ممكن من أهداف الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى ويتضح ذلك من خلال انجازات مجلس القضاء الأعلى بإداراته المختلفة. فيما يلي ابرز نشاطاتها:

- تابعت وحدة التخطيط انعقاد مجلس القضاء وتفعيله حيث عقد المجلس ٣٤ اجتماعاً خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتم العمل على ضمان عدم تسييس مجلس القضاء حيث انحصرت عضويته بالقضاء، وتم إعداد مذكرة تفاهم مع الشرطة القضائية اقرها رئيس المجلس وتم إرسالها إلى الشرطة القضائية لمراجعتها، هذا وقد وقع المجلس على مذكرات تفاهم مع ١٩ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والإعلام.
- عملت الوحدة بالتنسيق مع لجنة التدريب على تطوير قدرات موظفي المحاكم والقضاة من خلال وضع خطط التدريب الأساسي والمستمر وورش عمل متخصصة بالإضافة إلى التنسيق مع المشاريع الممولة لتنفيذ التدريب وتفعيل مشاركة القضاة في التدريب المحلي والخارجي.

عاشرا: تحديث وتطوير البنية التحتية للقطاع القضائي:

إن الهدف من إعادة تأهيل وتطوير المحاكم يتأتى ضمن الرؤية الإستراتيجية لخطة تطوير القضاء في خلق بيئة ملائمة للتقاضي وفي تحقيق الاستقرار القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون والحفاظ

على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين من خلال ضمان محاكمة عادلة مع الحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء بأقصى الدرجات. وفي هذا الإطار تم العمل على ما يلي:

- بناء محاكم جديدة وتوسيع المحاكم القائمة.
- تطوير دوائر العدل.
- تطوير وتحديث دوائر التنفيذ.
- تطوير وتحديث دوائر التبليغات.
- تطوير وتحديث المكتبة القضائية.
- تطوير الأرشيف المركزي.
- تفعيل المركز الإعلامي القضائي.
- تحسين أداء معهد التدريب القضائي.

الفصل الأول

البنية القانونية والإدارية والمالية لإدارة مجلس القضاء الأعلى

الفصل الأول

البنية القانونية والإدارية والمالية لإدارة مجلس القضاء الأعلى

أولا: رؤية وأهداف قطاع العدل وسيادة القانون:

رؤية قطاع العدل وسيادة القانون

قطاع عدلي قادر على تحقيق العدل وسيادة القانون بما يصون الحقوق العامة والخاصة والمساواة وبما يحفظ الكرامة الإنسانية ويوفر الإطار الملائم للتنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع الفلسطيني

تسعى المؤسسة العدلية الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية بكافة مستوياتها للوصول إلى قطاع عدلي يتسم بالشفافية والكفاءة والتخصص والقدرة على الاستجابة لمتطلبات الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية. يهم المواطن في هذه الدولة العتيدة أن يعيش بأمان واستقرار واحترام الدستور، والرقابة على جودة التشريعات من خلال هيئة تقوم بجرد التشريعات النافذة، ومراجعتها وتحديثها بما يساهم في توفير التشريعات القانونية التي ترسخ تحقيق العدل وسيادة القانون وتعزيز التنمية المستدامة وتحصين نظام الحكم وأنظمة الدولة القضائية والتنفيذية والإدارية والمالية.

بما يضمن تجسيد المساءلة والشفافية والمشاركة وتعزيز وسائل الرقابة وتدابير مكافحة الفساد، وتمكين قطاع العدل وسيادة القانون لضمان حقوق المواطن وحماية الحريات العامة والشخصية واستقرار المعاملات وصيانة الملكية العامة والخاصة، وتيسير وصول المتقاضين للعدالة واقتضاء الحقوق الفردية والحق العام بأسرع وقت وأقل جهد وأعلى كفاءة. ويواكب التطور السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتكنولوجي ويشجع البيئة الاستثمارية في فلسطين ويعزز التعاون والتواصل الايجابي بين أركان قطاع العدل وسيادة القانون والقضاء على المستويات الوطنية وتعزيز خدمات المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون العدلي والقضائي على المستويات الدولية، بالاعتماد على كوادر وكفاءات قانونية وقضائية وإدارية وتنفيذية وطنية مؤهلة، وأنظمة وإجراءات ميسرة وبنية تحتية ملائمة وتقنيات حديثة.

وتعمل السلطة التنفيذية والحكومة على قدم وساق مع المجلس التشريعي والسلطة القضائية على تدشين واستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية على أسس وطنية مهنية، وتعمل على متابعة تنفيذ القوانين وضمان الالتزام بأحكامها، وإصدار التشريعات التي تضمن تحقيق العدالة وسرعة الفصل في النزاعات وتنفيذ الأحكام القضائية، وتعمل على توفير قضاء كفؤ متخصص وسلطة قضائية نزيهة محايدة وتعمل على توفير الدعم الفني والإداري والمالي والبنية التحتية للمحاكم والنيابة العامة وتعمل على ضمان توفير بيئة تشريعية وإدارية وسياسية مناسبة لتحقيق مبدأ استقلال القضاء والفصل المرن بين السلطة التنفيذية والقضائية والتعاون والتنسيق المتواصل بين كافة السلطات. وفي هذا الإطار تتجسد رؤية قطاع العدل وسيادة القانون في: تطوير نظام قانوني وقضائي قادر على تحقيق العدل وسيادة القانون بما يصون الحقوق العامة والخاصة ويوفر الإطار الملائم للتنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع الفلسطيني.

وهذا يتطلب التزام ودعم الحكومات المتعاقبة وأركان قطاع العدالة بتوفير مرتكزات تحقيق هذه الرؤية من خلال:

١. تحديد محاور ومجالات التطوير المطلوبة في قطاع العدل وسيادة القانون ووضعها في سلم الأولويات وفقاً لتقديرات زمنية مناسبة.
٢. تحديد نوع التطوير المطلوب للقدرات المادية والبشرية والتحسينات المرغوبة والممكنة في كل مجال من المجالات المشكلة لقطاع العدل وسيادة القانون.
٣. تطوير منظومة إجراءات قضائية مناسبة وفعالة مرتكزة على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
٤. العمل على تحديث وتطوير بنية وأنظمة قطاع العدل وسيادة القانون.
٥. دعم العلاقات التكاملية الداخلية والخارجية بين مختلف أركان قطاع العدل وسيادة القانون.
٦. اتخاذ مبادرات عملية وميدانية لحماية قطاع العدل وسيادة القانون من التأثيرات السلبية لحالة استمرار الاحتلال وانقسام الشعب في الأراضي الفلسطينية.
٧. إيجاد آليات محددة لتعزيز دور الجمهور والإعلام والمجتمع الأهلي في الانخراط في قطاع العدل وسيادة القانون.
٨. تعزيز وتجسيد الثقافة القانونية في المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال برامج التوعية وتطوير بنية التعليم القانوني.

ثانيا: مجلس القضاء الأعلى: الإطار القانوني لتشكيله واختصاصاته ومسؤولياته:

١. الإطار القانوني لمجلس القضاء الأعلى:

أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١ القرار رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٠، شكّل بموجبه مجلس القضاء الأعلى الأول في السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد سبق ذلك القرار الرئاسي رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٩. نصّ القرار المذكور على تشكيل المجلس من أحد عشر عضواً. هدف القرار المذكور إلى توحيد مرجعيات إدارة السلطة القضائية في جناحي السلطة الوطنية؛ الضفة

الإطار القانوني لمجلس القضاء الأعلى

١. أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١ القرار رقم(٢٩) لعام ٢٠٠٠، شكّل بموجبه مجلس القضاء الأعلى الأول في السلطة الوطنية الفلسطينية. نصّ القرار المذكور على تشكيل المجلس من أحد عشر عضواً.
٢. وبتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٤ دخل قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ حيز التنفيذ في أراضي السلطة الوطنية.
٣. أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٨ المرسوم الرئاسي رقم (١١) والذي نصّ على اعتبار المجلس القضائي المُشكّل في العام ٢٠٠٢ مجلساً انتقاليا لغايات ما ورد في النصّ المذكور.

الغربية وقطاع غزة، والتي كانت تحتكم إلى قوانين في الضفة الغربية تختلف عنها في قطاع غزة، وذلك لاختلاف النظام القانوني والقضائي الساري في كلّ منهما. كما هدف القرار المذكور إلى الحدّ من تدخّل وزارة العدل التي كانت تُشرف على إدارة المحاكم وإداريها وشؤون القضاة، وتتعسف في استخدام تلك الصلاحيات خلافاً لمبادئ استقلال القضاء وسيادة القانون والفصل بين السلطات.

وبتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٤ دخل قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ حيز التنفيذ في أراضي السلطة الوطنية. وقد وضع القانون المذكور حداً للازدواجية القائمة حينذاك في إدارة السلطة القضائية، حيث ألغيت القوانين السابقة ذات العلاقة بالقضاء، وتم تبني مفهوم جديد لإدارة السلطة القضائية، حيث أناط بمؤسسة مجلس القضاء الأعلى وبرئيسه، الذي هو أيضاً رئيس المحكمة العليا، صلاحيات إدارة شؤون السلطة القضائية، ومن بينها تعيين القضاة وترقيتهم وإجراء التشكيلات القضائية من نقل وندب وإعارة، تنظيم عمل المحاكم وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، تدريب القضاة، التفتيش على أعمالهم، وفي التأديب، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة.

وفي إطار تطبيق المادة (٨١) من قانون السلطة القضائية، والتي نصّت على تشكيل مجلس قضاء أعلى انتقالي مؤقت لمدة عام، أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٨ المرسوم الرئاسي رقم (١١) والذي نصّ على اعتبار المجلس القضائي المُشكّل في العام ٢٠٠٢ مجلساً انتقالياً لغايات ما ورد في النصّ المذكور.

وتطبيقاً للمادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٤ المرسوم الرئاسي رقم (٨) والقاضي بتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم، والمكون من (٩) أعضاء. وقد كان ذلك التاريخ فاصلاً بالنسبة للسلطة القضائية، خاصة بالنسبة لتوحيد إداراتها وتعزيز استقلالها، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

٢. تشكيل مجلس القضاء الأعلى:

يختلف شكل إدارة القضاء من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب النظام القانوني والقضائي السائد. فالدول التي تتبنى النظام القانوني "الأنجلو-سكسوني" تنيط برئيس المجلس كافة الصلاحيات المتصلة بإدارة السلطة القضائية، ومن هذه الدول (المملكة المتحدة) (بريطانيا) وبعض مستعمراتها السابقة. وفي الدول التي تتبنى النظام القانوني الفرنسي أو ما يُعرف بالنظام "اللاتيني"، فإنها تُنيط بمجلس مُشكّل من القضاة أنفسهم، يُعرف بمجلس القضاء الأعلى أو المجلس الأعلى للقضاء، صلاحيات إدارة السلطة القضائية، مع إعطاء بعض الصلاحيات المحدودة لوزارة العدل، والتي تنصبّ على متابعة احتياجات القضاء مع

تشكيل مجلس القضاء الأعلى

تطبيقاً للمادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية، أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٤ المرسوم الرئاسي رقم (٨) والقاضي بتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم، والمكون من (٩) أعضاء. وقد كان ذلك التاريخ فاصلاً بالنسبة للسلطة القضائية، خاصة بالنسبة لتوحيد إداراتها وتعزيز استقلالها، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

السلطة التنفيذية والتسريع في تلبيتها دون التدخل في شؤون القضاة، ومن هذه الدول معظم الدول العربية كمصر ودول المغرب العربي والأردن.

في أعقاب صدور قانون السلطة القضائية في العام ٢٠٠٢ تبنى المشرّع الفلسطيني نظاماً قانونياً وقضائياً أقرب إلى النظام "اللاتيني" منه إلى النظام "الأنجلو-سكسوني". فقد أناط صلاحية إدارة القضاء بمجلس مُشكّل من القضاة أنفسهم يسمى مجلس القضاء الأعلى. بموجب القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥، وقانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم(٥) لسنة ٢٠٠١ فإنّ الجهة المختصة بإدارة شؤون مكونات السلطة القضائية هي مجلس القضاء الأعلى. فقد نصّت المادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية المذكور على أن:

١. ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مجلس للقضاء يُسمى مجلس القضاء الأعلى، ويمارس صلاحياته وفقاً للقانون.
٢. يُشكل مجلس القضاء الأعلى من:

- رئيس المحكمة العليا رئيساً.
- أقدم نواب رئيس المحكمة العليا نائباً.
- اثنان من أقدم قضاة المحكمة العليا تختارهما هيئة المحكمة العليا.
- رؤساء محاكم استئناف القدس وغزة ورام الله.
- النائب العام.
- وكيل وزارة العدل.

وقد تمّ تشكيل مجلس القضاء الأعلى على هذا الأساس منذ صدور المرسوم الرئاسي بتاريخ ٥/١٤/ ٢٠٠٣ المشار إليه أعلاه.

٣. اختصاصات مجلس القضاء الأعلى:

تنص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن: "ينشأ مجلس أعلى للقضاء، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويُؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أي شأن من شؤون السلطة القضائية، بما في ذلك النيابة العامة". يُعتبر هذا النص الدستوري وقانون السلطة القضائية الأساس المرجعي لمجلس القضاء الأعلى.

يمارس مجلس القضاء الأعلى اختصاصاته المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. إعداد مشروع الموازنة.
٢. إعداد نظام التدريب وتأهيل القضاة قبل مباشرتهم العمل.
٣. تعيين القضاة.

٤. تحديد القواعد العامة لمدد الخبرة اللازمة للتعيين.
٥. حضور أداء القضاة القسم قبل مباشرتهم عملهم.
٦. نقل القضاة وندبهم.
٧. إعارة القضاة.
٨. تسلّم استقالة القاضي.
٩. تنظيم أعمال محاكم الصلح والاستئناف والمحكمة العليا وتقسيمها إلى دوائر متخصصة.

هذا بالإضافة إلى المسائل المتصلة بالتفتيش القضائي ووضع الأنظمة واللوائح التنفيذية التي نصّ القانون على أن يقوم المجلس بإصدارها. وفي السياق ذاته، نصّت المادة (٣٩) من قانون السلطة القضائية على أنّ يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى متابعة تنفيذ قرارات المجلس، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله أمام القضاء.[١]

اختصاصات مجلس القضاء الأعلى

نصت المادة (١٠٠) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن: "ينشأ مجلس أعلى للقضاء، ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويُؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أي شأن من شؤون السلطة القضائية، بما في ذلك النيابة العامة".

يُعتبر هذا النص الدستوري وقانون السلطة القضائية الأساس المرجعي لمجلس القضاء الأعلى.

بصورة عامة، يرى المجلس أنّ نصوص قانون السلطة القضائية المتعلقة بتشكيل المجلس وباختصاصاته تتفق مع الفصل السادس من القانون الأساسي الفلسطيني، وتتفق إلى حدّ ما مع المعايير الدولية والإقليمية ذات العلاقة باستقلال القضاء وفي مقدمتها مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية لعام ١٩٨٥. وبالرغم من ذلك، يرى المجلس أهمية إجراء تعديلات على قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين ذات العلاقة بحيث تتوافق مع المعايير المذكورة ومبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون بصورة أمثل، ومنها:

١. إزالة أيّ لبس أو غموض أو تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، والتأكّد من إعطاء المجلس كافة الصلاحيات في التدريب وفي إدارة المحاكم وفي ممارسة كافة الصلاحيات المتصلة بشؤون القضاة من التأديب وقبول الاستقالة، وذلك للحيلولة دون التأثير على هيبة واستقلال القضاء، والحيلولة دون استغلال الصلاحيات من قبل بعضهم في تشويش عمل المجلس أو تعطيله تحت أي مبرر.

٢. ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية الخاصة بالإشراف على الإداريين العاملين في المحاكم ومتابعة عملهم واتخاذ الإجراءات التأديبية بحقّهم ومنح تلك الصلاحيات حصراً لمجلس القضاء الأعلى وللإدارات التي يكلفها بهذا الشأن.

[١] تمّ النصّ على الصلاحيات المذكورة في البنود أ- ح من المواد ٣/ ٢، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، و٣٣ من قانون السلطة القضائية. المواد ١٠ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٣٥ ، و٣٨ من قانون تشكيل المحاكم النظامية. للإطلاع على الاختصاصات الكاملة للمجلس راجع الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى.

٣. ضرورة إدخال تعديلات على النصوص المتعلقة بنصاب مجلس القضاء الأعلى وبتحديد المراكز القانونية التي يتشكل منها هذا المجلس، ذلك أنّ النصوص المعمول بها حالياً أدت أحياناً إلى إعاقة عمل المجلس بصورة منتظمة، وانعكست سلباً على قدرته في تنفيذ استراتيجية تطوير القضاء.

٤. اجتماعات مجلس القضاء الأعلى وآلية العمل واتخاذ القرارات:

نظّم قانون السلطة القضائية اجتماعات المجلس والنصاب القانوني وآلية العمل وكيفية اتخاذ القرارات. فقد نصّت المادة (٤٠) من القانون المذكور على ما يلي:

١. يجتمع مجلس القضاء الأعلى في بمقرّ المحكمة العليا مرّة كلّ شهر على الأقل.

٢. يجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل أو من ثلاثة من أعضائه.

٣. يكون الاجتماع صحيحاً بحضور سبع من أعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه عند غيابه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس

٤. على الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم كلّ ما يطلبه مجلس القضاء الأعلى من بيانات أو أوراق أو وثائق ذات علاقة بصلاحياته

آلية العمل واتخاذ القرارات في مجلس القضاء الأعلى

نصّت المادة (٤٠) من القانون آلية عمل المجلس كما يلي:

١. يجتمع المجلس بمقرّ المحكمة العليا مرّة كلّ شهر على الأقل.

٢. يجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل أو من ثلاثة من أعضائه.

٣. يكون الاجتماع صحيحاً بحضور سبع من أعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه عند غيابه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

٤. على الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم كلّ ما يطلبه مجلس القضاء الأعلى من بيانات أو أوراق أو وثائق ذات علاقة بصلاحياته.

ونصت المادة (٤١) من القانون المذكور على أن يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته، ويجوز له أن يُشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه يُفوّضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل. واستنادا للمادة (٤١) المذكورة أصدر المجلس بتاريخ ١٠/ ٢٠٠٦/٥ هذه اللائحة في قراره رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ تتضمن اللائحة المذكورة الأحكام التفصيلية الخاصة بمباشرة المجلس لعمله، خاصة أحكام الفصل الخامس المتعلقة باستحداث إدارة جديدة هي الأمانة العامة للمجلس، والتي أُنيط بها مسك السجلات وتصنيفها وحفظ المعلومات واسترجاعها والتحضير لاجتماعات المجلس وتوثيقها ومتابعة تنفيذ مقرراته.

ثالثا: المخطط التنظيمي العام لمجلس القضاء الأعلى:

أعلى سلطة في الهيكلية التنظيمية هو رئيس مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى الاختصاصات والمسؤوليات التي منحها القانون لمجلس القضاء الأعلى ولرئيسه. يتولى الرئيس وفق الهيكلية التنظيمية الإشراف على عدد من الإدارات والدوائر والأمانة العامة كل منها لها اختصاصاتها ومسؤولياتها. فيما يلي الملامح العامة للهيكلية التنظيمية لمجلس القضاء الأعلى وسنتطرق لهذه الدوائر بالتفصيل لاحقا:

١. مجلس القضاء الأعلى تم تشكيله كما رأينا سابقا وفقا للقانون. يتبع للمجلس مباشرة مجلس التأديب اللجان المختلفة.

٢. يتبع لرئيس المجلس مباشرة الدوائر التالية:

- وحدة التخطيط والتطوير والمشاريع.
- مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- إدارة المحاكم وتشرف مباشرة على وحدة الرقابة والمتابعة والجودة، والإدارة العامة للشؤون الإدارية، والإدارة العامة للشؤون المالية.
- إدارة التدريب والتطوير والتحديث.
- وحدة الدراسات والأبحاث القانونية والقضائية (قيد الانشاء).
- الأمانة العامة تشرف مباشرة على دائرة شؤون المجلس ودائرة شؤون القضاة القضائية.
- إدارة التفتيش القضائي.
- الإدارة العامة للحوسبة وتكنولوجيا المعلومات.
- دائرة الإعلام والعلاقات العامة.

١. الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى:

تعتبر الأمانة العامة من ابرز الدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى التي تأخذ على عاتقها تقديم الدعم اللوجستي لمكتب رئيس المجلس، بالإضافة إلى دورها في تسيير الأمور المناط بها، حيث أن الأمانة العامة هي التي تتولى الأعمال الإدارية المتعلقة بشؤون القضاة الإدارية الداخلية وتنظيم العمل ومتابعته مع المؤسسات المختلفة.

أهم التحديات أمام الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى هي إبراز دور الأمانة العامة بشكل اكبر وتفعيل دورها لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها للنهوض بمستوى الخدمة في القطاع القضائي. وتطوير برنامج شؤون القضاة وفق رؤية شمولية لباقي إدارات المحاكم للاستفادة من بيانات كل دائرة لتكون الأمانة العامة القاعدة الرئيسية لجميع البيانات التي تخص القضاة والمرجعية للمعلومات القضائية.

٢. وحدة التخطيط والتطوير والمشاريع:

تسعى وحدة التخطيط وإدارة المشاريع لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى، والتي تقضي بتطوير الوحدات والإدارات الموجودة في مجلس القضاء الأعلى، وإنشاء الإدارات الجديدة التي تهدف إلى تقوية النظام القضائي الفلسطيني كمؤسسة تقدم الخدمات المطلوبة للجمهور. تشتمل وحدة التخطيط على الوظائف الرئيسية وخاصة في مجال تخطيط المصادر البشرية واللوجستية ووضع السياسات، بالتعاون مع إدارة المحاكم ووضع خطط الاحتياجات البشرية بناء على دراسة الاحتياجات وبما ينسجم ومتطلبات الخطط الإستراتيجية والتطويرية. وتتولى تخطيط التشريعات والأنظمة والإجراءات، والمشاريع والتطوير، والتنسيق مع مختلف الإدارات والدوائر لتطوير خططهم التنفيذية ووضع معايير أداء للقياس ووضع إستراتيجيات تنفيذية ومتابعة تنفيذها. وتعمل على تنسيق المساعدات والمنح والتمويل والعلاقة مع المؤسسات الدولية.

وتتولى وحدة التخطيط والتطوير والمشاريع إعداد الدراسات والأبحاث الهادفة إلى تطوير المجلس والمحاكم، ومتابعة تنفيذ خطط التطوير القضائي مع الدول المانحة والتنسيق والمتابعة مع المولين التنسيق والتعاون مع الإدارات والدوائر في المجلس والمحاكم في خلق مشاريع تضمن توفير مستويات تقنية تتماشى مع المتغيرات وتتواكب مع التطورات.

ابرز التحديات التي تواجه وحدة التخطيط والتطوير والمشاريع هي تفعيل دورها ومنحها الصلاحيات المناسبة لتساعد في وضع البرامج والخطط التطويرية للقضاء، رفد الدائرة بالكادر المؤهل كماً ونوعا. وتعزيز دور الدائرة في مراقبة الجودة وتقييم الأداء للمشاريع، تحسين الاتصال والتواصل بين هذه الدائرة والدوائر الأخرى ورفدها بالمعلومات الضرورية للقيام بدورها في التخطيط والمتابعة والتقييم. ووضوح العلاقة بين الدائرة من جهة والجهات المانحة والوزارات المختصة ووزارة التخطيط بشكل خاص من جهة أخرى.

٣. دائرة التفتيش القضائي:

لقد أناط قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ولائحة التفتيش القضائي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ مهاماً ومسؤوليات دائرة التفتيش، ومن ضمن هذه المهام ترسيخ مبدأ استقلال القضاء والحفاظ على قواعد العدالة وتعزيز ثقة الجمهور بالمرافق القضائية، وإيجاد قضاء عنوانه النزاهة وقوامه المعرفة. من خلال تفعيل دورها الرقابي على أعمال القضاة والموظفين والعاملين في جميع محاكم محافظات الوطن الشمالية بجميع درجاتها صلحا وبداية واستئناف، وتنظيم زيارات تفتيشية فجائية ودورية وفق برنامج تعده لهذه الغاية وذلك لضمان انضباط القضاة والعاملين في المحاكم بساعات الدوام الرسمي، والتعرف على قدراتهم ألمهنيه واللغوية والتنظيمية وكفاءتهم القضائية والقانونية ومقدرتهم في الأداء كما وكيفا، ومدى انضباطهم بالسلوك القضائي وانتظامهم بالعمل وأداء ما يوكل إليهم من مهام ومردود ذلك كله على مرفق العدالة، والتعرف على القضايا التي ينظرونها والتي شاركوا فيها والتي فصلوا بها، وكيفية استغلال وقتهم بعد انتهاء عملهم وقبل بداية العمل والتعرف على سلوكهم الشخصي وثقتهم بأنفسهم وأخيراً مدى انتمائهم لعملهم.

تواجه دائرة التفتيش عدداً من التحديات وبعضها اثر سلبا في سرعة انجاز عمل الدائرة وابرز هذه التحديات:

١. عدم توفر العدد الكافي من القضاة ونقص حاد في عدد الموظفين في بعض المحاكم.
٢. وجود الحواجز العسكرية من قبل قوات الاحتلال التي تعيق وتحول دون عملية وصول قضاة التفتيش إلى المحاكم في الوقت المناسب.
٣. عدم ربط الدائرة الكترونيا بالمجلس ومؤسساته.

٤. دائرة تكنولوجيا المعلومات:

في إطار سعي مجلس القضاء الأعلى لحوسبة وأتمتة المحاكم، قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات بتزويد مجلس القضاء الأعلى بشبكة مناطقية (WAN) تربط جميع المحاكم بعضها ببعض، وتربط مجلس القضاء الأعلى ودوائره. وقامت بتوفير اشتراكات انترنت ADSL لجميع المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى، وتزويد المحاكم لفلسطينية بالأجهزة الالكترونية اللازمة لعملية الربط، وتزويد مجلس القضاء الأعلى بالسيرفرات اللازمة لعملية الربط، كذلك تركيب وبرمجة أجهزة الربط الالكترونية على شبكة الانترنت. حوسبة المحاكم بمختلف أنواعها وبناء قاعدة بيانات مركزية لتسهيل الوصول إلى المعلومة ووضع جميع المعلومات اللازمة أمام صانع القرار، وإيجاد آلية لتبادل المعلومات مع الوزارات الأخرى المعنية مثل الربط مع وزارة المواصلات من اجل تزويدهم بقرارات مخالفات السير بالسرعة الممكنة. ابرز التحديات التي تواجه دائرة تكنولوجيا المعلومات هي:

١. تأهيل كادر الدائرة والكوادر المختصة في المحاكم وتمكينه من العمل على برنامج ميزان بمراحله المختلفة.
٢. تطوير وتشغيل النسخة المحدثة من برنامج ميزان.
٣. تحسين أساليب إدخال البيانات ووضع آلية للمتابعة والتدقيق على البيانات المدخلة.
٤. تحسين أساليب تحليل البيانات من خلال إيجاد مؤشرات ثابتة تعكس كفاءة نظام القضاء وحسن أدائه.
٥. تصميم وسائل علمية لتدفق المعلومات وإيصالها لمستخدميها بالسرعة المناسبة.

٥. دائرة الإعلام والعلاقات العامة:

في إطار النشاطات الهادفة إلى توعية الجمهور بالقضاء وتوطيد العلاقة مع مؤسساته الإعلامية والمجتمعية. تقوم دائرة الإعلام والعلاقات العامة في السلطة القضائية، بالعمل على تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية، تصميم حملات توعية وتوفير المعلومات القضائية بلغة بسيطة وتعزيز جهود إرساء عملية تقاضي تتسم بالشفافية، توطيد الروابط مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ومع مؤسسات الإعلام والإعلاميين للتوعية بالقطاع القضائي.

ابرز التحديات التي تواجه دائرة الإعلام والعلاقات العامة

١. دعم عمل الدائرة من خلال رفدها بالموظفين المؤهلين.
٢. توفير الاحتياجات المادية الضرورية لعمل الدائرة، مثل توفير قاعة مجهزة للمؤتمرات الصحفية والاجتماعات.
٣. بناء روابط منظمة بين الدائرة وباقي دوائر السلطة القضائية بما يضمن تزويد الدائرة المستمر بالمعلومات المتعلقة بعمل السلطة القضائية.
٤. توطيد علاقات الدائرة بمؤسسات المجتمع الحساسة والأجهزة الحكومية لتعريفها بدور القضاء وانجازاته.

٦. المكتب الفني:

يعتبر المكتب الفني في المحكمة العليا احد أهم الوحدات التي تعمل على تدعيم وتحسين أداء جهاز القضاء لتحقيق نقلة نوعية باتجاه نظام معلومات قضائي فعال، والعمل على استخلاص المبادئ القانونية التي أقرتها المحكمة العليا ونشرها بعد موافقة رئيس الهيئة المصدر لها، وتحضير الأبحاث الضرورية لعمل المحاكم والقضاة.

ويساهم في توحيد نسق الأحكام في مختلف المحاكم ويعمل على تقليل الطعون المرفوعة إلى محاكم الاستئناف والبداية بصفتها الاستئنافية وحتى المحكمة العليا الأمر الذي يخفف الاختناق القضائي أمام المحاكم، وزيادة جودة الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى درجة ولما يساهم في إعطاء قضاة المحاكم الخطوط العريضة للقضايا المنظورة أمامهم عند قيامها بالأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، ويساهم في اطلاع المحامين والقضاة على قرارات المحكمة العليا الصادرة بهيئتها العامة والذي نص القانون على وجوب إتباعها لدى المحاكم الأدنى درجة.

ابرز التحديات أمام المكتب الفني لمجلس القضاء الأعلى:

١. زيادة الاهتمام الرسمي بعملية النشر في ظل غياب نظام نشر معتمد.
٢. وضع خطة إستراتيجية موحدة للنشر الرسمي للأحكام القضائية.
٣. تنظيم عمليات النشر وتوحيد الجهات الناشرة منعا لازدواجية العمل.

٧. دائرة التدريب والتطوير:

يعتبر تدريب القضاة والموظفين الإداريين العاملين في المحاكم النظامية في سلم أولويات عمل دائرة التدريب القضائي، حيث تتولى الدائرة تحديد واعتماد منهجية للتدريب والإشراف على إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية المتخصصة للموظفين الجدد في وظائف القضاة (برنامج التدريب الأساسي) بناء على الاحتياجات. وإعداد برنامج للتدريب الأولي للقضاة للجدد وآخر للتدريب المستمر ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية، شاملة للمهارات الإدارية والتدريب على الحاسوب ومفاهيم حقوق

الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتقوم بتزويد دوائر المجلس الأخرى بتقييم التدريب مثل دائرة التفتيش القضائي والأمانة العامة للمجلس.

رابعا: الهيكلية الوظيفية لإدارة المحاكم:

تشمل الهيكلية الوظيفية لإدارة المحاكم ثلاث إدارات عامة هي الإدارة العامة للشؤون الإدارية، الإدارة العامة للشؤون المالية، وإدارة الرقابة والجودة والمتابعة. يدير هذه الإدارات مديرون عامون مسئولهم المباشر في التسلسل الوظيفي رئيس إدارة المحاكم (قاض) ونائبه (قاض). وتعمل على تطبيق وتنفيذ سياسة المجلس وقراراته وفق الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق أهدافه من خلال الدوائر المختلفة ومراقبة تنفيذها والتأكد من وجود التعاون الكامل بين مرؤوسيه. وتتولى تجهيز الموازنة السنوية وإجراء التقييم السنوي للأداء العام. وهذه الإدارات هي:

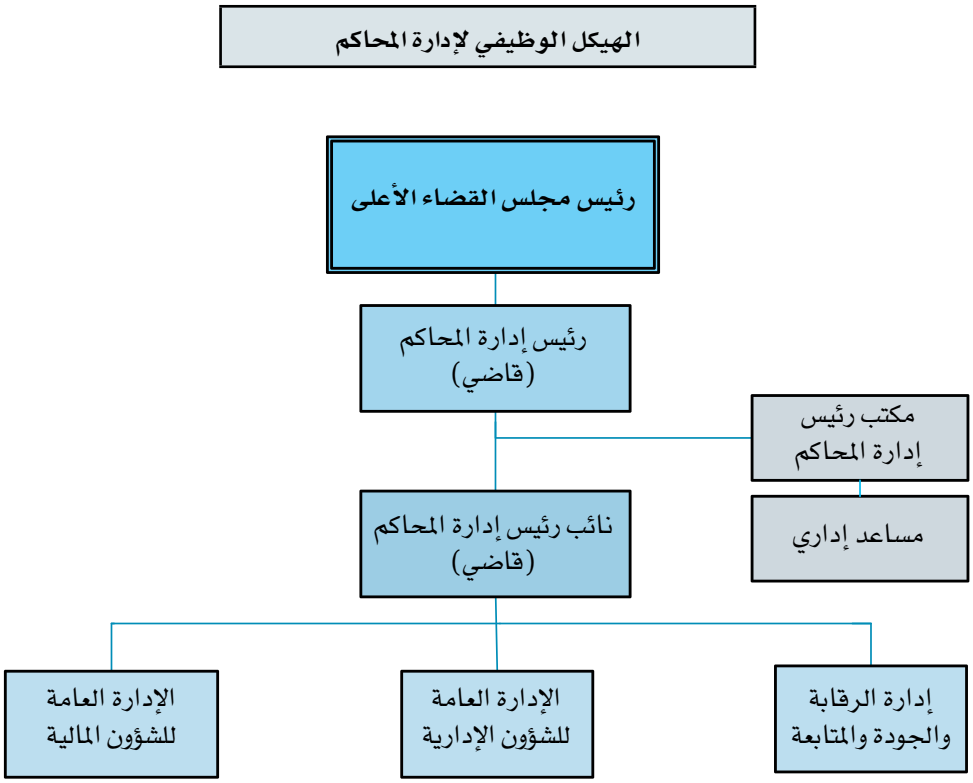

١. الإدارة العامة للشؤون الإدارية:

تعتبر الإدارة العامة للشؤون الإدارية إحدى أهم الإدارات في السلطة القضائية، حيث تعتمد عليها الإدارات المختلفة في تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها. وفق الهيكلية الإدارية يدير هذه الإدارة مدير عام الشؤون الإدارية يساعده نائب المدير العام ومساعدان قانونيان بالإضافة إلى مساعد إداري ولديه في مكتبه سكرتيرة ومراسل. يتبع لهذه الإدارة أربع دوائر متخصصة هي: دائرة شؤون الأرشيف، ودائرة صيانة المحاكم، ودائرة الشؤون الإدارية (الموظفين) ودائرة اللوازم والمخازن. يدير هذه الدوائر مدير. يتفرع عن الدوائر الأربع ست أقسام يدير كل منها موظف برتبة رئيس قسم يساعدهم عدد من الموظفين الإداريين الكتبة وأمناء المخازن وموظفي أرشيف، وفنيي الصيانة والسائقين وغيرهم.

تشمل إدارة الشؤون الإدارية عددا» من الدوائر أبرزها ما يلي:

١,١. دائرة شؤون الموظفين الإدارية:

تهدف هذا الدائرة إلى استقطاب وتنمية وتطوير القوى البشرية المناسبة للدائرة وتطبيق قانون الخدمة المدنية والأنظمة واللوائح المكملة والقرارات والتعليمات الإدارية التابعة له، ويتولى معالجة المسائل المتعلقة بأوضاع الموظفين في الدوائر والمحاكم من تعيين ونقل وانتداب واستقالة وترقية وغيرها من الحالات طبقاً لقانون الخدمة المدنية واللوائح التنفيذية ولائحة العاملين في السلطة القضائية. يدير هذه الدائرة مدير ويتبع للدائرة ثلاث أقسام كل قسم يديره رئيس قسم وهي: قسم شؤون الموظفين وقسم الرواتب والتعيينات وقسم الخدمات الإدارية.

ابرز التحديات التي تواجه هذا القسم هي عدم فعالية استخدام شبكة الكمبيوتر بينها وبين المحاكم وبين دوائر السلطة القضائية رغم توفرها في بعض المحاكم لافتقار الموظفين إلى التدريب المناسب والتكيف مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة واستخدامها الشبكة بشكل فعّال. كذلك افتقار القسم إلى أدوات تقييم الأداء والتأهيل والخبرة المناسبة التي تبنى على أساسها قياس حسن الأداء والترفيعات وغيرها.

وأكثر المشاكل التي يواجهها الموظفون تعقيدا هي عدم وضوح الوصف الوظيفي ووصف المهام والتداخل بين المهام، والعبء الوظيفي غير المتوازن مع عدد الموظفين، وضعف التنسيق بين الدوائر والأقسام وعدم تدفق المعلومات بين الأقسام والدوائر في الوقت المناسب سواء على صعيد المحكمة أو بين المحاكم أو بينها وبين الإدارات الأخرى في القطاع القضائي أو مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى ذات العلاقة.

١,٢. دائرة صيانة المحاكم:

يدير هذه الدائرة مدير يتفرع عنها قسم واحد هو قسم صيانة المحاكم ويدير الأخير رئيس القسم. تتولى هذه الدائرة تلبية احتياجات المحاكم من ناحية تحسين البنية التحتية لها واحتياجاتها من الأجهزة والمعدات الضرورية لعملها.

١,٣. دائرة اللوازم والمخازن:

يدير هذه الدائرة مدير دائرة المخازن واللوازم ويتبع له قسم المخازن واللوازم ويتبع للأخير أمين مخازن ومساعده وثلاث عمال.

١,٤. دائرة شؤون الأرشيف:

يدير هذه الدائرة برتبة مدير ويتفرع عنها قسم الأرشيف ويساعد القسم موظفو أرشيف. تتولى هذا الدائرة متابعة ومراقبة الأرشيف في جميع دوائر وإدارات المحاكم ومجلس القضاء الأعلى والإشراف عليه.

٢. الإدارة العامة للشؤون المالية:

بموجب المادة (٢) من قانون السلطة القضائية كلف مجلس القضاء الأعلى الإدارة المالية للمجلس بإعداد الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية وعرضها على المجلس وإقرارها ثم إرسالها إلى الجهات المختصة حسب القانون. يدير الدائرة مدير عام الشؤون المالية يساعده نائب المدير العام ومساعدان إداريان وسكرتيرة. تتكون الإدارة من خمس دوائر يديرها موظف برتبة مدير، وهذه الدوائر هي:

١. دائرة الإيرادات يتفرع عنها قسم الإيرادات يعمل فيه ثلاثة محاسبين ومدقق حسابات.
٢. دائرة النفقات يتفرع عنها قسم النفقات يعمل فيه محاسبان اثنان ومدقق حسابات.
٣. دائرة الموازنة يتفرع عنها قسم الموازنة يعمل فيه محاسبان اثنان.
٤. دائرة الأمانات يتفرع عنها قسم الأمانات يعمل فيه محاسبان اثنان ومدقق حسابات
٥. دائرة المشتريات يتفرع عنها قسم المشتريات يعمل فيه محاسبان اثنان ومدقق حسابات.

تتكون الإدارة المالية لمجلس القضاء الأعلى من عدة دوائر، وذلك على النحو التالي :-

٢,١. دائرة الإيرادات:

تتولى هذه الدائرة الرقابة والإشراف على تطبيق سياسة التحصيل في المجلس والمحاكم والأنظمة والقوانين ذات العلاقة، ومتابعة التعليمات الصادرة من وزارة المالية بشأن الإيرادات وأية قوانين وقرارات وأنظمة ذات علاقة. ومتابعة تحصيل الرسوم وترحيلها وإعداد كشوف التحصيل اليومية، ومراقبة تنفيذ الخطط المالية وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالإيرادات.

٢,٢. دائرة النفقات:

تتولى الدائرة الرقابة والإشراف على تطبيق سياسة الصرف في المحاكم والمجلس والأنظمة وفق القوانين ذات العلاقة، وتنفيذ بنود الصرف والنفقات استنادا لبنود الموازنة السنوية للمجلس وضمن الصلاحيات المقرة، بحيث يتم تنفيذ عمليات الصرف والدفعات النقدية حسب إجراءات الصرف المتبعة والتأكد أن الصرف يتم وفقا لبنود الموازنة العامة وأن هناك مبالغ مرصودة لهذه النفقات. مراقبة تنفيذ الخطط المالية وإجراء التحليلات المالية ذات العلاقة بالنفقات.

٢,٣. دائرة الموازنة:

تتولى دائرة الموازنة بناء وإعداد خطط مالية منسجمة مع خطط المجلس والمحاكم الإستراتيجية والسنوية للنهوض بأدائها وتطويرها وفق احتياجاتها ومتطلباتها، والتنسيق مع الإدارات والدوائر على إعداد الموازنة السنوية التقديرية بناء على متطلبات واحتياجات المجلس والمحاكم والموازنات الملحقة بموازنة المجلس وما يتطلب ذلك من موارد، مع الأخذ بالاعتبار إمكانات المجلس المالية. والتدقيق المالي على جميع مدخلات ومخرجات المجلس والمحاكم المالية، وإعداد تقارير التدقيق حول الأداء المالي ورصد حالات عدم الالتزام واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين الأداء المالي للمجلس والمحاكم.

٢,٤. دائرة الأمانات:

تقوم دائرة الأمانات بمتابعة التحصيل النقدية من الأمانات وعمليات صرفها لمستحقيها في دوائر التنفيذ، والتنسيق والتعاون مع المحاكم لاسيما محكمة الاستئناف بما يتعلق بجميع الملفات التي لها تبعات مالية. متابعة الأمانات المالية مع البنوك وتدقيق الكشوف البنكية وأية أوراق بنكية ذات علاقة ومتابعة إجراء التسويات المالية، والتدقيق على أعمال دوائر التنفيذ المالية والتأكد من صحة وسلامة القيود المالية وعمليات الإيداع والصرف.

٢,٥. دائرة المشتريات:

تقوم الدائرة بمتابعة طلبات الشراء الداخلية من الإدارات والدوائر المختلفة وتوفير المستلزمات وفقاً لنظام إدارة المشتريات المتبع، وبما يتماشى مع الأنظمة والقوانين العامة ذات العلاقة، وإعداد أوامر الشراء للموردين المعتمدين أو الذين يتم اختيارهم وفق آليات الشراء المتبعة وتحضير الاتفاقيات والتأكد من توقيعها ومتابعة تنفيذها. التقيد بالعطاءات المركزية التي احالتها وزارة المالية وفقاً للنظام المتبع وطرح العطاءات اللازمة من المواد والخدمات والعمل وفقاً لنظام إدارة المشتريات.

٣. أدارة الرقابة والجودة والمتابعة:

يدير هذه الادارة مدير عام يساعده نائبه برتبة نائب مدير عام ومساعد اداري. تتكون من دائرتين هما:

١. دائرة الرقابة والجودة ويرئسها مدير الدائرة ويساعده مساعد اداري. ينضوي تحت ادارتها خمس اقسام هي:

- قسم الرقابة والجودة/الشمال، فيها اربع موظفين كمراقبي جودة.
- قسم الرقابة والجودة/الجنوب فيها موظفان اثنان كمراقبي جودة.
- قسم الرقابة والجودة/الوسط فيها موظفان اثنان كمراقبي جودة.
- رئيس قسم الرقابة والجودة فيها اربعة موظفين كمراقبي جودة.
- قسم التدقيق.

٢. دائرة متابعة خدمات المحاكم يرئسها مدير الدائرة ويساعده مساعدين اداريين. ينضوي تحت ادارتها اربع اقسام هي:

- قسم متابعة دوائر اقلام المحاكم.
- قسم متابعة دوائر كتبة العدل.
- قسم متابعة دوائر التنفيذ.
- قسم متابعة دوائر التبليغات.

تقوم ادارة الرقابة والجودة بمتابعة تطبيق الأعمال الإدارية وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في المجلس والمحاكم وبما يتوافق مع القوانين العامة، وتتولى إدارة عملية الرقابة الداخلية وتقييم العمل في المجلس والمحاكم. متابعة عمليات التدقيق الخارجية والاستفادة من نتائجها في تحسين الأداء الإداري، ومتابعة وإدارة خدمات المحاكم في دوائر أقلام المحاكم، وكتبة العدل، ودوائر التنفيذ، ودوائر التبليغات.

٣,١. دائرة الرقابة والجودة:

تتولى الدائرة التدقيق على جميع إجراءات وعمل المحاكم والمجلس في المجال الإداري والتشغيلي والتأكد من تطبيق جميع الأنظمة وإجراءات وتعليمات العمل المتبعة في المجلس والمحاكم. وإعداد تقارير التدقيق حول الآداء ورصد حالات عدم الالتزام واقتراح التوصيات اللازمة لتحسين أداء المجلس والمحاكم، ومتابعة تنفيذ الحلول والإجراءات والقرارات المتخذة مع الدوائر والإدارات ذات العلاقة.

٣,٢. دائرة متابعة خدمات المحاكم:

تتولى الدائرة وضع خطط تنفيذية للدائرة بحيث تشمل جميع أعمالها الرقابية والإشرافية على دوائر كل من أقلام المحاكم، كتبة العدل، والتبليغات، والتنفيذ، ومتابعة تنفيذ الخطط الخاصة بدوائر أقلام المحاكم: كتبة العدل، والتبليغات، والتنفيذ.

٣,٣. قسم متابعة دوائر اقلام المحاكم:

تتولى الدائرة متابعة دوائر أقلام المحاكم ووضع الخطط اللازمة لسير العمل فيها، والتأكد من أن الدوائر تعمل على إستلام الدعاوى وتسجيلها وفتح ملفات الدعاوى وكتابة المحاضر وتعيين مواعيد الجلسات وفق الأصول ووفق الأنظمة والتعليمات وبشكل دقيق.

٣,٤. قسم متابعة دوائر كاتب العدل:

تعتبر دائرة كاتب العدل من أهم وأكثر الدوائر حيويةً في النظام القضائي بشكل عام، بسبب طبيعة عمل هذه الدائرة المختلفة عن بقية الدوائر والأقسام في المحاكم، حيث لا ينحصر عملها في عملية التقاضي، وإنما هي دائرة رسمية تختص بتنظيم وتصديق وتدقيق الوثائق وأهمها الوكالات بأنواعها، سندات الرهن، الكفالات، العقود والإخطارات والتأكد من اكتمال وجود الأطراف وصحة ودقة الإجراءات، وبالتالي فإن الإقبال على هذه الدائرة في المحكمة له طابع خاص من الناحيتين الكمية والنوعية، مما جعل مجلس القضاء الأعلى يعطي اهتماما كبيرا وتركيزا في الجهود وفي خطط العمل لتحسين أوضاع دائرة كاتب العدل وتطوير الإمكانات والقدرات الخاصة بها من كافة النواحي.

ابرز التحديات التي تواجه دوائر كاتب العدل:

١. رفع مستوى رضا الجمهور المستفيدين من خدمات كاتب العدل من خلال السرعة في الانجاز، وحسن معاملة الموظفين، وتوفير بيئة آمنة ونظيفة للمراجعين.
٢. تعميم الأرشفة الالكترونية في جميع الدوائر ووضع آلية للتحديث والمتابعة والتدقيق.
٣. تأهيل الكادر لاستيعاب عمليات التطوير والتحديث في البرامج والأجهزة.
٤. تحسين أساليب تدفق المعلومات وتسهيل الإجراءات.

٣,٥. قسم متابعة دوائر التنفيذ:

تتمتع دائرة التنفيذ المدني بأهمية بالغة في العملية القضائية، وذلك لما تمثله من حلقة مفصلية في تنفيذ الأحكام المختلفة والصادرة عن المحاكم الحقوقية والشرعية والأجنبية بشكل رئيس، بالإضافة لموقعها في الاتصال المباشر مع الجمهور وتحصيل حقوقهم المالية والإنسانية، الشيء الذي يجعل دائرة التنفيذ في المحكمة من أهم الدوائر التي تعكس واقع القضاء وفعاليته الحقيقية في تلبية حاجات المواطنين للحصول على حقوقهم التي نص عليها القانون.

إن أهمية هذا الدور العضوي والحيوي للتنفيذ المدني يجعلانه يحتل أولويات عليا في سلم الأولويات التي تخص تطوير وتحديث وتمكين الدوائر والإدارات القضائية، الأمر الذي جعل مجلس القضاء الأعلى يعطي تركيزاً كبيرا لإنجاز كل ما تحتاجه هذه الدوائر في المحاكم الفلسطينية من متطلبات حتى تقوم بمهامها الموكلة إليها على أكمل وجه وبصورة تليق بهيبة القضاء.

هناك العديد من التحديات تواجه هذه الدائرة أبرزها:

١. عدم وجود نظام موثق معتمد لترتيب ملفات التنفيذ واسترجاعها.
٢. خلو بعض دوائر التنفيذ من نظام ترقيم موثوق بالنسبة للخزائن والرفوف التي توضع عليها الملفات، ويتم الرجوع إلى هذه الملفات بالعين المجردة وبالمعرفة الشخصية.
٣. افتقار دوائر التنفيذ لنظام أرشفة موحد، حيث يتمّ إرسال الملفات التي تمّ الانتهاء منها إلى دائرة الأرشيف أو المخزن، واسترجاعها منها كلما لزم الأمر.
٤. عدم توفر العدد الكافي من الحواسيب وآلات الطباعة والتصوير.
٥. عدم كفاية النصوص القانونية السارية، ومنها المتعلقة بالاستئناف، وغموض بعضها خاصة المتعلقة بمهام دائرة التنفيذ مثل الحجز على الأموال غير المنقولة.

٣,٦. قسم متابعة دوائر التبليغات:

يشكل التبليغ في المحاكم الفلسطينية عبئا ثقيلا على كاهلها، وذلك لأن إصدار قرار المحكمة يعتمد اعتمادا كبيرا على عملية تبليغ الأطراف التي يوجب القانون تبليغهم، فهي جزء لا يتجزأ من سير عمل القضية. يتولى القسم متابعة دوائر التبليغات ووضع الخطط اللازمة لسير العمل فيه. ومتابعة السجلات والوثائق في سجلات خاصة لغايات الحفظ الدائم في الدوائر من حيث تنظيمها وترتيبها بشكل ملائم.

تواجه هذه الدائرة العديد من التحديات التي تعيق عملية التبليغ أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وعدم قدرة مأمور التبليغات الوصول إلى الكثير من المناطق. وهناك عدد آخر من التحديات هي:

١. المعيقات المالية واللوجستية كتوفير المركبات الخاصة بكل مأمور تبليغ، وصعوبة ضبط عملية الرقابة على أداء المحضرين لأن عملهم يتركز خارج مبنى المحكمة في شتى المناطق.
٢. ضعف نظام الأرشيف الورقي الذي تعتمده دوائر التبليغات، حيث لا يغطي جميع الحركات الخاصة بجميع التبليغات، وعدم وجود نظام حاسوبي كامل وشامل لجميع مراحل العمل.
٣. عدم وضوح العنوان أو الاسم الرباعي على الكثير من أورق التبليغات الصادرة عن الدوائر والأقلام المختلفة.

خامسا: التقرير المالي للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩):

بموجب المادة (٢) من قانون السلطة القضائية كلف مجلس القضاء الأعلى الإدارة المالية للمجلس بإعداد الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية وتم عرضها على المجلس وأقرت ثم أرسلت إلى الجهات المختصة حسب القانون. لقد دأبت الإدارة المالية على توفير كل ما يلزم من احتياجات السلطة القضائية رغم الإمكانات المحدودة التي لا تفي بأدنى الالتزامات المطلوبة .كما ذكرنا سابقا تتكون الإدارة المالية لمجلس القضاء الأعلى من دائرة الإيرادات ودائرة النفقات ودائرة الأمانات: فيما يلي إجمالي المبالغ المتوفرة في هذه الدوائر:

١. إيرادات المحاكم:

بلغ إجمالي الإيرادات من جميع المحاكم عام ٢٠٠٧ حوالي ١٠,٢ مليون شيكل ارتفعت إلى ١٦,١ مليون شيكل عام ٢٠٠٨ وواصلت الإيرادات ارتفاعها إلى ٢٣,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٣٤٪. يلاحظ من الجدول أدناه ما يلي:

أعلى نسبة مساهمة في الإيرادات عام ٢٠٠٩ من بين المحاكم هي محكمة بداية نابلس، فقد ساهمت بنسبة ١٨٪ من مجموع الإيرادات، بلغ مجموع إيراداتها عام ٢٠٠٩ حوالي ٤,٤ مليون شيكل. تليها محكمة بداية جنين حصتها ٣,٥ مليون شيكل ونسبتها ١٤,٥٪ من مجموع الإيرادات وحصة بداية رام الله ٣,٤ مليون شيكل ونسبتها ١٤,٣٪. أدنى نسبة مساهمة خلال الفترة نفسها هما محكمتا صلح سلفيت وطوباس وحصتهما ٥٦١,٥ ألف شيكل ٥٨٢,٣ ألف شيكل على التوالي، ونسبة إيراداتهما ٢,٤٪ من مجموع الإيرادات.

أعلى نسبة زيادة في الإيرادات خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩ شهدتها محكمة صلح طوباس فقد بلغت ٢٤٧٪ فقد تضاعفت الإيرادات حوالي مرتين ونصف من ١٦٧,٨ ألف شيكل إلى ٥٨٢,٣ الف شيكل خلال الفترة نفسها. تلي محكمة صلح طوباس في الزيادة هي محكمة بداية نابلس نسبة الزيادة ٢١١٪ خلال الفترة نفسها.

شهدت محكمة بداية أريحا تراجعا في إيراداتها خلال الفترة نفسها بنسبة ٤٢٪، ومحكمة بداية رام الله تراجعت بنسبة ٨٪، اما باقي المحاكم حققت زيادة مطردة في إيراداتها ما بين ١٢١٪ كحد أدنى في محكمة بداية بيت لحم ونسبة ١٩٢٪ كحد أعلى في بداية جنين.

جدول رقم (١) إيرادات المحاكم حسب المحكمة ونسبة الزيادة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحكمة	إيرادات المحاكم لسنة ٢٠٠٧	إيرادات المحاكم لسنة ٢٠٠٨	إيرادات المحاكم لسنة ٢٠٠٩	نسبة الزيادة ٢٠٠٧-٢٠٠٩	النسبة للمجموع لعام ٢٠٠٩
بداية رام الله	١،٢١٧،٣٩٣,٠٠	٢،٧٧٩،٦١٠,٠٠	٣،٤١٢،٧٥٥,٠٠	١٨٠,٣	١٤,٣
عدل رام الله	١،٤٩١،٢٨٨,٥٠	١،١٠٥،٠٣٢,٠٠	١،٣٧٤،٥١٩,٥٠	-٧,٨	٥,٨
صلح حلحول	٣١٩،٦٦٥,٥٠	٤٧٠،٣٥١,٥٠	٧٦٠،٥٢٤,٥٠	١٣٧,٩	٣,٢
بداية الخليل	١،١٢٨،٥٥٠,٠٠	١،٥٩٦،٤٦٩,٥٠	٢،٥٠٦،٣٢٧,٠٠	١٢٢,١	١٠,٥
بداية بيت لحم	٧٥٤،٦١٣,٠٠	٩٨٤،٨٢٤,٠٠	١،٦٧٠،٩٠٣,٥٠	١٢١,٤	٧,٠
بداية أريحا	٣١٣،٥٣٤,٥٠	٣٧٨،٣٢٠,٥٠	١٨٢،٥٤٨,٥٠	-٤١,٨	٠,٨
صلح أريحا		٧٤،٥٥٤,٥٠	٣٦٨،٠٧٣,٠٠	٣٩٣,٧×	١,٥
بداية نابلس	١،٤٠٤،٤٧٣,٠٠	٢،٧١٧،٠٤٢,٥٠	٤،٣٧٠،٦٧٧,٥٠	٢١١,٢	١٨,٣
بداية قلقيلية	٥٥٣،٠١٦,٠٠	٧٧٣،٤٤١,٠٠	١،٣٤٩،٥٣٠,٥٠	١٤٤,٠	٥,٧
صلح دورا	٥٤٧،٩٩٩,٠٠	٦٧٥،١٢٢,٥٠	١،٢٧٢،٣٨٩,٠٠	١٣٢,٢	٥,٣
بداية طولكرم	٨٩٥،٥٦٦,٠٠	١،٤٣٨،١٨٦,٥٠	١،٩٣٤،٧٠١,٠٠	١١٦,٠	٨,١
بداية جنين	١،١٨٢،٣٢٥,٥٠	٢،٢١١،٦٠٦,٥٠	٣،٤٥٦،٢٩٣,٥٠	١٩٢,٣	١٤,٥
صلح سلفيت	٢١٥،٨٦٦,٥٠	٤٧٥،٩٥٢,٠٠	٥٦١،٥٠٠,٢٨	١٦٠,١	٢,٤
صلح طوباس	١٦٧،٨٢١,٥٠	٤٢٢،٦٥٣,٠٠	٥٨٢،٣٢٣,٥٠	٢٤٧,٠	٢,٤
المحكمة العليا			٥٤،٧٩٣,٥٠	NA	٠,٢
الإجمالي	١٠،١٩٢،١١٢,٠٠	١٦،١٠٣،١٦٦,٠٠	٢٣،٨٥٧،٨٥٩,٧٨	١٣٤,١	١٠٠,٠

- نسبة زيادة في الإيرادات عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٨

٢. نفقات المحاكم وأماناتها:

٢,١. أرصدة الأمانات بالشيكل: يظهر كشف الأمانات ان المحاكم تحتفظ بأموال بثلاث عملات هي الشيكل والدينار الأردني والدولار الأمريكي. بلغ رصيد أخر المدة عام ٢٠٠٧ حوالي ٢,٨ مليون شيكل ارتفع عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٨ مليون شيكل وواصل ارتفاعه إلى ١١,٨ مليون شيكل عام ٢٠٠٩، نسبة الزيادة في الرصيد ٣١٦٪. فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالشيكل:

رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة من ٢,٧ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ وارتفع عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٣ مليون شيكل وواصل ارتفاعه عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٨ مليون بنسبة زيادة ١٤٩٪.

مجموع الإيداعات: ارتفعت الإيداعات من ٣,٣ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,١ مليون شيكل عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ١٨,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٦٦٪.

مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من ٣,٣ مليون شيكل عام ٢٠٠٧ إلى ٩,٧ مليون شيكل عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها الى ١٣,٨ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٢٤٪. لقد فاقت الإيرادات المصروفات بالشيكل في السنوات الثلاث بنسبة ٢٠٩٪ من مجموع المصروفات عام ٢٠٠٧ وبلغت نسبة الزيادة في الإيرادات عن النفقات عام ٢٠٠٩ حوالي ١٠٢٪.

الفوائد الدائنة: انخفضت بنسبة ٩٣٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.

الفوائد المدينة: ارتفعت بنسبة ٢٨٢٪ خلال الفترة نفسها.

٢,٢. أرصدة الأمانات بالدينار: انخفض رصيد آخر المدة بالدينار الأردني من ١٤,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٧ وعاد للارتفاع الى ٤,١ مليون دينار عام ٢٠٠٩. فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدينار:

رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة من ١,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧ وواصل ارتفاعه عام ٢٠٠٨ ووصل إلى ٢,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٣٤٪.

مجموع الإيداعات: انخفضت الإيداعات من ١٤,٨ مليون دينار إلى ٣,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٩ بنسبة ٧٤٪.

مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من ١,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٧ وإلى ١,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٨ وإلى ٢,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٠٦٪. لقد فاقت الإيداعات المصروفات بالدينار في السنوات الثلاث بنسبة ١٧٪ من مجموع المصروفات عام ٢٠٠٧ وبلغت نسبة الزيادة في الإيداعات عن النفقات عام ٢٠٠٩ حوالي ٥٢٪.

الفوائد الدائنة: انخفضت بنسبة ١٠٠٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.

الفوائد المدينة: ارتفعت بنسبة ٨٨٥٪ خلال الفترة نفسها.

٢,٣. أرصدة الأمانات بالدولار: ارتفع رصيد آخر المدة بالدولار من ٣٧. الف دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٩١,٤ الف دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٤٥٪. فيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدولار:

رصيد أول المدة: ارتفع رصيد أول المدة من ٣٩,٧ الف دولار عام ٢٠٠٧ انخفض عام ٢٠٠٨ إلى ٣٧,٢ ألف دولار ثم عاد إلى الارتفاع عام ٢٠٠٩ إلى ٩٣,٢ ألف دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٣٥٪.

مجموع الإيداعات: ارتفعت الإيداعات ارتفاعا كبيرا من ١١٢,١ الف دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٢٨٧,٤ ألف دولار عام ٢٠٠٨ والى ١,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١٣٦٪.

مجموع المصروفات: ارتفعت المصروفات من ١١٧,٣ ألف دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣٢,٢ ألف دولار عام ٢٠٠٨ والى ١,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٠٨٢٪. لقد غطت تقريبا الإيداعات المصروفات بالدولار في عام ٢٠٠٧.

- الفوائد الدائنة: انخفضت بنسبة ١٠٠٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.
- الفوائد المدينة: انخفضت بنسبة ٦٣٪ خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٢) كشف تفصيلي بأمانات المحاكم ونسبة الزيادة للاعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

البيان	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبة ألزياد ٢٠٠٧-٢٠٠٩
الرصيد أول المدة	٢٧٣٣٤٢٤	٣٣٤١٥٢٢	٦٧٧٠٢١٢,٩	١٤٧,٧
مجموع الإيداعات بالشيكل	٣٣٤٤٥٨٢	١٣٠٨٧٦٤٠	١٨٩٣٨٩٧٧	٤٦٦,٣
مجموع المصروفات بالشيكل	٣٢٥٥٧٣٨	٩٦٥٣١٦٢	١٣٨٠٥١١٨	٣٢٤,٠
الفوائد الدائنة بالشيكل	٤١٠٥٤,٢٨	٢٣٧٦٤,٧٣	٣٠١١,٨	-٩٢,٧
الفوائد المدينة بالشيكل	٣١٤٨٦,٣٢	٢٩٥٥٢,٤٤	١٢٠٣٧٣,٠٣	٢٨٢,٣
الرصيد آخر المدة	٢٨٣١٨٣٥	٦٧٧٠٢١٣	١١٧٨٦٧١٠,٦٧	٣١٦,٢
الرصيد أول المدة	١٢٢٧٦٦٤	١٧٠١٣٢٧	٢٨٧٣٤٥٠	١٣٤,١
مجموع الإيداعات بالدينار	١٤٧٨٢٩٦٤	٢٨٩٠٣٩٦	٣٨٥٥٠٥٢,٢	-٧٣,٩
مجموع المصروفات بالدينار	١٢٣٥٠٤١	١٧٦٥٠٣٧	٢٥٣٧٤٥٧,١	١٠٥,٥
الفوائد الدائنة بالدينار	٤٩٤٢٤,٦٦	٤٨٤٦٦,٦٩	١٣,٦٧	-١٠٠,٠
الفوائد المدينة بالدينار	٤٨٦١,٣٧	١٥١٧,٨٤	٤٧٨٧٣,١	٨٨٤,٨
الرصيد آخر المدة	١٤٨٢٠١٥٠	٢٨٧٣٦٣٥	٤١٤٣١٨٥,٦٧	-٧٢,٠
الرصيد أول المدة	٣٩٧٢٥,٥٤	٣٧٢٠٣,٣٢	٩٣٢٤٥,٨٣	١٣٤,٧
مجموع الإيداعات بالدولار	١١٢١١٩,٥	٢٨٧٤٠٨,٤	١٣٨٥٤٠١,٩	١١٣٥,٦
مجموع المصروفات بالدولار	١١٧٣٤٢,٥	٢٣٢١٩٩,٥	١٣٨٧١٧٦,٨	١٠٨٢,٢
الفوائد الدائنة بالدولار	٢٨٧٥,٩٩	٣٨٢,٧٢	٠	-١٠٠,٠
الفوائد المدينة بالدولار	١٧٥,٢	٥٤٩,٠١	٦٥,٧٣	-٦٢,٥
الرصيد آخر المدة	٣٧٢٠٣,٣٢	٩٢٢٤٥,٨٩	٩١٤٠٥,٢	١٤٥,٧

الفصل الثاني

التطور في أداء المحاكم في الفصل في القضايا خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

الفصل الثاني

التطور في أداء المحاكم في الفصل في القضايا خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

إن الانجازات التي تحققت خلال ثلاث سنوات سابقة وبالتحديد في أداء النظام القضائي بما فيها محاكم الضفة الغربية وعلى صعيد سيادة القانون والفصل بين السلطات، جاء منسجما مع سياسة الحكومة التي تمثلت في خطة الإصلاح والتنمية الحكومية ٢٠٠٨-٢٠١٠ التي صدرت في وثيقة «بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار » والتي تميزت بشمولية أهدافها التنموية وفلسفة السياسات الاجتماعية التي تبنتها، والتي جرى العمل على تحقيقها في المدى المتوسط، إحدى أهم غاياتها هي تعزيز الحكم الرشيد واحترام مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات، وحماية حقوق الإنسان، واستقرار البنية القانونية وتحقيق السلامة والأمن من خلال المحافظة على القانون والنظام وتوفير مناخ من السلم والأمن للمواطنين والقضاء على الجريمة والفوضى.

كذلك تعود هذه الانجازات إلى الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس القضاء الأعلى في مجال مأسسة كافة جوانب عمل المجلس والإدارات التابعة له ورفع كفاءة المحاكم الفصل في القضايا ضمن وقت معقول، واتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الإدارية الهادفة إلى تنظيم إدارة سير الدعوى وتوحيد الإجراءات الإدارية المعمول بها في كافة المحاكم وإصدار أدلة إرشادية على شكل كتيبات للتعريف بهذه الإجراءات. كذلك قام المجلس برفد قطاع العدالة بالقضاة الأكفاء، والعمل حثيثا على تنفيذ للرؤية الإستراتيجية لخطة تطوير القضاء (٢٠٠٨-٢٠١٠) التي تبناها المجلس والهادفة إلى تحقيق الاستقرار القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطن من خلال ضمان محاكمة عادلة والحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء.

سنتناول في هذا الفصل الانجازات التي حققتها المحاكم في الضفة الغربية في مجال الفصل في القضايا على مختلف أنواعها والحد من تراكمها، وسوف نجري مقارنات لحجم الانجاز خلال ثلاث سنوات انقضت ٢٠٠٧-٢٠٠٩ لمعرفة حجم التطور في أداء المحاكم من حيث حجم القضايا المدورة والواردة والمفصولة خلال السنوات ووضع اليد على جوانب القوة والضعف في أداء المحاكم. أهم الانجازات التي حدثت في مجال الفصل في القضايا خلال ثلاث سنوات سابقة:

أولا: التطور في أداء محاكم الصلح الفصل في القضايا:

١. التطور في أداء محاكم الصلح بشكل عام:

تفصل محاكم الصلح في الضفة الغربية ثلاث أنواع من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية وقضايا السير. طرأ تطور نوعي بما يتعلق بسرعة الفصل فيها، وزيادة القضايا الواردة للمحاكم مما يعكس زيادة ثقة الجمهور بالقضاء. فيما يلي التطور في أداء محاكم الصلح في الضفة الغربية:

١,١. القضايا المدنية:

ارتفع عدد القضايا المدنية الواردة من ٣٥٠٨ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٥١٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٧٣٠٣ قضايا عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة ١٠٨٪، في نفس الوقت ارتفع عدد القضايا المدورة بنسبة ٦٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. يبين الجدول التالي التغير الايجابي النوعي في أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا المدنية خلال السنوات قيد الدراسة في الجوانب التالية:

مؤشرات الأداء في محاكم الصلح للقضايا المدنية

١. زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ١٠٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
٢. تم الفصل بما يعدل القضايا الواردة للعامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ والفصل بنسبة ١,٨ ٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.
٣. ارتفع معدل الفصل في القضايا المدنية من ٢٤٥ قضية شهريا خلال العام ٢٠٠٧، إلى حوالي ٦٢٤ قضية شهريا في العام ٢٠٠٩، وارتفع المعدل الشهري لعدد القضايا الواردة من ٢٩٢ قضية إلى٦٠٩ قضايا الفترة نفسها.
٤. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض صلح من ٨٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٧ قضية عام ٢٠٠٩.

١. الفصل في القضايا المدنية الواردة بالسرعة المناسبة خلال السنة ومنع تراكمها للسنة اللاحقة. فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة من ٨٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٩٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ١٠٣٪ عام ٢٠٠٩، يعني ذلك انه قد تم الفصل بما يعدل نسبة القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ ونسبة ١,٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.

٢. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٢٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت النسبة ارتفاعها عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣٪.

٣. ارتفع معدل الفصل في القضايا في الشهر من ٢٤٥ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٢٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٥٥٪، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ٢٩٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٠٩ قضايا خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٠٩٪.

٤. ارتفع عدد القضايا المدنية المفصولة لكل قاض صلح من ٨٢ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٧ قضية عام ٢٠٠٩,[٢]

١,٢. القضايا الجزائية:

حدثت قفزة نوعية في الفصل في القضايا الجزائية عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع السنتين السابقتين. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ نسبة ١٦٧٪ أي تم الفصل بما يعدل القضايا الواردة في سنة ٢٠٠٩ وحوالي ١٤٧٠٦ قضية تم الفصل فيها من القضايا المدورة من السنوات السابقة، مما يعني أن عدد القضايا التي ستدور للعام ٢٠١٠ ستبلغ ٢٢٨٨٤ قضية، أي اقل بنسبة ٣٨٪ عما كانت علية في بداية عام ٢٠٠٩.

تجدر الإشارة الى أن القضايا الجزائية المدورة في محاكم الصلح قد تزايدت باطراد في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كنتيجة لعدم الفصل بما يعادل القضايا الواردة في نفس السنة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة للقضايا المدورة ٥٥٪ عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ ٨٨٪، مما أدى إلى تراكم القضايا التي تم تدويرها إلى العام ٢٠٠٩.

مؤشرات الأداء في محاكم الصلح للقضايا الجزائية

١. لم يواكب أداء محاكم الصلح في فصل القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين انه في العام ٢٠٠٩ تم الفصل بما يعدل القضايا الواردة في سنة ٢٠٠٩ ونسبة ٣٩٪ من القضايا المدورة.
٢. ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ٦٢٨ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣٢٥ قضية في العام ٢٠٠٨ وتضاعف العدد إلى حوالي خمس مرات في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧. وحوالي الضعفين بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.
٣. ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاض صلح من ٢٠٩ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٢١ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩.

بشكل عام ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من جملة القضايا الجزائية المدورة والواردة باطراد، فقد بلغت نسبتها عام ٢٠٠٧ حوالي ١٨٪ ارتفعت إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٨ والى ٦٢٪ عام ٢٠٠٩ من جميع القضايا المدورة والواردة. ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ٦٢٨ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣٢٥ قضية في العام ٢٠٠٨ وتضاعف العدد إلى حوالي خمس مرات في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧. نستنتج مما سبق ما يلي:

١. لم يواكب أداء المحاكم في فصل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين انه في عام ٢٠٠٩ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٩٪ من القضايا المدورة. أي أن التباطؤ في السنتين السابقتين تم استيعابه ومعالجته في العام ٢٠٠٩.
٢. التباطؤ في الفصل في القضايا الواردة سيؤدي إلى زيادة تراكم القضايا في السنوات اللاحقة ويفاقم من أزمة الاختناق القضائي وهذا ينطبق على جميع أنواع القضايا.
٣. ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاض صلح من ٢٠٩ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٢١ قضية عام ٢٠٠٩.

[٢] زاد عدد قضاة الصلح في محاكم الضفة الغربية من ٣٦ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ قاضيا عام ٢٠٠٩.

١,٣. قضايا السير:

تظهر بيانات الجدول أدناه أن هناك زيادة مطردة في عدد قضايا السير الواردة، فقد ارتفعت النسبة عام ٢٠٠٨ بحوالي ٦٠٪ مقارنة بالسنة السابقة وارتفعت عام ٢٠٠٩ إلى ١٤٢٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.

لقد واكب الارتفاع في قضايا السير ارتفاعا في الفصل في هذه القضايا. حيث أن الغالبية العظمى من القضايا التي وردت إلى المحاكم خلال السنوات الثلاث قد تم الفصل فيها ولم يتراكم إلا عدد قليل منها للسنوات اللاحقة، بالتالي فان القضايا المدورة في تناقص مطرد، حيث لم تتجاوز ١٠٦ قضايا في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ١٧٠٦ قضايا عام ٢٠٠٧ وحوالي ١٢٣٥ قضية عام ٢٠٠٨. ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا من ٢٥٨٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤١٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ وإلى ٦٢٤٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٤٢٪. كما زادت نسبة الفصل في قضايا السير شهريا من ٢٦٢٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢١٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٢٥١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٣٨٪. تدل الزيادة في عدد قضايا السير الواردة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩ على التشدد في الرقابة على مخالفات السير وعلى المركبات وان أداء المحاكم تسير بكفاءة عالية تواكب الزيادة المطردة في قضايا السير وتفصل فيها.

مؤشرات الأداء في محاكم الصلح لقضايا السير

١. بلغت نسبة الزيادة في عدد قضايا السير الواردة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩ حوالي ١٤٢٪، تدل هذه الزيادة على التشدد في الرقابة وتفعيلها على مخالفات السير وعلى المركبات.

٢. تميّز أداء المحاكم بكفاءة عالية وفصلت بما يعادل القضايا الواردة وواكبت الزيادة المطردة في قضايا السير وفصلت فيها.

جدول رقم (٣): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة، المدنية والجنائية والسير في محاكم الصلح ونسبها للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة
قضايا مدنية	٢٠٠٧	٩٩٣٨	٣٤٩٠	١٣٤٢٨	٢٩٥٢	١٠٣٥٢	٨٤,٦	٢٢,٠
	٢٠٠٨	١٠٣٥٢	٥١٣٦	١٥٤٨٨	٥٠٥٣	١٠٣٦٢	٩٨,٤	٣٢,٦
	٢٠٠٩	١٠٢٩٢	٧٢٦١	١٧٥٥٣	٧٤٧١	٩٣٤٣	١٠٢,٩	٤٢,٦
قضايا جزائية	٢٠٠٧	٢٩١٤٥	١٣٩٤٦	٤٣٠٩١	٧٦٤٢	٣٥٤٣٧	٥٤,٨	١٧,٧
	٢٠٠٨	٣٥٤٣٧	١٨١٦٧	٥٣٦٠٤	١٥٩٠١	٣٧٦٧٣	٨٧,٥	٢٩,٧
	٢٠٠٩	٣٧٥٩٠	٢٢٠٠٧	٥٩٥٩٧	٣٦٦٧٦	٢٢٦٩٤	١٦٦,٧	٦١,٥
قضايا سير	٢٠٠٧	١٧٠٦	٣١٠٠٠	٣٢٧٠٦	٣١٤٦٠	١٠٥٢	١٠١,٥	٩٦,٢
	٢٠٠٨	١٠٤١	٤٩٩٤٢	٥٠٩٨٣	٥٠٥٩٨	٤٠٦	١٠١,٣	٩٩,٢
	٢٠٠٩	٤٠٦	٧٤٩٠٣	٧٥٣٠٩	٧٤٩٠٢	٤٠٧	١٠٠,٠	٩٩,٥
الإجمالي	٢٠٠٧	٤٠٧٨٩	٤٨٤٣٦	٨٩٢٢٥	٤٢٠٥٤	٤٦٨٤١	٨٦,٨	٤٧,١
	٢٠٠٨	٤٦٨٣٠	٧٣٢٤٥	١٢٠٠٧٥	٧١٥٥٢	٤٨٤٤١	٩٧,٧	٥٩,٦
	٢٠٠٩	٤٨٢٨٨	١٠٤١٧١	١٥٢٤٥٩	١١٩٠٤٩	٣٢٤٤٤	١١٤,٣	٧٨,١

نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة المدنية والجزائية والسير في محاكم الصلح للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

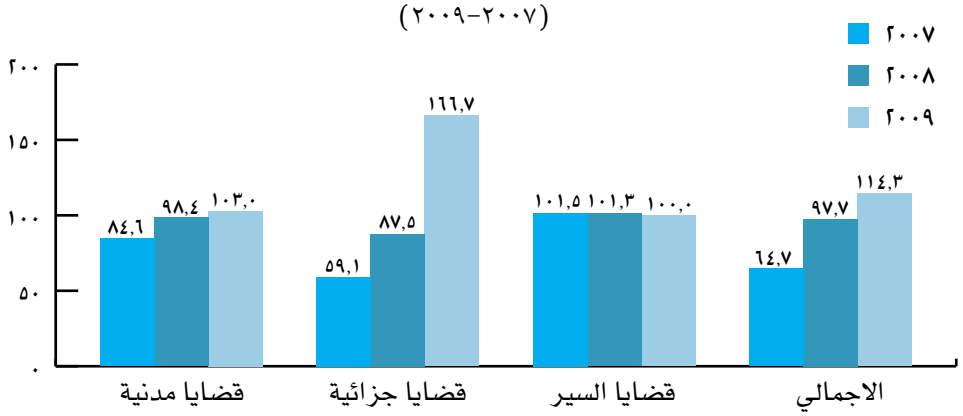

٢. التطور في أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا حسب المحكمة:

٢,١. القضايا المدنية في محاكم الصلح:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم الصلح في الضفة الغربية التي قامت بالفصل في القضايا المدنية تنازليا، حسب نسب القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠٠٩. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ أن المتوسط العام لأداء محاكم الصلح الفصل في القضايا المدنية يقسم المحاكم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول ويندرج تحته المحاكم التي تزيد نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة عن المتوسط العام والبالغ نسبته ١٠٣٪ عام ٢٠٠٩، وهي المحاكم التي قامت بفصل ما يعدل القضايا الواردة في سنة ٢٠٠٩ ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وهذه المحاكم هي: بيت لحم، رام الله، الخليل، حلحول، وقلقيلية. تراوحت نسبة الفصل في قضايا المحاكم فوق المتوسط ما بين ١٥٧٪ كأعلى نسبة حصلت عليها محكمة صلح بيت لحم، وأدنى نسبة حصلت عليها محكمة صلح قلقيلية ونسبتها ١٠٦٪.

٢. القسم الثاني ويندرج تحته المحاكم التي حصلت على نسبة فصل في القضايا أدنى من المتوسط وجميعها – عدا محكمة صلح نابلس –لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة مما أدى إلى تدوير جزء من هذه القضايا للسنة اللاحقة، وهذه المحاكم هي: نابلس، سلفيت، جنين، دورا، طولكرم، طوباس، وأريحا أعلى نسبة فصل في القضايا هي محكمة صلح نابلس ونسبة الفصل ١٠٣٪ وأدناها محكمة صلح أريحا ٦٦٪. فيما يلي المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولا: محكمة صلح بيت لحم للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح بيت لحم ١٥٨٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الحقوقية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٢٦٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور كبير في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، بلغت نسبة الفصل في القضايا ٨٢٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت نسبة إلى ٩٨٪ عام ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢٥٢ قضية عام ٢٠٠٧ وإلى ٢٧٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٤١٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٤٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٩٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ والى ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٣٥ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية عام ٢٠٠٧ والى ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ٥٥ قضية عام ٢٠٠٩، وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٦٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٩ قضايا عام ٢٠٠٩,[٢]

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح بيت لحم في القضايا المدنية

١. قفز أداء محكمة صلح بيت لحم، فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٢٦٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ وإلى ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ٣٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٧٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية وإلى ٢٣ قضية ومن ثم إلى ٥٥ قضية خلال الفترة نفسها.
٣. وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٦٩ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٩ قضايا عام ٢٠٠٩.

ثانيا: محكمة صلح رام الله للقضايا المدنية:

تظهر النتائج أن محكمة الصلح في رام الله قد بلغت فيها نسبة الفصل في القضايا ١٣٢٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي ثاني أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، فقد ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ١١٣٪ قضية من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ١١٩٪ عام ٢٠٠٨ والى ١٣٢٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٦٢٥ قضية عام ٢٠٠٧ وإلى ٧٣١ قضية عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها الى ٨٨٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤١٪، لتبلغ نسبة القضايا

[٢] تضاعف عدد قضاة الصلح في محكمة الصلح في بيت لحم من ثلاث قضاة عام ٢٠٠٨ إلى ست قضاة عام ٢٠٠٩.

المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٦٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٥٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ والى ٦١ قضية عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها الى ٧٣ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٩ قضية وإلى ٧٢ قضية وواصلت ارتفاعها الى ٩٧ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٩٦ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٢٩ قضية عام ٢٠٠٩[٤].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح رام الله في القضايا المدنية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ١١٣٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ وإلى ١١٩٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ١٣٢٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٥٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٠٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٩ قضية إلى ٩٧ قضية.
٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٩٦ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٩ قضية عام ٢٠٠٩.

ثالثا: محكمة صلح الخليل للقضايا المدنية:

تظهر النتائج أن نسبة محكمة صلح الخليل في الفصل في القضايا قد بلغت ١٢٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٢١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كان أداء المحكمة عام ٢٠٠٨ أفضل من أدائها عام ٢٠٠٩ فقد بلغت نسبة الفصل في القضايا ١٥٩٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٨، وارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٢٢٢ قضية عام ٢٠٠٧ وإلى ٣١٨ قضية عام ٢٠٠٨ ومن ثم الى ٤٧٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١١٤٪، لتبلغ نسبة القضايا

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح الخليل في القضايا المدنية

١. بلغت نسبة القضايا المفصولة ١٢٦٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٢١٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١١١٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية إلى ٥٠ قضية خلال الفترة نفسها.
٣. تحسن أداء قضاة الصلح تحسنا ملموسا فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٢ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩.

[٤] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في رام الله ثابتا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعددهم تسع قضاة.

المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة ٥٧٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٤٠ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية والى ٤٢ قضية ومن ثم إلى ٥٠ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٤٢ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٢٠ قضية عام ٢٠٠٩[٥].

رابعا: محكمة صلح حلحول للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح حلحول في القضايا المدنية

١. **بلغت نسبة القضايا المفصولة ١١٧٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٩، أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٨٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.**
٢. **ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من تسع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٦٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧ قضايا إلى ١٦ قضية خلال الفترة نفسها.**
٣. **وتحسن أداء قاضي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٧٧ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٩٩ قضية عام ٢٠٠٩.**

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح حلحول ١١٧٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كان أداء المحكمة عام ٢٠٠٨ أفضل من أدائها عام ٢٠٠٩ فقد بلغت نسبة الفصل في القضايا ١٤٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٨. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة انخفاضا طفيفا من ١٠٩ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٥ قضايا عام ٢٠٠٨ ثم عاد للارتفاع إلى ١٦٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٤٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٦٠٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من تسع قضايا شهريا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ١٣ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من سبع قضايا إلى ١٣ قضية عام ٢٠٠٧ والى ١٦ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قاضي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٧٧ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٩٩ قضية عام ٢٠٠٩[٦].

خامسا: محكمة صلح أريحا للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة صلح أريحا ١٠٥٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٣٪ من

[٥] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في الخليل ثابتا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعددهم خمس قضاة.
[٦] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في حلحول ثابتا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعددهم قاضيان اثنان.

القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١٢٩ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٨٢ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٩٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٤٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٥٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٤٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٠ قضايا إلى ٢٥ قضية والى ١٧ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قاضيي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٥٨ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٠٤ قضية عام ٢٠٠٩[٧].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح أريحا في القضايا المدنية

١. بلغت نسبة القضايا المفصولة١٠٥٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٪ من القضايا القديمة المتراكمة عام ٢٠٠٩. وحصلت على المرتبة الخامسة.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١١ قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٥٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٠ قضايا إلى ١٧ قضية خلال الفترة نفسها.

٣. وتحسن أداء قاضيي الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٥٨ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٠٤ قضايا عام ٢٠٠٩.

سادسا: باقي محاكم الصلح للقضايا المدنية:

نسبة الفصل في القضايا من مجموع القضايا الواردة بالنسبة لباقي المحاكم عام ٢٠٠٩ تتدرج تحت المتوسط العام لجميع محاكم الصلح في الضفة الغربية وعددها سبع محاكم وهي: جنين نسبة الفصل ٩٣٪، وقلقيلية ونسبتها ٩٢٪، نابلس ونسبتها ٩٢٪، سلفيت ونسبتها ٩٠٪، طولكرم ونسبتها ٨٨٪، طوباس ونسبتها ٨٧٪، ومحكمة دورا ونسبتها ٨٦٪. لم تستطع المحاكم السبع القيام بالفصل بما يعادل

مؤشرات الأداء للمحاكم التي فيها عدد القضايا المفصولة اقل من الواردة

١. جميع المحاكم التي هي اقل من المتوسط العام لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة خلال عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة للعام القادم.

٢. عدد المحاكم سبع هي: جنين نسبة الفصل ٩٣٪، قلقيلية ونابلس ونسبتهما ٩٢٪، سلفيت ٩٠٪، طولكرم ٨٨٪، طوباس ٨٧٪، ومحكمة دورا ٨٦٪.

٣. تراجع أداء بعضها عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٨، على سبيل المثال جنين تراجعت نسبة الفصل من ١٠٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٣٪، ومحكمة دورا تراجعت النسبة تراجعا كبيرا من ١٤١٪ إلى ٨٦٪ إلى المرتبة الأخيرة.

[٧] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في أريحا ثابتا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعددهم قاضيان اثنان.

القضايا الواردة إليها خلال عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة للأعوام القادمة فقد تراوحت نسبة الفصل في القضايا ما بين ٩٣٪ من عدد القضايا الواردة كحد أعلى في محكمة صلح جنين وبين نسبة الفصل ٨٦٪ كحد أدنى حصلت عليه محكمة صلح دورا في أدنى سلم الأداء.

يلاحظ من الجدول أن هذه المحاكم التي قد صنفت ضمن المستوى الأدنى من مستوى المتوسط العام، قد تراجع أداء بعضها عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٨، على سبيل المثال جنين تراجعت نسبة الفصل من ١٠٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٣٪، ومحكمة دورا تراجعت النسبة تراجعا كبيرا من ١٤١٪ إلى ٨٦٪ من مجموع القضايا الواردة. يعزى أسباب انخفاض نسب الفصل في القضايا الواردة في هذه المحاكم عام ٢٠٠٩ إلى احد الأسباب أو لعدد من الأسباب التالية:

١. تضاعف عدد القضايا الواردة للمحاكم أكثر من طاقتها على سبيل المثال زاد عدد القضايا الواردة لمحكمة جنين عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢١٤٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، وطوباس بنسبة ٢٨٨٪، وطولكرم بنسبة ١١٣٪.
٢. الزيادة في عدد القضاة في هذه المحاكم لم يواكب الزيادة في عدد القضايا الواردة كما في محاكم جنين وطولكرم ونابلس، أو لعدم زيادة عدد القضاة كما في دورا وسلفيت.

جدول رقم (٤): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
بيت لحم	٨٢,١	١٧,٥	٩٧,٨	٢١,٦	١٥٨,٢	٤٨,٦
رام الله	١١٣,٤	٢٦,٧	١١٨,٦	٣٣,٦	١٣٦,٨	٤٦,٧
الخليل	٩٥,٩	٢١,٧	١٥٨,٥	٤٦,٤	١٢٦,٢	٥٦,٦
حلحول	٧٩,٨	٢٩,٤	١٤٥,٧	٤٨,٧	١١٧,٣	٥٩,٩
أريحا	٨٦,٨	٢٨,٦	٩٨,٩	٤٠,٣	١٠٢,٧	٤٢,٣
جنين	٨٣,٦	١٩,٣	١٠٣,٦	٤٢,٣	٩٢,٧	٤٤,٥
قلقيلية	٨٠,٢	٣١,٦	٨٣,١	٣٥,٤	٩٢,٤	٥٠,٤
نابلس	٦٩,٩	١٢,٠	٧١,٦	١٨,٦	٩٢,٢	٢٧,١
سلفيت	٦١,٣	٢٦,٦	٩٤,٦	٤٧,١	٩٠,٤	٤٦,٤
طولكرم	٦٠,٩	٢٥,٧	٨٩,٢	٣٨,٩	٨٨,٠	٤٦,٣
طوباس	٨٠,٩	٢٧,٢	٤٨,٦	٢٥,٧	٨٧,٢	٤٦,٤
دورا	١٢٤,٨	٣٦,١	١٤٠,٧	٤٣,٤	٨٦,٢	٤٧,٦
المجموع	٨٤,٦	٢٢,٠	٩٨,٤	٣٢,٦	١٠٢,٩	٤٢,٦

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

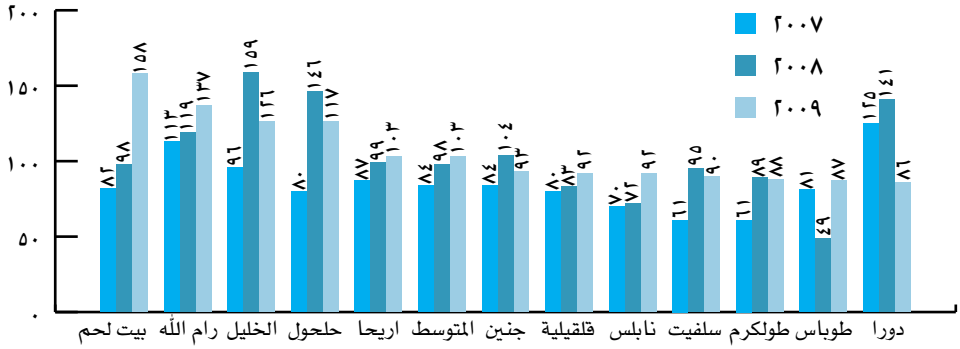

جدول رقم (٥): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح للقضايا المدنية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	٢٦٢	١٢٩	٣٩١	١١٢	٢٦٥	٢٦٥	١٨٢	٤٤٧	١٨٠	٢٦٧	٢٦٧	١٨٧	٤٥٤	١٩٢	٢٥٩
الخليل	٧٥٩	٢٢٢	٩٨١	٢١٣	٧٦٨	٧٦٨	٣١٨	١٠٨٦	٥٠٤	٥٨٢	٥٨٢	٤٧٤	١٠٥٦	٥٩٨	٤٥٨
طولكرم	٨٩٥	٦٥٢	١٥٤٧	٣٩٧	١١٥٠	١١٥٠	٨٩٠	٢٠٤٠	٧٩٤	١٢٤٦	١٢٤٦	١٣٨٦	٢٦٣٢	١٢١٩	١٤١٣
نابلس	٢٦٦٩	٥٥٢	٣٢٢١	٣٨٦	٢٨٣٨	٢٨٣٨	٩٩٩	٣٨٣٧	٧١٥	٣١٢٢	٣١٢٢	١٢٩٩	٤٤٢١	١١٩٨	٢٤٠٦
بيت لحم	٩٣٠	٢٥٢	١١٨٢	٢٠٧	٩٧٥	٩٧٥	٢٧٦	١٢٥١	٢٧٠	٩٨١	٩٣٤	٤١٤	١٣٤٨	٦٥٥	٦٩٣
قلقيلية	٣٧٥	٢٤٣	٦١٨	١٩٥	٤٠٨	٤٠٨	٣٠٢	٧١٠	٢٥١	٤٥٩	٤٥٩	٥٥١	١٠١٠	٥٠٩	٤٣٨
جنين	١٠١١	٣٠٤	١٣١٥	٢٥٤	١٠٦١	١٠٦١	٧٣٢	١٧٩٣	٧٥٨	١٠٣٥	١٠٣٥	٩٥٧	١٩٩٢	٨٨٧	١١٠٥
رام الله	٢٠٣٣	٦٢٥	٢٦٥٨	٧٠٩	١٨٥١	١٨٥١	٧٣١	٢٥٨٢	٨٦٧	١٦٤٢	١٦٤٢	٨٥٠	٢٤٩٢	١١٦٣	١٤٧٣
سلفيت	١٤٥	١١١	٢٥٦	٦٨	١٨٨	١٨٨	١٨٦	٣٧٤	١٧٦	١٩٨	١٩٨	٢٠٩	٤٠٧	١٨٩	٢١٨
حلحول	١٨٧	١٠٩	٢٩٦	٨٧	٢٠٩	٢٠٩	١٠٥	٣١٤	١٥٣	١٦١	١٦١	١٦٨	٣٢٩	١٩٧	١٣٢
طوباس	١٧٦	٨٩	٢٦٥	٧٢	١٩٣	١٩٣	٢١٦	٤٠٩	١٠٥	٣٠٤	٣٠٤	٣٤٥	٦٤٩	٣٠١	٣٤٨
دورا	٤٩٦	٢٠٢	٦٩٨	٢٥٢	٤٤٦	٤٤٦	١٩٩	٦٤٥	٢٨٠	٣٦٥	٣٤٢	٤٢١	٧٦٣	٣٦٣	٤٠٠
المجموع	٩٩٣٨	٣٤٩٠	١٣٤٢٨	٢٩٥٢	١٠٣٥٢	١٠٣٥٢	٥١٣٦	١٥٤٨٨	٥٠٥٣	١٠٣٦٢	١٠٢٩٢	٧٢٦١	١٧٥٥٣	٧٤٧١	٩٣٤٣

٢,٢. القضايا الجزائية في محاكم الصلح:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم الصلح في الضفة الغربية التي تقوم بالفصل في القضايا الجزائية تنازليا، حسب نسب القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة استنادا على ترتيبها عام ٢٠٠٩. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا الواردة خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ أن المتوسط العام لأداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا الجزائية يقسم المحاكم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول ويندرج فوقه المحاكم التي تزيد نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة عن المتوسط العام والبالغ نسبته ١٦٧٪ عام ٢٠٠٩، وهي المحاكم التي قامت بفصل جميع القضايا الواردة إليها خلال السنة ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها خمس محاكم هي مرتبة حسب أدائها: جنين، قلقيلية، نابلس، دورا، بيت لحم. تراوحت نسبة الفصل في القضايا للمحاكم فوق المتوسط ما بين ٢٥٦٪ كأعلى نسبة حصلت عليها محكمة صلح جنين، وأدنى نسبة حصلت عليها محكمة صلح بيت لحم ونسبتها ١٦٩٪.

٢. القسم الثاني ويندرج تحته المحاكم التي حصلت على نسبة فصل في القضايا أدنى من المتوسط وجميعها استطاعت الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة ونسب متباينة من هذه القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها سبع محاكم وهي مرتبة حسب أدائها: حلحول، أريحا، سلفيت، طولكرم، طوباس، الخليل، رام الله، ، أعلى نسبة فصل في القضايا في هذا القسم هي محكمة صلح حلحول ونسبة الفصل ١٢٦٪ وأدناها محكمة صلح رام الله والنسبة ١١٤٪. فيما يلي أداء المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولا: محكمة صلح جنين للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا لمحكمة صلح جنين ٢٥٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٧٦٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها، فقد كانت نسبة الفصل في القضايا ١٦٢٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٨٣٪

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح جنين في القضايا الجزائية

١. **قفز أداء محكمة صلح جنين فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٧٤٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.**
٢. **ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥٢ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٠ قضية إلى ٦٤٢ قضية خلال الفترة نفسها.**
٣. **وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٥٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٤٢ قضية عام ٢٠٠٩.**

عام ٢٠٠٨. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٣٦٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠٢٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٢٣٪ أي تضاعفت سبع مرات. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٨٤٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٢٥٢ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٠ قضية إلى ٦٤٤ قضية خلال الفترة نفسها، وارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٥٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٥٤٥ قضية عام ٢٠٠٩[٨].

ثانيا: محكمة صلح قلقيلية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح قلقيلية في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٧٦٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢٤٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٧٦٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٠٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٩٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧٨ قضية إلى ١٠١ قضية عام ٢٠٠٩.
٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٥٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٥٦ قضية عام ٢٠٠٩.

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح قلقيلية ٢٢٤٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي ثاني أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٥٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، فقد ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٧٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٩٢٪ عام ٢٠٠٨ والى ٢٢٤٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١٢١٩ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٧٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٩٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٧١٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٠٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ١٤٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٩٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧٨ قضية إلى ٣٠١ قضايا خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٤٥٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١٢٥٦ قضية عام ٢٠٠٩[٩].

[٨] زاد عدد قضاة الصلح في محكمة الصلح في جنين من اربعة قضاة عام ٢٠٠٨ إلى خمس قضاة عام ٢٠٠٩.
[٩] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في قلقيلية ثابتا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعددهم ثلاث قضاة.

ثالثا: محكمة صلح نابلس للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح نابلس ٢١٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٤٠٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، فقد ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٢٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٩٤٪ عام ٢٠٠٨ والى ٢١٩٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١٧١١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣٠١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٣٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٥٥٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٤٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٢٧٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٣٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٥ قضية إلى ٦٠٥ قضايا خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٣٣٥ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٨٠٧ قضايا عام ٢٠٠٩[١٠].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح نابلس في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٢٤٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٩٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٤٠٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٤٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧٦ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٣٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٥ قضية إلى ٦٠٥ قضايا.
٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٣٣٥ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠٧ قضايا عام ٢٠٠٩.

رابعا: محكمة صلح دورا للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية ١٨٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٣٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة.

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح دورا في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٥٧٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١٨٠٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٨٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.
٢. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٠٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى١٠١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٥٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٨ قضية إلى ١٨٠ قضية.
٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٤٧ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٥٣٩ قضية عام ٢٠٠٩.

[١٠] ارتفع عدد القضاة في محكمة الصلح في نابلس من ثمان قضاة عام ٢٠٠٨ إلى تسع قضاة عام ٢٠٠٩.

ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٥٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠٨ والى ١٨٠٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة انخفاضا طفيفا من ١٢٢٩ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٢١٠ قضايا عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٥٪ فقط، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٥٨٪. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٠٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ١٠١ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ في حين ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٨ قضية إلى ١٨١ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٣٤٨ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٧٢٥ قضية عام ٢٠٠٩[١١].

خامسا: محكمة صلح بيت لحم للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح بيت لحم في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٦٣٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٩٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٤١٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٩٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٨٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٨ قضية إلى ٢٣٢ قضية.

٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٣٣ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٤ قضية عام ٢٠٠٩.

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية لمحكمة صلح بيت لحم ١٦٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٤١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، فقد ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٦٣٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٨ والى ١٦٩٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ١١١٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٤٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٨٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى المدورة والواردة ٦٣٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٩٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ١٣٧ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٧٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٨ قضية إلى ٢٣٢ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٢٣٣ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٤٦٤ قضية عام ٢٠٠٩[١٢].

[١١] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في دورا ثابتا ثلاثة قضاة خلال الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

[١٢] ارتفع عدد القضاة في محكمة الصلح في بيت لحم من ثلاثة قضاة عام ٢٠٠٨ إلى ست قضاة عام ٢٠٠٩.

سادسا: محكمة صلح حلحول للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية لمحكمة صلح حلحول ١٢٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٥٠٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، فقد ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٨٨٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ١١٢٪ عام ٢٠٠٨ والى ١٢٦٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٧٨٦ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٩٢٦ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٨٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى المدورة والواردة ٨٣٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٦٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٧٧ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٧٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٧ قضية إلى ٩٨ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٤٦٧ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٥٨٥ قضية عام ٢٠٠٩[١٣].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح حلحول في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٨٨٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٦٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٥٠٪ من القضايا المدورة في عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٦٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٧٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٧ قضية إلى ٩٨ قضية.
٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٦٧ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨٥ قضية عام ٢٠٠٩.

سابعا: محكمة صلح أريحا للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح أريحا ١٢٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، وفصلت ما نسبته ٢٩٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٣١٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٨ والى ١١٩٪ عام

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح أريحا في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة الفصل في القضايا الجزائية من ٣١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام٢٠٠٧، إلى ١٢٠٪ في العام ٢٠٠٩ وفصلت نسبة ٢٩٪ من القضايا المدورة.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٤٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨١٪، وارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية إلى ٩١ قضية شهريا.
٣. تحسن أداء قاضي الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٢٤٦ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٥٤٦ قضية عام ٢٠٠٩.

[١٣] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في أريحا ثابتا وعددهم اثنان خلال الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

٢٠٠٩. وارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٠٩ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٩١٠ قضايا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٩٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٧٩٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٤٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٧٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية إلى ٩١ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٢٤٦ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٥٤٦ قضية عام ٢٠٠٩[١٤].

ثامنا: محكمة صلح سلفيت للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح سلفيت ١١٧٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٣٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٩٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٩٧٪ عام ٢٠٠٨ الى ١١٧٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملموسا من ٧٢٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٩٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٣٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٧٧٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٦٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٨٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٣٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٩ قضية إلى ٩٤ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٧٠٥ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ١١٣٢ قضايا عام ٢٠٠٩[١٥].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح سلفيت في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٩٧٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١١٧٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٣٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٦٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٧٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٥٩ قضية إلى ٩٤ قضية.
٣. تحسن أداء قاضي الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٧٠٥ قضية للقاضي عام ٢٠٠٨ إلى ١١٣٢ قضية عام ٢٠٠٩.

تاسعا: محكمة صلح طولكرم للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح طولكرم ١١٧٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩،

[١٤] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في أريحا ثابتا وعددهم اثنان خلال الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.
[١٥] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في سلفيت ثابتا وعددهم قاضي واحد خلال الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

والفصل أيضا بنسبة ٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٣٠٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٥٣٪ عام ٢٠٠٨ وارتفعت إلى ١١٧٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣٠٨ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٨٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٩٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٣٨٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٠٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ١٤١ قضية شهريا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٢ قضية إلى ١٦٤ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١٢٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٣٩٣ قضية٢٠٠٩[١٦].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح طولكرم في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٣٠٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١١٧٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٨٪ من القضايا الواردة والمدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٠٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٤١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٥٪، وارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٢ قضية إلى ١٦٤ قضية.
٣. تحسن أداء قاضي الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١٢٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٣ قضية عام ٢٠٠٩.

عاشرا: محكمة صلح طوباس للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح طوباس ١١٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٦٨٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٧٢٪ عام ٢٠٠٨

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح طوباس في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٦٨٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١١٦٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا القديمة المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٤٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٠٪، وارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٧ قضية إلى ٨٨ قضية.
٣. تحسن أداء قاضي الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٣٢٨ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢٩ قضية عام ٢٠٠٩.

[١٦] ارتفع عدد القضاة في محكمة الصلح في طوباس من ثلاثة عام ٢٠٠٨ إلى خمس قضاة عام ٢٠٠٩.

وارتفعت إلى ١١٦٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٤٨٠ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٩١٠ قضايا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٠٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٦٠٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٤٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٧٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٧ قضية إلى ٨٨ قضية للفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٣٢٨ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٥٢٩ قضية عام ٢٠٠٩[١٧].

الحادي عشر: محكمة صلح الخليل للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح الخليل ١١٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٩٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٧٣٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ١٣١٪ عام ٢٠٠٨ وانخفضت إلى ١١٦٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١١٧٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٧١٠ قضايا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٦٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٦٣٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٩٨ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ١٤٢ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٥٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧٢ قضية إلى ١٦٦ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل وفي القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ٣٤٣ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٣٩٧ قضية عام ٢٠٠٩[١٨].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح الخليل في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٧٣٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١١٦٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٩٪ من القضايا المدورة من عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٩٨ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٦٪، وارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٧٢ قضية إلى ١٦٦ قضية.
٣. تحسن أداء قاضي الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٣٤٣ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٦ قضية عام ٢٠٠٩.

الثانية عشر: محكمة صلح رام الله للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة صلح رام الله ١١٤٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها عام ٢٠٠٩، والفصل

[١٧] ارتفع عدد القضاة في محكمة الصلح في طوباس من قاض واحد عام ٢٠٠٨ إلى قاضيين عام ٢٠٠٩.
[١٨] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في الخليل ثابتا وعددهم خمس قضاة خلال الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

أيضا بنسبة ١٤٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. طرأ تطور في أدائها خلال السنوات قيد الدراسة، ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٤٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٧١٪ عام ٢٠٠٨ وارتفعت إلى ١١٤٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٤٥٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠٩٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٧٪، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى المدورة والواردة ٥١٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢٠٥ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ الى ٣٤١ قضية شهريا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٦٪، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٨٩ قضية إلى ٣٨٨ قضية خلال الفترة نفسها. وتحسن أداء قضاة الصلح في الفصل في القضايا الجزائية فقد بلغ معدل عدد القضايا المفصولة ١١٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٥١٨ قضية عام ٢٠٠٩[١٩].

مؤشرات الأداء لمحكمة صلح رام الله في القضايا الجزائية

١. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٤٤٪ من عدد القضايا الواردة للمحكمة عام ٢٠٠٧ إلى ١١٤٪ عام ٢٠٠٩. أي إن المحكمة قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٤٪ من القضايا القديمة المدورة عام ٢٠٠٩.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢٠٥ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٦٪، وارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٨٩ قضية إلى ٣٨٨ قضية.

٣. تحسن أداء قضاة الصلح فقد ارتفع عدد القضايا المفصولة من ١١٩ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٨ إلى ٥١٨ قضية عام ٢٠٠٩.

[١٩] بقي عدد القضاة في محكمة الصلح في رام الله ثابتا وعددهم تسع قضاة خلال الفترة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

جدول رقم (٦): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

السنة	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
المحاكم	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
جنين	٤٨,٩	٩,٣	٨٢,٧	٢٢,٤	٢٥٥,٩	٨٣,٦
قلقيلية	٧٦,٤	٢١,٨	٩٢,٠	٢٧,٢	٢٢٤,٤	٧١,٣
نابلس	٣٠,٠	٤,٩	٩٣,٩	٢١,٢	٢١٩,٠	٥٤,٦
دورا	٥٦,٨	٢١,٨	٩٠,٢	٢٨,٥	١٧٩,٨	٥٨,٧
بيت لحم	٦٢,٨	٢٢,٥	٨٠,٢	٣٣,٦	١٦٨,٨	٦٢,٩
حلحول	٨٧,٥	٥٣,٩	١١٢,٤	٦٥,٨	١٢٦,٣	٨٢,٩
أريحا	٣١,٢	١٨,٨	٩٩,٦	٤٣,٩	١١٨,٦	٦٨,٠
سلفيت	٩٧,٤	٥٠,٩	١٢١,٢	٦٤,٩	١١٧,٣	٧٦,٥
طولكرم	٢٩,٧	١٢,٠	٥٢,٨	١٧,٨	١١٦,٥	٣٧,٧
طوباس	٦٨,٣	٣٥,٢	٧٢,١	٤٢,٩	١١٦,٣	٦٠,١
الخليل	٧٢,٤	٣١,٧	١٣١,٤	٥٤,١	١١٦,٢	٦٢,٨
رام الله	٤٣,٧	٢٠,٥	٧٠,٨	٢٩,٧	١١٣,٨	٥٠,٩
المجموع	٥٤,٨	١٧,٧	٨٧,٥	٢٩,٧	١٦٦,٧	٦١,٥

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

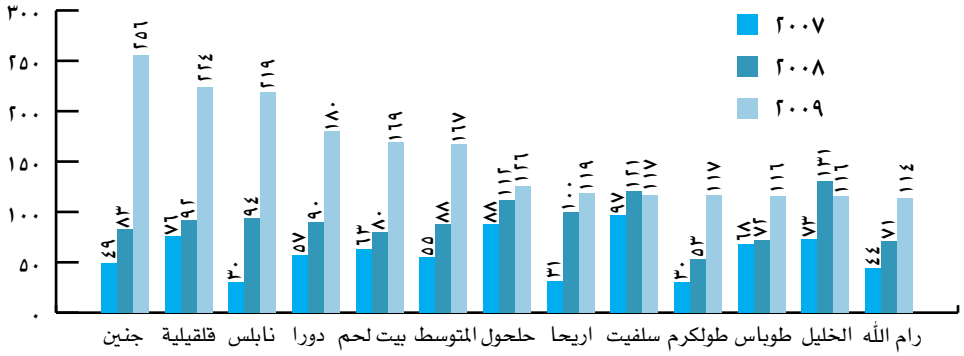

جدول رقم (٧): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح لقضايا الجزائية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	٣٣٦	٥٠٩	٨٤٥	١٥٩	٦٢٧	٦٢٧	٤٩٤	١١٢١	٤٩٢	٦٢٩	٦٢٩	٨٤٦	١٤٧٥	١٠٠٣	٤٧٥
الخليل	١٥٣٢	١١٩٥	٢٧٢٧	٨٦٥	١٨٦٢	١٨٦٢	١٣٠٤	٣١٦٦	١٧١٣	١٤٥٣	١٤٥٣	١٧١٠	٣١٦٣	١٩٨٧	١١٧٦
طولكرم	١٩٣٠	١٣٠٨	٣٢٣٨	٣٨٨	٢٨٥٠	٢٨٥٠	١٤٥١	٤٣٠١	٧٦٦	٣٥٣٥	٣٥٣٥	١٦٨٩	٥٢٢٤	١٩٦٧	٣٢٥٧
نابلس	٨٧٣٠	١٧١١	١٠٤٤١	٥١٤	٩٧٨٨	٩٧٨٨	٢٨٥٢	١٢٦٤٠	٢٦٧٧	٩٩٦٣	٩٩٦٣	٣٣٠٩	١٣٢٧٢	٧٢٤٧	٥٧٢٧
بيت لحم	١٩٨٥	١١١٢	٣٠٩٧	٦٩٨	٢٣٩٩	٢٣٩٩	١٧٣١	٤١٣٠	١٣٨٩	٢٧٤١	٢٧٧٥	١٦٤٨	٤٤٢٣	٢٧٨١	١٦٤٢
قلقيلية	٣٠٤٨	١٢١٩	٤٢٦٧	٩٣١	٣٤٩٠	٣٤٩٠	١٤٦٧	٤٩٥٧	١٣٥٠	٣٦٠٧	٣٦٠٧	١٦٧٩	٥٢٨٦	٣٧٦٧	١٦٣١
جنين	٥٢٢٢	١٢١٩	٦٤٤١	٥٩٦	٥٨٤٥	٥٨٤٥	٢١٧٥	٨٠٢٠	١٧٩٩	٦٢٢١	٦٢٢١	٣٠٢٠	٩٢٤١	٧٧٢٧	١٥١٤
رام الله	٢٧٨٦	٢٤٥٤	٥٢٤٠	١٠٧٢	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٣٠٣٨	٧٢٣٨	٢١٥١	٥٠٥٧	٥٠٥٧	٤٠٩٥	٩١٥٢	٤٦٦١	٤٤٤١
سلفيت	٦٦١	٧٢٤	١٣٨٥	٧٠٥	٦٨٠	٦٨٠	٧٨٣	١٤٦٣	٩٤٩	٥١٤	٥١٤	٩٦٥	١٤٧٩	١١٣٢	٣٤٧
حلحول	٤٩١	٧٨٦	١٢٧٧	٦٨٨	٥٨٩	٥٨٩	٨٣١	١٤٢٠	٩٣٤	٤٨٦	٤٨٦	٩٢٦	١٤١٢	١١٧٠	٢٤٨
طوباس	٤٥١	٤٨٠	٩٣١	٣٢٨	٦٠٣	٦٠٣	٨٨٦	١٤٨٩	٦٣٩	٨٥٠	٨٥٠	٩١٠	١٧٦٠	١٠٥٨	٧٠٢
دورا	١٩٧٣	١٢٢٩	٣٢٠٢	٦٩٨	٢٥٠٤	٢٥٠٤	١١٥٥	٣٦٥٩	١٠٤٢	٢٦١٧	٢٥٠٠	١٢١٠	٣٧١٠	٢١٧٦	١٥٣٤
المجموع	٢٩١٤٥	١٣٩٤٦	٤٣٠٩١	٧٦٤٢	٣٥٤٣٧	٣٥٤٣٧	١٨١٦٧	٥٣٦٠٤	١٥٩٠١	٣٧٦٧٣	٣٧٥٩٠	٢٢٠٠٧	٥٩٥٩٧	٣٦٦٧٦	٢٢٦٩٤

٢,٣. قضايا السير في محاكم الصلح:

يبين الجدول التالي عدد قضايا السير الواردة لمحاكم الصلح في الضفة الغربية والتي تم الفصل فيها خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨ فيما يلي أهم النتائج:

- زادت القضايا الواردة لجميع المحاكم بنسبة ١٤٢٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، أعلى نسبة زيادة في قضايا السير الواردة كانت إلى محكمة صلح طوباس وبلغت النسبة ٥٤٣٪ أي تضاعفت بأكثر من خمس مرات من ٢٠٥ قضية إلى ١٣٤٢ قضية، تليها محكمة صلح دورا فقد ارتفعت القضايا الواردة من ٩٠٥ قضايا إلى ٤٢٩٢ قضية بنسبة زيادة ٣٧٤٪. أدنى نسبة زيادة كانت في محكمة صلح رام الله ارتفعت القضايا الواردة من ٩٨٩٧ قضية إلى ١٦٨٤٠ قضية بنسبة زيادة ٧٠٪ خلال الفترة نفسها.
- جميع محاكم الصلح قد قامت بالفصل تقريبا بما يعادل القضايا الواردة خلال العام ٢٠٠٩ ولم يتبق من القضايا المدورة إلا النزر القليل لا تتجاوز ١٠٦ قضايا. حيث قامت بالفصل في ٧٥ ألف قضية سير خلال العام ٢٠٠٩ وتمثل تقريبا ١٠٠٪ من القضايا والمدورة والواردة.
- ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٧٢٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٢٥٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٩، بنسبة زيادة ١٣٠٪. تضاعف معدل الفصل الشهري لمحكمة طوباس إلى خمس إضعاف من ٢٠ قضية شهريا إلى ١١٢ قضية وهي أعلى نسبة بين محاكم الضفة الغربية. ومحكمة صلح دورا تضاعف المعدل ٣,٥ مرة وهي ثانية أعلى معدل. أدنى معدل شهري في محكمة صلح طولكرم من ٢٢٨ قضية إلى ٣٣٨ قضية خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (٨): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم الصلح لقضايا السير حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة
أريحا	٣٠١	٢٠٩٥	٢٣٩٦	١٨٨٠	٣٣٩	٣٣٩	٣٦٢٣	٣٩٦٢	٣٩٦٢	٠	٠	٤٥٦٥	٤٥٦٥	٤٥٦٥	٠
الخليل	٥٢	٤٦٠٨	٤٦٦٠	٤٦٥٠	١٠	١٠	٥٨١٥	٥٨٢٥	٥٨٢٥	٠	٠	١٠٣٤٩	١٠٣٤٩	١٠٣٤٢	٧
طولكرم	٣٦٩	٢٣٦٣	٢٧٣٢	٢٥١٥	٢١٧	٢١٧	٣٧٣١	٣٩٤٨	٣٦٣٩	٣٠٩	٣٠٩	٤٠٤٧	٤٣٥٦	٤٠٤٦	٣١٠
نابلس	٨٧	٣٦٨٢	٣٧٦٩	٣٤٨٦	٢٦٦	٢٦٦	٧٠٧٣	٧٣٣٩	٧٣٠٤	٣٥	٣٥	١٠٣٧٤	١٠٤٠٩	١٠٤٠٠	٩
بيت لحم	٠	٣٠٢٢	٣٠٢٢	٣٠٢٠	٢	٢	٤٥٧٩	٤٥٨١	٤٥٦٨	١٣	١٣	٨٩٨٠	٨٩٩٣	٨٩٨٢	١١
قلقيلية	٢٩٨	٨٣٦	١١٣٤	١٠٥٤	٨٠	٨٠	٢١٩٧	٢٢٧٧	٢٢٥٨	١٩	١٩	٣٣١١	٣٣٣٠	٣٣٣٠	٠
جنين	٥٠٨	٢١٣٧	٢٦٤٥	٢٥٦٨	٧٧	٦٦	٣٣٠٦	٣٣٧٢	٣٣٧١	١	١	٦٠٥٥	٦٠٥٦	٦٠٥٦	٠
رام الله	١	٩٨٩٧	٩٨٩٨	٩٨٩٨	٠	٠	١٣٦٧٨	١٣٦٧٨	١٣٦٧٨	٠	٠	١٦٨٨٥	١٦٨٨٥	١٦٨٨٥	٠
سلفيت	١٤	٤١٢	٤٢٦	٤٠١	٢٥	٢٥	١٢٠٧	١٢٣٢	١٢٣١	١	١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	١٩٧٥	٦٨
حلحول	٢	٨٣٨	٨٤٠	٨٣١	٩	٩	١٥٠٧	١٥١٦	١٥١٢	٤	٤	٢٦٨٥	٢٦٨٩	٢٦٨٩	٠
طوباس	٣٣	٢٠٥	٢٣٨	٢١١	٢٧	٢٧	٩٧٠	٩٩٧	٩٩٤	٢٤	٢٤	١٣١٨	١٣٤٢	١٣٤٠	٢
دورا	٤١	٩٠٥	٩٤٦	٩٤٦	٠	٠	٢٢٥٦	٢٢٥٦	٢٢٥٦	٠	٠	٤٢٩٢	٤٢٩٢	٤٢٩٢	٠
المجموع	١٧٠٦	٣١٠٠٠	٣٢٧٠٦	٣١٤٦٠	١٠٥٢	١٠٤١	٤٩٩٤٢	٥٠٩٨٣	٥٠٥٩٨	٤٠٦	٤٠٦	٧٤٩٠٣	٧٥٣٠٩	٧٤٩٠٢	٤٠٧

ثانيا: التطور في أداء محاكم البداية الفصل في القضايا:

١. التطور في أداء محاكم البداية بشكل عام:

تنظر محاكم البداية نوعين من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية. طرأ تطور نوعي على سرعة الفصل في القضايا، وزيادة عدد القضايا الواردة للمحاكم مما يعكس زيادة ثقة الجمهور بالقضاء. فيما يلي التطور في أداء محاكم البداية في الضفة الغربية:

مؤشرات الأداء في محاكم البداية للقضايا المدنية

١. زيادة ثقة الجمهور بالقضاء في الحصول على حقوقهم بالسرعة المناسبة، كنتيجة لارتفاع نسبة القضايا الواردة للمحاكم إلى ٧١٪ خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.
٢. الفصل تقريبا بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩.
٣. ارتفع معدل الفصل في القضايا في الشهر من ١٢٩ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٥ عام ٢٠٠٨ والى ٢٣٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨٤٪، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ١٤٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٣٩ قضية خلال العام ٢٠٠٩.
٤. ارتفاع نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٢٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣٪ عام ٢٠٠٨ والى ٤٠٪ عام ٢٠٠٩.

١,١. محاكم البداية للقضايا المدنية:

ارتفع عدد القضايا المدنية الواردة للمحاكم من ١٦٨٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٤١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٨٧٢ قضية عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة ٧١٪. ارتفع أيضا عدد القضايا المدورة ارتفاعا طفيفا وبنسبة ٦٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. يعكس التغير الايجابي في أداء محاكم البداية في الضفة الغربية بالنسبة للفصل في القضايا المدنية خلال السنوات قيد الدراسة في الجوانب التالية:

- الفصل في القضايا الواردة بالزمن المناسب والحد من تراكمها للسنة اللاحقة. فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة من ٩٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٩٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ٩٩٪ عام ٢٠٠٩، يعني ذلك انه قد تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة للمحاكم عام ٢٠٠٩. يعزى هذا الارتفاع إلى تحسن أداء المحاكم من جانب أداء قضاة محاكم البداية والكادر الإداري، ومن جانب آخر زيادة عدد القضاة[٢٠] للفصل في القضايا بنسبة ٤٨٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.
- ارتفاع نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٢٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣٪ عام ٢٠٠٨ والى ٤٠٪ عام ٢٠٠٩. يعني ذلك ان عدد القضايا المدورة للعام ٢٠١٠.
- ارتفع معدل الفصل في القضايا في الشهر من ١٢٩ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٥ عام ٢٠٠٨ والى ٢٣٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨٤٪، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ١٤٠ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٣٩ قضية خلال العام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧١٪.

[٢٠] زاد عدد قضاة البداية في محاكم الضفة الغربية من ٤٠ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٥٩ قاضيا عام ٢٠٠٩.

- ارتفع عدد القضايا المدنية المفصولة لكل قاضي بداية من ٤٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٩ قضية عام ٢٠٠٩.

١,٢. محاكم البداية للقضايا الجزائية:

حدثت قفزة نوعية في الفصل في القضايا الجزائية في محاكم البداية في الضفة الغربية عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ حوالي ١٤٨٪ أي تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة في سنة ٢٠٠٩ وحوالي ٣٨٧ قضية تم الفصل فيها من القضايا المدورة من السنوات السابقة ونسبتها ٩٪ من المدورة من السنوات السابقة.

مؤشرات الأداء في محاكم البداية للقضايا الجزائية بشكل عام

١. لم يواكب أداء محاكم البداية في فصل القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين انه في العام ٢٠٠٩ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٩٪ من القضايا المدورة.
٢. ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ٢٣ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٩ قضية في العام ٢٠٠٨ وتضاعف العدد إلى حوالي أربع مرات إلى ٩٩ قضية شهريا في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧.
٣. ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاض صلح من ٨ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠ قضية لكل قاض عام ٢٠٠٩.

تجدر الإشارة ان القضايا الجزائية المدورة في محاكم البداية قد تزايدت باطراد في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كنتيجة لعدم الفصل بما يعادل القضايا الواردة في نفس السنة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة للقضايا المدورة ٤٦٪ فقط عام ٢٠٠٧ وبلغت في العام ٢٠٠٨ حوالي ٥٧٪، مما أدى إلى تراكم القضايا التي تم تدويرها إلى العام ٢٠٠٩.

بشكل عام ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من جملة القضايا الجزائية (المدورة والواردة) باطراد، فقد بلغت نسبتها عام ٢٠٠٧ حوالي ٧٪ ارتفعت ارتفاعا طفيفا إلى ٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ٢٤٪ عام ٢٠٠٩ من جميع القضايا المدورة والواردة. نستنتج مما سبق ما يلي:

١. لم يواكب أداء المحاكم في فصل جميع القضايا الجزائية الواردة إليها في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، في حين انه في عام ٢٠٠٩ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٩٪ من القضايا المدورة.
٢. كما ارتفع المعدل الشهري للقضايا المفصولة من ٢٣ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٩ قضية في العام ٢٠٠٨ وتضاعف العدد إلى حوالي أربع مرات إلى ٩٩ قضية شهريا في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧.
٣. التباطؤ في الفصل في القضايا الواردة سيؤدي إلى زيادة تراكم القضايا في السنوات اللاحقة ويفاقم من أزمة الاختناق القضائي وهذا ينطبق على جميع أنواع القضايا.
٤. ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لكل قاضي صلح من ٨ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠ قضية عام ٢٠٠٩.

جدول (٩): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة، في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة
قضايا مدنية	٢٠٠٧	٤٠٣٨	١٦٨٣	٥٧٢١	١٥٥٢	٤٢٤٩	٩٢,٢	٢٧,١
	٢٠٠٨	٤٢٤٩	٢١٤١	٦٣٩٠	٢٠٩٩	٤٢٩٤	٩٨,٠	٣٢,٨
	٢٠٠٩	٤٢٩٤	٢٨٧٢	٧١٦٦	٢٨٥٢	٤٣٨٥	٩٩,٣	٣٩,٨
قضايا جزائية	٢٠٠٧	٣٦٧٤	٦٣١	٤٣٠٥	٢٨١	٤٠٢٢	٤٤,٥	٦,٥
	٢٠٠٨	٤٠٢٢	٦٠٩	٤٦٣١	٣٤٨	٤٢٨٣	٥٧,١	٧,٥
	٢٠٠٩	٤٢٨٣	٨٠٦	٥٠٨٩	١١٩٣	٣٨٦٥	١٤٨,٠	٢٣,٤
الإجمالي	٢٠٠٧	٧٧١٢	٢٣١٤	١٠٠٢٦	١٨٣٣	٨٢٧١	٧٩,٢	١٨,٣
	٢٠٠٨	٨٢٧١	٢٧٥٠	١١٠٢١	٢٤٤٧	٨٥٧٧	٨٩,٠	٢٢,٢
	٢٠٠٩	٨٥٧٧	٣٦٧٨	١٢٢٥٥	٤٠٤٥	٨٢٥٠	١١٠,٠	٣٣,٠

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة المدنية والجزائية في محاكم البداية للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

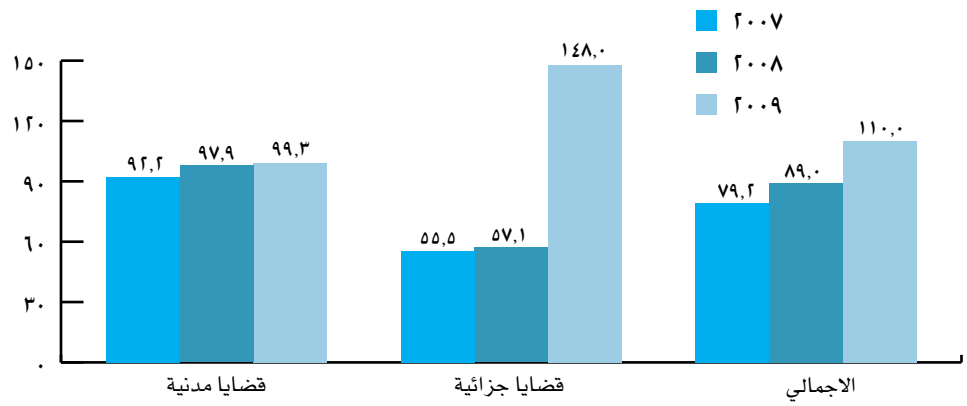

٢. التطور في أداء محاكم البداية في الفصل في القضايا حسب المحكمة:

٢,١. القضايا المدنية في محاكم البداية:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم البداية للقضايا المدنية في الضفة الغربية تنازليا حسب نسب الفصل في القضايا المدنية إلى القضايا الواردة استنادا على ترتيبها عام ٢٠٠٩. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ ان المتوسط العام لأداء محاكم البداية في الفصل في القضايا المدنية يقسم المحاكم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول: ويندرج ضمنه محاكم البداية في الضفة الغربية التي تزيد فيها نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة عن المتوسط العام والبالغ نسبته ٩٩٪ عام ٢٠٠٩. وهي المحاكم التي قامت بفصل جميع القضايا الواردة إليها خلال السنة، ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها أربع محاكم هي مرتبة حسب أدائها: بيت لحم ١٢٠٪، رام الله ١١٣٪ أريحا ١١٢٪، الخليل ١١١٪.

٢. القسم الثاني: ويندرج تحته المحاكم التي حصلت على نسبة فصل في القضايا أدنى من المتوسط العام وجميعها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال السنة وعددها أربع محاكم وهي مرتبة حسب أدائها: قلقيلية ٩٤٪، نابلس ٨٦٪، جنين ٨٢٪، طولكرم ٧١٪، فيما يلي أداء المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

اولا: محكمة بداية بيت لحم للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية بيت لحم للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء محكمة بداية بيت لحم فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١١٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. بلغ عدد القضايا الواردة للمحكمة ١٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ انخفضت الى ١٥ قضية عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع إلى ٢١ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٥ قضية إلى ٢٤ قضية والى ٢٥ قضية خلال الفترة نفسها.
٣. انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض انخفاضا طفيفا من ٤٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢ قضية عام ٢٠٠٩.

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة بداية بيت لحم ١٢٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٧٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ١٦١٪ عام ٢٠٠٨، ثم عادت إلى الانخفاض إلى ١٢٠٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٣١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٨١ قضية عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع الى ٢٤٦ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة

إلى القضايا المدورة والواردة ٤٣٪. بلغ عدد القضايا الواردة للمحكمة ١٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ انخفضت الى ١٥ قضية عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع إلى ٢١ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٥ قضية إلى ٢٤ قضية والى ٢٥ قضية خلال الفترة نفسها، انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض انخفاضا طفيفا من ٤٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢ قضية عام ٢٠٠٩[٢١].

ثانيا»: محكمة بداية رام الله للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية رام الله للقضايا المدنية

١. **ارتفع أداء محكمة بداية رام الله فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٣٪ من القضايا المدورة لعام ٢٠٠٩.**
٢. **ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٥ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٢ قضية إلى ٦٣ قضايا خلال الفترة نفسها.**
٣. **ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣ قضية عام ٢٠٠٩.**

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة بداية رام الله ١١٣٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩ والفصل أيضا بنسبة ١٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٠١٪ من مجموع القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ارتفعت النسبة إلى ١١٣٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا كبيرا من ٣٧٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢٢ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٦٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٦٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٢٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٥ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٢ قضية إلى ٦٣ قضية خلال الفترة نفسها، ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣ قضية عام ٢٠٠٩[٢٢].

ثالثا": محكمة بداية أريحا للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة بداية أريحا ١١٢٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٧٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٦٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع الى ١١٢٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠ قضية عام ٢٠٠٨ وانخفضت

[٢١] زاد عدد قضاة البداية في محكمة البداية في بيت لحم من اربعة قضاة عام ٢٠٠٨ إلى سبع قضاة عام ٢٠٠٩.
[٢٢] ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في رام الله من ٩ قضاة عام ٢٠٠٨ إلى ١٢ قاضيا عام ٢٠٠٩.

إلى ٦٥ قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٦٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣ قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ست قضايا عام ٢٠٠٨ والى ٥ قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين إلى اربع قضايا والى ست قضايا خلال الفترة نفسها، ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤ قضية عام ٢٠٠٩[٢٣].

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية أريحا للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء محكمة بداية أريحا وقامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣ قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ست قضايا عام ٢٠٠٨ والى ٥ قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين إلى اربع قضايا والى ست قضايا خلال الفترة نفسها.
٣. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ١١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤ قضية عام ٢٠٠٩.

رابعا»: محكمة بداية الخليل للقضايا المدنية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا في محكمة بداية الخليل ١١١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٦٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٠١٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٩٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع إلى ١١١٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا كبيرا من ٣٧١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٥١٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٢٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٠٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣١ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣١ قضية إلى ٤٠ قضية والى ٥٢ قضية خلال الفترة نفسها. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٥٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٨ قضية عام ٢٠٠٩[٢٤].

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية الخليل للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء محكمة بداية الخليل فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٦٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٣١ قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٤٠ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣١ قضية إلى ٤٠ قضية والى ٥٢ قضية خلال الفترة نفسها.
٣. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٥٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٧٨ قضية عام ٢٠٠٩.

[٢٣] انخفض عدد قضاة البداية في محكمة البداية في أريحا من أربعة قضاة عام ٢٠٠٨ إلى ثلاثة قضاة عام ٢٠٠٩.
[٢٤] انخفض عدد قضاة البداية في محكمة البداية في الخليل من ٩ قضاة عام ٢٠٠٨ إلى ٨ قضاة عام ٢٠٠٩.

خامسا: محكمة بداية قلقيلية للقضايا المدنية:

تظهر النتائج ان محكمة البداية في قلقيلية قد بلغت نسبة الفصل في القضايا ٩٤٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المدورة بنسبة ٥٪ تدور للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٨٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ٩٤٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة انخفاضا طفيفا من ١١١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٦ قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٥٪. ارتفع معدل عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا خمس قضايا عام ٢٠٠٧ ارتفع الى ست قضايا عام ٢٠٠٨ والى تسع قضايا عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا المفصولة من قضيتين شهريا ارتفعت العدد الى ست قضايا والى ثمان قضايا خلال الفترة نفسها. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض ارتفاعا طفيفا من ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩[٢٥].

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية قلقيلية للقضايا المدنية

١. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٩٤٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى ذلك إلى تراكم القضايا بنسبة ٥٪ للسنة اللاحقة.
٢. ارتفع معدل عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من خمس قضايا عام ٢٠٠٧ ارتفع الى ست قضايا عام ٢٠٠٨ والى تسع قضايا عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا المفصولة من قضيتين شهريا ارتفعت العدد الى ست قضايا والى ثمان قضايا خلال الفترة نفسها
٣. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩.

سادسا: محكمة بداية نابلس للقضايا المدنية:

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية نابلس ٨٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المدورة بنسبة ١١٪ ليتم تدويرها للسنة اللاحقة.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية نابلس للقضايا المدنية

١. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٨٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة بنسبة ١١٪ للسنة اللاحقة.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٧ قضية عام ٢٠٠٩. كما زاد عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٤ قضية إلى ٣٦ قضية والى ٤٩ قضية عام ٢٠٠٩ ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من ٢٤ قضية شهريا إلى ٤٧ قضية خلال الفترة قيد الدراسة.
٣. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٧ قضية عام٢٠٠٧ إلى ٥٣ قضية عام ٢٠٠٩.

[٢٥] ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في قلقيلية من ثلاثة قضاة عام ٢٠٠٨ إلى أربعة قضاة عام ٢٠٠٩.

كانت نسبة الفصل في القضايا ٩٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت إلى ٩٦٪ عام ٢٠٠٨ انخفضت النسبة إلى ٨٦٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣٠٧ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٤٤٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٨٠ قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٣٨٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ٢٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٧ قضية عام ٢٠٠٩. كما زاد عدد القضايا المفصولة شهريا من ٢٤ قضية إلى ٣٦ قضية والى ٤٩ قضية عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا المفصولة لكل قاض ارتفاعا طفيفا من ٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٣ قضية عام ٢٠٠٩[٢٦].

سابعا: محكمة بداية جنين للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية جنين للقضايا المدنية

١. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٨٢٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة بنسبة ١٦٪ للسنة اللاحقة.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة خلال السنة من ١٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٢١ قضية عام ٢٠٠٨ وإلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٦٪. كما زاد عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية إلى ١٧ قضية والى ٢٥ قضية خلال الفترة نفسها
٣. انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٥١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥ قضية عام ٢٠٠

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية جنين ٨٢٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المدورة بنسبة ١٦٪ ليتم تدويرها للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٠٢٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٨ والى ٨٢٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٥٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٣٠٤ قضايا عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٣٨٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة خلال السنة من ١٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٢١ قضية عام ٢٠٠٨ وإلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٦٪. كما زاد عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية إلى ١٧ قضية والى ٢٥ قضية خلال الفترة نفسها. انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٥١ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥ قضية عام ٢٠٠٩[٢٧].

[٢٦] ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في نابلس من تسع قضاة عام ٢٠٠٨ إلى أحد عشر قاضيا» عام ٢٠٠٩.
[٢٧] ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في جنين من اربعة قضاة عام ٢٠٠٨ إلى سبع قضاة عام ٢٠٠٩.

ثامنا: محكمة بداية طولكرم للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية طولكرم للقضايا المدنية

١. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٧١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة بنسبة ٢٥٪ للسنة اللاحقة.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة خلال السنة من ١٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٠ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٠ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ١٥ قضية في العامين التاليين.

٣. انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩.

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة البداية في طولكرم ٧١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩، حيث لم تستطع القيام بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، وقد أدى إلى زيادة القضايا المدورة بنسبة ٢٥٪ ليتم تدويرها للسنة اللاحقة. ارتفعت نسبة الفصل في القضايا من ٧٨٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، إلى ٨٩٪ عام ٢٠٠٨ انخفضت النسبة إلى ٧١٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٥٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٤٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٩٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٣٣٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة خلال السنة من ١٣ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٠ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٠ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ١٥ قضية في العامين التاليين. انخفض عدد القضايا المفصولة لكل قاض من ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩[٢٨].

[٢٨] ارتفع عدد قضاة البداية في محكمة البداية في طولكرم من ٤ قضاة عام ٢٠٠٨ إلى ٧ قضاة عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٠): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
بيت لحم	٧٦,٦	٢٤,٢	١٦٠,٨	٣٩,٦	١١٩,٥	٤٢,٦
رام الله	١٠١,١	٢٥,١	١٠٠,٩	٢٧,٤	١١٣,٤	٤١,٩
أريحا	٧٤,٣	٢٧,٤	٦٢,٩	٣١,٧	١١٢,٣	٤٥,٦
الخليل	١٠١,١	٢٨,٢	٩٢,٦	٣٢,٥	١١٠,٨	٤٠,٢
قلقيلية	٥٠,٠	٤٢,٩	٩٧,٢	٣٨,٠	٩٤,٣	٤٤,٨
نابلس	٩٣,٨	٢٥,٠	٩٥,٥	٣٢,٦	٨٦,٣	٣٧,٦
جنين	١٠١,٩	٣٤,٧	٨٠,٠	٣٧,٠	٨١,٦	٣٨,٠
طولكرم	٧٨,٤	٣١,٤	٨٩,٣	٣٥,٨	٧٠,٩	٣٢,٧
المجموع	٩٢,٢	٢٧,١	٩٨,٠	٣٢,٨	٩٩,٣	٣٩,٨

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية للقضايا حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

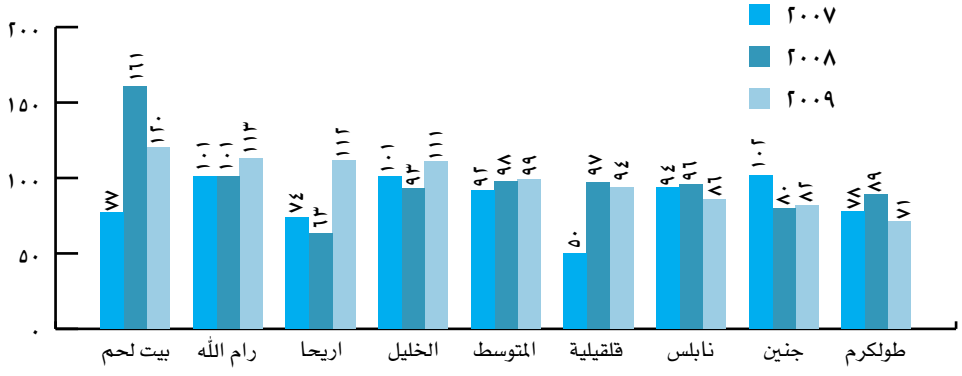

جدول رقم (١١): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا المدنية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	٦٠	٣٥	٩٥	٢٦	٦٩	٦٩	٧٠	١٣٩	٤٤	٩٥	٩٥	٦٥	١٦٠	٧٣	٨٧
الخليل	٩٥٩	٣٧١	١٣٣٠	٣٧٥	٩٥٥	٩٥٥	٥١٧	١٤٧٢	٤٧٩	٩٩٣	٩٩٣	٥٦٥	١٥٥٨	٦٢٦	٩٣٢
طولكرم	٢٢٩	١٥٣	٣٨٢	١٢٠	٢٦٦	٢٦٦	١٧٨	٤٤٤	١٥٩	٢٨٥	٢٨٥	٢٤٤	٥٢٩	١٧٣	٣٥٦
نابلس	٨٤٣	٣٠٧	١١٥٠	٢٨٨	٨٦٢	٨٦٢	٤٤٦	١٣٠٨	٤٢٦	٨٨٢	٨٨٢	٦٨٠	١٥٦٢	٥٨٧	٩٧٥
بيت لحم	٥٠٠	٢٣١	٧٣١	١٧٧	٥٥٤	٥٥٤	١٨١	٧٣٥	٢٩١	٤٤٤	٤٤٤	٢٤٦	٦٩٠	٢٩٤	٤٤١
قلقيلية	٩	٥٤	٦٣	٢٧	١١٢	١١٢	٧٢	١٨٤	٧٠	١١٧	١١٧	١٠٦	٢٢٣	١٠٠	١٢٢
جنين	٣٠٠	١٥٥	٤٥٥	١٥٨	٢٩٧	٢٩٧	٢٥٥	٥٥٢	٢٠٤	٣٤٨	٣٤٨	٣٠٤	٦٥٢	٢٤٨	٤٠٤
رام الله	١١٣٨	٣٧٧	١٥١٥	٣٨١	١١٣٤	١١٣٤	٤٢٢	١٥٥٦	٤٢٦	١١٣٠	١١٣٠	٦٦٢	١٧٩٢	٧٥١	١٠٦٨
المجموع	٤٠٣٨	١٦٨٣	٥٧٢١	١٥٥٢	٤٢٤٩	٤٢٤٩	٢١٤١	٦٣٩٠	٢٠٩٩	٤٢٩٤	٤٢٩٤	٢٨٧٢	٧١٦٦	٢٨٥٢	٤٣٨٥

٢,٢. القضايا الجزائية في محاكم البداية:

يبين الجدول التالي مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل بما يعادل القضايا المدورة التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ ان المتوسط العام لأداء محاكم البداية في الفصل في القضايا الجزائية يقسم المحاكم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول: ويندرج فوق المتوسط العام محاكم البداية في الضفة الغربية التي تزيد فيها نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة عن المتوسط العام والبالغ نسبته ١٤٨٪ عام ٢٠٠٩، وهي المحاكم التي قامت بفصل جميع القضايا الواردة إليها خلال السنة، ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها اربع محاكم هي مرتبة حسب أدائها: جنين ٢٥٩٪، الخليل ٢٣٣٪، رام الله ١٧٢٪، وأريحا ١٦٣٪.

٢. القسم الثاني: ويندرج تحت المتوسط العام المحاكم التي حصلت على نسبة فصل في القضايا أدنى من المتوسط وعددها أربع محاكم هي: محكمة بداية رام الله ١٤٣٪، طولكرم ١٢٩٪، بيت لحم ٩٦٪، نابلس ٧٥٪. محكمتا رام الله وطولكرم قامتا بالفصل بما يعادل القضايا الواردة إليها خلال سنة ٢٠٠٩ ونسبة من القضايا المدورة أما محكمتا بيت لحم ونابلس لم تستطعا الفصل بما يعادل القضايا الواردة إليهما خلال السنة وقامتا بتدويرها للسنة ٢٠١٠ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة. فيما يلي أداء المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولا: محكمة بداية جنين للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية جنين للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية جنين فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٣٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من خمس قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ الى ست قضايا عام ٢٠٠٨ عاد المعدل للانخفاض الى اربع قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين إلى خمس قضايا والى ١٠ قضايا خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية جنين ٢٥٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٤٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ٧٩٪ عام ٢٠٠٨، والى ٢٥٩٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٧١ قضية عام ٢٠٠٨ ثم عاد للانخفاض إلى ٤٤ قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٢٠٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من خمس قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ الى ست قضايا عام ٢٠٠٨ عاد

المعدل للانخفاض الى اربع قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضيتين إلى خمس قضايا والى ١٠ قضايا خلال الفترة نفسها.

ثانيا: محكمة بداية الخليل للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية الخليل للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية الخليل فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٢٨٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠٠٩.

٢. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من تسع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ثمان قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع الى ١١ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى ست قضايا والى ٢٦ قضية خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية الخليل ٢٣٣٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى ثاني نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٢٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. لم تتجاوز نسبة الفصل في القضايا ١٠٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٦٨٪ عام ٢٠٠٨، وواصلت ارتفاعها إلى ٢٣٣٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٠٧ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ١٠١ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد العدد للارتفاع الى ١٣٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٦٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٤٠٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من تسع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ثمان قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع الى ١١ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى ست قضايا والى ٢٦ قضية خلال الفترة نفسها.

ثالثا: محكمة بداية قلقيلية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية قلقيلية للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية قلقيلية فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠٠٩.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من خمس قضايا شهريا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى تسع قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى ١٦ قضية خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية قلقيلية ١٧٢٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى ثالث نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩ والفصل أيضا بنسبة ١٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. لم تتجاوز نسبة الفصل في القضايا ٢٢٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٣٠٪ عام

٢٠٠٨، وإلى ١٧٢٪ في عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٩ قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ١٠٩ قضايا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٨٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٣٣٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من خمس قضايا شهريا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى تسع قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى ١٦ قضية خلال الفترة نفسها.

رابعا»: محكمة بداية أريحا للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية أريحا للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية أريحا فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٤٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠٠٩.
٢. بقي عدد القضايا الواردة والمفصولة شهريا ثابتا قضيتين في الاعوام الثلاثة.

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية أريحا ١٦٣٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي رابع أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٤٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٩٥٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة إلى ٧٤٪ عام ٢٠٠٨، وعادت للارتفاع إلى ١٦٣٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٠ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٩ قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٣٠٪ عام ٢٠٠٩. بقي عدد القضايا الواردة والمفصولة شهريا ثابتا قضيتين في الاعوام الثلاثة.

خامسا": محكمة بداية رام الله للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية رام الله للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية رام الله فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٠٪ من القضايا المتراكمة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ثمان قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٤ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ٢١ قضية خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية رام الله ١٤٢٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى خامس نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٠٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٥١٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة إلى ٤٠٪ عام ٢٠٠٨، وارتفعت إلى ١٤٣٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٩٩ قضية عام

٢٠٠٧ إلى ١٣٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٧٣ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٥٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ٢٧٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ثماني قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٤ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ٢١ قضية خلال الفترة نفسها.

سادسا: محكمة بداية طولكرم للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية طزلكرم للقضايا الجزائية

١. **انخفض أداء محكمة بداية طولكرم في الفصل بالقضايا من ١٢١٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٤٧٪ عام ٢٠٠٨ ثم عاد إلى الارتفاع إلى ١٢٩٪ عام ٢٠٠٩، في هذا العام فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٤٪ من القضايا المتراكمة.**

٢. **انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من سبع قضايا عام ٢٠٠٧ إلى اربع قضايا عام ٢٠٠٨ والى ست قضايا عام ٢٠٠٩. كما انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٠ قضايا إلى ثمان قضايا إلى قضيتين والى ثمان قضايا خلال الفترة نفسها.**

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية طولكرم ١٢٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي سادس أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٤٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة الفصل في القضايا ١٢١٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ وقد انخفضت النسبة إلى ٤٧٪ في العام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع إلى ١٢٩٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٨٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٧٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ١٦٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ١٤٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من سبع قضايا عام ٢٠٠٧ إلى اربع قضايا عام ٢٠٠٨ والى ست قضايا عام ٢٠٠٩. كما انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٠ قضايا إلى ثمان قضايا إلى قضيتين والى ثمان قضايا خلال الفترة نفسها.

سابعا: محكمة بداية بيت لحم للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية بيت لحم ٩٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩. حيث لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، مما أدى زيادة تراكم القضايا بنسبة ١٪ من عدد القضايا المدورة. لم تتجاوز نسبة الفصل في القضايا ٨٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٧١٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ٩٦٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٠٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٨٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ١٣٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ١٧٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من تسع قضايا عام ٢٠٠٧

إلى خمس قضايا عام ٢٠٠٨ والى سبع قضايا عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى اربع قضايا والى سبع قضايا خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية بيت لحم للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية بيت لحم في الفصل بالقضايا من ٨٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٧١٪ عام ٢٠٠٨ ثم واصل للارتفاع إلى ٩٦٪ عام ٢٠٠٩، لم تستطع المحكمة بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ودورت ما نسبة ١٪ من مجموع القضايا للسنة اللاحقة.

٢. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من تسع قضايا عام ٢٠٠٧ إلى خمس قضايا عام ٢٠٠٨ والى سبع قضايا عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى اربع قضايا والى سبع قضايا خلال الفترة نفسها.

ثامنا: محكمة بداية نابلس للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة فصل القضايا في محكمة بداية نابلس ٧٥٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩. حيث لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تراكم ٥٪ من القضايا للعام ٢٠١٠. بلغت نسبة الفصل في القضايا ٥٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٦٠٪ في العام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ٧٥٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٩٨ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١١٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٦٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة ارتفاع ٧٠٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا المدورة والواردة ١٢٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من ثمان قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ١٠ قضايا عام ٢٠٠٨ والى ١٤ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا إلى ست قضايا والى ١٠ قضايا خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية نابلس للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء محكمة بداية نابلس في الفصل بالقضايا من ٥٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٨ ثم واصل للارتفاع إلى ٧٥٪ عام ٢٠٠٩، لم تستطع المحكمة بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ودورت ما نسبة ٥٪ من مجموع القضايا للسنة اللاحقة.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة شهريا من ثمان قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ١٠ قضايا عام ٢٠٠٨ والى ١٤ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا إلى ست قضايا والى ١٠ قضايا خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (١٢): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب المحاكم وترتيبها حسب الأولوية للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
جنين	٤٥,٦	٤,٨	٧٨,٩	٩,٦	٢٥٩,١	١٩,٩
الخليل	١٠,٣	١,٨	٦٨,٣	٩,٧	٢٣٢,٦	٤٠,٤
قلقيلية	٢١,٥	٣,٢	٣٠,٤	٣,٦	١٧١,٦	٣٢,٨
أريحا	٩٥,٠	١٩,٨	٧٤,١	١٩,٢	١٦٣,٢	٣٠,١
رام الله	٥٠,٥	٧,٠	٤٠,٠	٦,٧	١٤٢,٨	٢٦,٨
طولكرم	١٢٠,٥	١٥,٧	٤٦,٥	٣,٥	١٢٨,٦	١٤,٣
بيت لحم	٧,٨	٢,٠	٧١,٢	٩,٤	٩٥,٥	١٧,٢
نابلس	٥٤,١	٦,٢	٥٩,٨	٧,٦	٧٤,٩	١٢,٣
المجموع العام	٤٤,٥	٦,٥	٥٧,١	٧,٥	١٤٨,٠	٢٣,٤

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب موقع المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

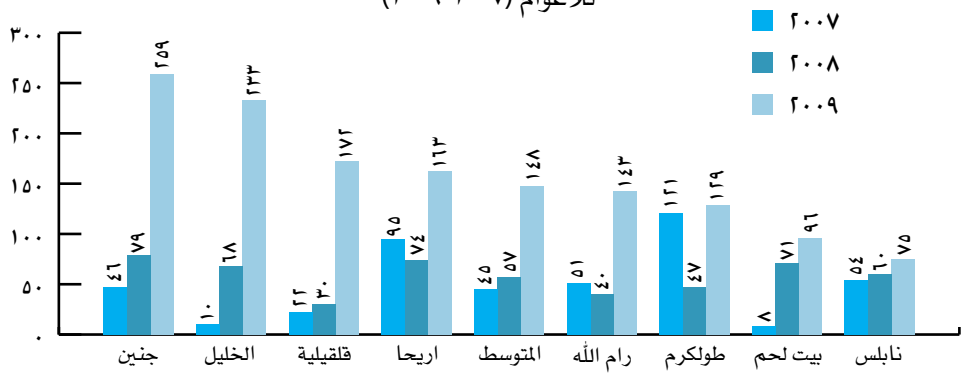

جدول رقم (١٣): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	٧٦	٢٠	٩٦	١٩	٧٧	٧٧	٢٧	١٠٤	٢٠	٨٤	٨٤	١٩	١٠٣	٣١	٧٢
الخليل	٥١٤	١٠٧	٦٢١	١١	٦١٠	٦١٠	١٠١	٧١١	٦٩	٦٤٢	٦٤٢	١٣٥	٧٧٧	٣١٤	٤٦٣
طولكرم	٥٥٤	٨٣	٦٣٧	١٠٠	٥٣٦	٥٣٦	٤٣	٥٧٩	٢٠	٥٥٩	٥٥٩	٧٠	٦٢٩	٩٠	٥٣٩
نابلس	٧٦١	٩٨	٨٥٩	٥٣	٨٠٦	٨٠٦	١١٧	٩٢٣	٧٠	٨٥٣	٨٥٣	١٦٧	١٠٢٠	١٢٥	٨٩٥
بيت لحم	٢٩٤	١٠٢	٣٩٦	٨	٣٨٨	٣٨٨	٥٩	٤٤٧	٤٢	٤٠٥	٤٠٥	٨٩	٤٩٤	٨٥	٤٠٣
قلقيلية	٣٧٢	٦٥	٤٣٧	١٤	٤٢٢	٤٢٢	٥٦	٤٧٨	١٧	٤٦١	٤٦١	١٠٩	٥٧٠	١٨٧	٣٨٤
جنين	٤٨٤	٥٧	٥٤١	٢٦	٥١٥	٥١٥	٧١	٥٨٦	٥٦	٥٣٠	٥٣٠	٤٤	٥٧٤	١١٤	٤٦٠
رام الله	٦١٩	٩٩	٧١٨	٥٠	٦٦٨	٦٦٨	١٣٥	٨٠٣	٥٤	٧٤٩	٧٤٩	١٧٣	٩٢٢	٢٤٧	٦٤٩
المجموع	٣٦٧٤	٦٣١	٤٣٠٥	٢٨١	٤٠٢٢	٤٠٢٢	٦٠٩	٤٦٣١	٣٤٨	٤٢٨٣	٤٢٨٣	٨٠٦	٥٠٨٩	١١٩٣	٣٨٦٥

ثالثا: التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية الفصل في القضايا:

١. التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية بشكل عام:

تنظر محاكم البداية بصفتها الاستئنافية الى نوعين من القضايا هي القضايا المدنية والجزائية. تظهر النتائج وجود تطور نوعين من القضايا بما يتعلق بسرعة الفصل فيها، وزيادة القضايا الواردة للمحاكم. فيما يلي التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الضفة الغربية:

١,١. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل بالقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا المدنية

١. انخفض عدد القضايا المدنية الواردة المستأنفة من ٧٠٧ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٦٧٤ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد العدد للارتفاع الى ١٠٩٣ قضية عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة ٥٥٪ عن عام ٢٠٠٧.

٢. الفصل في القضايا المدنية الواردة بالسرعة المناسبة خلال السنة ومنع تراكمها للسنة اللاحقة. فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة من ٨٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١١٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت النسبة إلى الانخفاض إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩.

٣. ارتفع معدل الفصل في القضايا في الشهر من ٥٠ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ والى ٨٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٤٪، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ٥٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٩١ قضية خلال العام ٢٠٠٩.

انخفض عدد القضايا المدنية الواردة المستأنفة من ٧٠٧ قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٦٧٤ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد العدد للارتفاع الى ١٠٩٣ قضية عام ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة ٥٥٪ عن عام ٢٠٠٧، في نفس الوقت ارتفع عدد القضايا المدورة ارتفاعا طفيفا بنسبة ٣٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ تعني هذه النسبة المنخفضة زيادة الفصل في القضايا الواردة خلال السنة وعدم السماح لتراكمها للسنوات اللاحقة. يبين الجدول التالي التغير الايجابي النوعي في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل في القضايا المدنية خلال السنوات قيد الدراسة في الجوانب التالية:

١. الفصل في القضايا المدنية الواردة بالسرعة المناسبة خلال السنة ومنع تراكمها للسنة اللاحقة. فقد ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا الواردة من ٨٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١١٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت النسبة إلى الانخفاض الى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩.

٢. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٤٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥٣٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت النسبة ارتفاعها عام ٢٠٠٩ إلى ٥٥٪.

٣. ارتفع معدل فصل القضايا في الشهر من ٥٠ قضية مدنية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٦٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٨ والى ٨٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٤٪، كما ارتفع عدد القضايا الواردة للمحاكم من ٥٩ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٩١ قضية خلال العام ٢٠٠٩.

١,٢. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية الفصل في القضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. لم يواكب أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في فصل جميع القضايا الجزائية الواردة في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، في حين انه في عام ٢٠٠٧ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٥٪ من القضايا المدورة.

٢. بلغ المعدل الشهري للقضايا المفصولة ٩٢ قضية في العام ٢٠٠٧ انخفض إلى ٩٠ قضية في العام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ٢١٢ قضية عام ٢٠٠٩.

٣. انخفض عدد القضايا الجزائية الواردة شهريا من ٨٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٧١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٧٦ قضية عام ٢٠٠٩.

انخفضت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الضفة الغربية عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة من القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ حوالي ١١٦٪ أي تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة في هذه السنة في حين انخفضت نسبة الفصل إلى ٩٥٪ عام ٢٠٠٨ والى ٩٧٪ عام ٢٠٠٩، أي لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة في هذا العام وقامت بتدوير ما نسبته ٩٪ للعام ٢٠١٠. ويمكن ان يعزى هذا الانخفاض إلى الارتفاع المطرد للقضايا الواردة نستنتج مما سبق ما يلي:

- لم يواكب أداء المحاكم في فصل جميع القضايا الجزائية الواردة إلى محكمة البداية بصفتها الاستئنافية في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، في حين انه في عام ٢٠٠٧ تم الفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٥٪ من القضايا المدورة.
- بلغ المعدل الشهري للقضايا المفصولة ٩٢ قضية في العام ٢٠٠٧ انخفض إلى ٩٠ قضية في العام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ٢١٢ قضية عام ٢٠٠٩.
- انخفض عدد القضايا الجزائية الواردة شهريا من ٨٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٧١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٧٦ قضية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٤): عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية والحقوقية للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة
قضايا مدنية	٢٠٠٧	٦٦٣	٧٠٧	١٣٧٠	٦٠١	٧٧٠	٨٥,٠	٤٣,٩
	٢٠٠٨	٧٧٠	٦٧٤	١٤٤٤	٧٦٢	٦٨٢	١١٣,١	٥٢,٨
	٢٠٠٩	٦٨٢	١٠٩٣	١٧٧٥	٩٨٤	٦٧٣	٩٠,٠	٥٥,٤
قضايا جزائية	٢٠٠٧	١٠٠٢	٩٤٩	١٩٥١	١١٠٠	٨٥٣	١١٥,٩	٥٦,٤
	٢٠٠٨	٨٥٣	١١٤٦	١٩٩٩	١٠٨٥	٩١٤	٩٤,٧	٥٤,٣
	٢٠٠٩	٩١٤	٢٦٢٣	٣٥٣٧	٢٥٤٥	١٠٣٩	٩٧,٠	٧٢,٠
الإجمالي	٢٠٠٧	١٦٦٥	١٦٥٦	٣٣٢١	١٧٠١	١٦٢٣	١٠٢,٧	٥١,٢
	٢٠٠٨	١٦٢٣	١٨٢٠	٣٤٤٣	١٨٤٧	١٥٩٦	١٠١,٥	٥٣,٦
	٢٠٠٩	١٥٩٦	٣٧١٦	٥٣١٢	٣٥٢٩	١٧١٢	٩٥,٠	٦٦,٤

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة المدنية والجزئية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

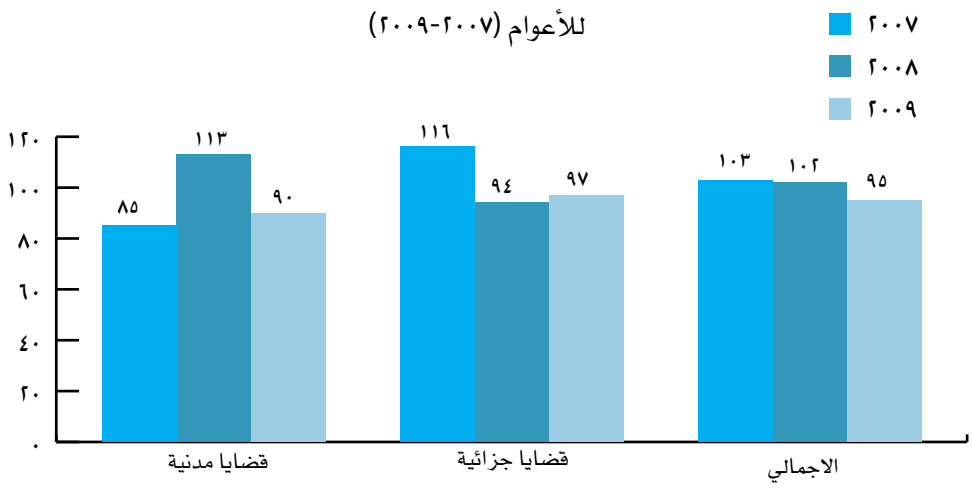

٢. التطور في أداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية حسب المحاكم:

٢,١. القضايا المدنية:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية في الضفة الغربية تنازليا حسب نسب الفصل في القضايا المدنية المستأنفة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠٠٩. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا المدورة التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ ان المتوسط العام لأداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل في القضايا المدنية يقسم المحاكم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول: تقع فوق المتوسط العام محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الضفة الغربية التي تزيد فيها نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة عن المتوسط العام والبالغ نسبته ٩٠٪ عام ٢٠٠٩، وهي المحاكم التي قامت بفصل جميع القضايا الواردة إليها خلال السنة، ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها أربع محاكم بداية بصفتها الاستئنافية وهي مرتبة حسب أدائها: طولكرم ١٣٨٪، جنين١٠٨٪، الخليل ١٠٦٪، نابلس ١٠٤٪.

٢. القسم الثاني: يندرج تحت المتوسط العام المحاكم التي حصلت على نسبة فصل في القضايا أدنى من المتوسط العام وعددها أربع محاكم والتي لم تستطع فصل جميع القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ هي: محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية ٩٤٪، بيت لحم ٧٨٪، أريحا ٦٤٪، ورام الله ٥٩٪. فيما يلي أداء المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولا: محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.

٢. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من سبع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى خمس قضايا عام ٢٠٠٨ والى ست قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ست قضايا إلى خمس والى ثمان قضايا خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة الفصل في محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية ١٣٨٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ٩٨٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٨٩٪ عام ٢٠٠٨، وعادت للارتفاع في عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة

إلى المحكمة من ٧٩ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٣ قضية عام عام ٢٠٠٨ والى ٧١ قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٧٠٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من سبع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى خمس قضايا عام ٢٠٠٨ والى ست قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ست قضايا إلى خمس والى ثمان قضايا خلال الفترة نفسها.

ثانيا: محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء المحكمة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٨٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من اربع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى خمس قضايا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ثلاث قضايا إلى اربع قضايا والى ست قضايا خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة الفصل في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية ١٠٨٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي ثاني أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٨٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ٧٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٧٣٪ عام ٢٠٠٨، وعادت للارتفاع في عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٥٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٣٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٥٧٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من اربع قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى خمس قضايا في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ثلاث قضايا إلى اربع قضايا والى ست قضايا خلال الفترة نفسها.

ثالثا: محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء المحكمة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ست قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٤ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٨ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من خمس قضايا إلى ١٣ قضية والى ١٩ قضية خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة الفصل في محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية ١٠٦٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي ثالث أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام

٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ٨٢٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ٩٤٪ عام ٢٠٠٨، والى ١٠٨٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٦٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢١٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٢٧٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٥٨٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ست قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ١٤ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٨ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من خمس قضايا إلى ١٣ قضية والى ١٩ قضية خلال الفترة نفسها.

رابعا: محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. ارتفع أداء المحكمة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.

٢. معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة قد بلغ ٢١ قضية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ وفي عام ٢٠٠٨ بلغ ١٢ قضية. بلغ عدد القضايا المفصولة شهريا عام ٢٠٠٧ حوالي ١٦ قضية ارتفع إلى ٢٢ قضية في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

بلغت نسبة الفصل في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية ١٠٤٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي رابع أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ٧٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ١٧٧٪ عام ٢٠٠٨ وانخفضت الى ١٠٤٪ عام ٢٠٠٩. بقي عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ثابتا خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ والبالغ ٢٥٥ قضية. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٦٣٪ عام ٢٠٠٩. معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة قد بلغ ٢١ قضية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ وفي عام ٢٠٠٨ بلغ ١٢ قضية. بلغ عدد القضايا المفصولة شهريا عام ٢٠٠٧ حوالي ١٦ قضية ارتفع إلى ٢٢ قضية في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

خامسا": محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

نسبة الفصل في محكمة قلقيلية أدنى من المتوسط العام مما يعني أنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة ودورتها للسنة اللاحقة ٢٠١٠ بلغت نسبة الفصل ٩٤٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا المدنية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ١٣٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٦١٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٩٨٪ انخفضت النسبة إلى ٩٤٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٢٣ قضية في العامين ٢٠٠٧ ارتفع إلى ٤٠ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٤٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١١٣٪. بلغ عدد القضايا الواردة شهريا

للمحكمة قضيتين فقط في العام ٢٠٠٧ ارتفع الى خمس قضايا وانخفض إلى اربع قضايا في حين ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة عام ٢٠٠٧ إلى ثلاث قضايا عام ٢٠٠٨ والى اربع قضايا خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. نسبة الفصل في القضايا المدنية في المحكمة أدنى من المتوسط العام فلم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الفصل ٩٤٪ وقامت بتدوير ما نسبته ١٣٪ للسنة اللاحقة.

٢. بلغ عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة قضيتين فقط في العام ٢٠٠٧ ارتفع خمس قضايا وانخفض إلى اربع قضايا في حين ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة عام ٢٠٠٧ إلى ثلاث قضايا عام ٢٠٠٨ والى اربع قضايا خلال الفترة نفسها.

سادساً: محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

نسبة الفصل في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنائية أدنى من المتوسط العام مما يعني إنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة ودورتها للسنة اللاحقة ٢٠١٠ بلغت نسبة الفصل ٧٨٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا المدنية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ٤٨٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٧٥٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٦٤٪ عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧١ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٤٧ قضية عام ٢٠٠٨ ارتفع الى ٩٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٧٪. انخفض عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة من ست قضايا عام ٢٠٠٧ إلى اربع قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ثمان قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة من اربع قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ست قضايا خلال العامين الاخيرين.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. نسبة الفصل في القضايا المدنية في المحكمة أدنى من المتوسط العام فلم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الفصل ٧٨٪ مما أدى إلى بتدوير ما نسبته ٤٨٪ للسنة اللاحقة.

٢. انخفض عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة من ست قضايا عام ٢٠٠٧ إلى اربع قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ثمان قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة من اربع قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ست قضايا خلال العامين الاخيرين.

سابعاً: محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. نسبة الفصل في القضايا المدنية في المحكمة أدنى من المتوسط العام فلم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة الفصل ٦٤٪، وقامت بتدوير ما نسبته ٦٤٪ للسنة اللاحقة.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة من قضية واحدة عام ٢٠٠٧ إلى قضيتين في السنتين الاخيرتين، كما انخفض معدل عدد القضايا المفصولة من قضيتين عام ٢٠٠٧ إلى ثلاث قضايا عام ٢٠٠٨ إلى قضية واحدة عام ٢٠٠٩.

نسبة الفصل في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية أدنى من المتوسط العام مما يعني أنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ ودوّرتها للسنة اللاحقة ٢٠١٠ بلغت نسبة الفصل ٦٤٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا المدنية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ٦٤٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٨١٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ١٢٩٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت انخفاضها عام ٢٠٠٩ إلى ٦٤٪. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٦ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٤ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٥ قضية عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة من قضية واحدة عام ٢٠٠٧ إلى قضيتين في السنتين الاخيرتين، كما انخفض معدل عدد القضايا المفصولة من قضيتين عام ٢٠٠٧ إلى ثلاث قضايا عام ٢٠٠٨ إلى قضية واحدة عام ٢٠٠٩.

ثامناً: محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنائية للقضايا المدنية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية

١. بلغت نسبة الفصل في القضايا المدنية في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية ٥٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩. حيث لم تستطع الفصل في القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، ودورت ما نسبته ١٠٠٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة.

٢. بلغ معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة ١٢ قضية عام ٢٠٠٧ و١١ قضية عام ٢٠٠٨ و٢٧ قضية عام ٢٠٠٩، وانخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ١١ قضية إلى ثمان قضايا وعاد للارتفاع الى ١٦ قضية خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة الفصل في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية ٥٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩. حيث لم تستطع الفصل في القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، ودورت ما نسبته ١٠٠٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٩٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة ٧٩٪ وإلى ٥٩٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٤٢ قضية

عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد إلى الارتفاع إلى ٣١٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٢٥٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٤٢٪ عام ٢٠٠٩. انخفض معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة من ١٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٧ قضية عام ٢٠٠٩، وانخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ١١ قضية إلى ثمان قضايا وعاد للارتفاع الى ١٦ قضية خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (١٥) نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
طولكرم	٩٧,٥	٥٥,٤	٨٨,٩	٤٤,٨	١٣٨,٠	٧٠,٠
جنين	٧٧,٤	٤٩,٤	٧٣,٠	٤٣,٨	١٠٧,٧	٥٦,٥
الخليل	٨٢,١	٢٤,٨	٩٣,٨	٤٦,٢	١٠٥,٥	٥٨,٣
نابلس	٧٦,٦	٤١,٢	١٧٦,٥	٦١,٣	١٠٤,٣	٦٣,٢
قلقيلية	٦٠,٩	٤٠,٠	٩٧,٥	٦٢,٩	٩٣,٩	٦٣,٩
بيت لحم	٧٤,٦	٤٣,١	١٥٩,٦	٦٤,١	٧٧,٨	٥٣,٠
أريحا	١٨١,٣	٥٨,٠	١٢٩,٢	٦٨,٩	٦٤,٠	٤١,٠
رام الله	٩٥,٨	٥٦,٢	٧٩,٤	٤٣,١	٥٨,٦	٤١,٥
المجموع	٨٥,٠	٤٣,٩	١١٣,١	٥٢,٨	٩٠,٠	٥٥,٤

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

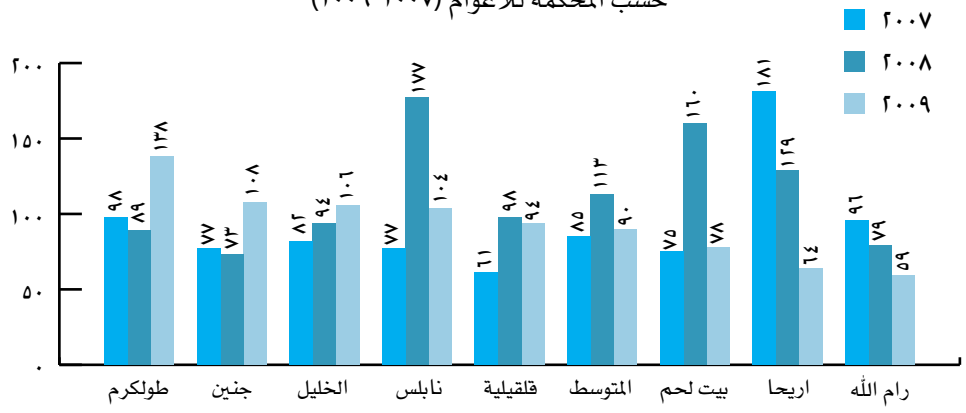

جدول رقم (١٦) عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	٣٤	١٦	٥٠	٢٩	٢١	٢١	٢٤	٤٥	٣١	١٤	١٤	٢٥	٣٩	١٦	٢٣
الخليل	١٥٥	٦٧	٢٢٢	٥٥	١٦٧	١٦٧	١٦٢	٣٢٩	١٥٢	١٧٧	١٧٧	٢١٩	٣٩٦	٢٣١	١٦٥
طولكرم	٦٠	٧٩	١٣٩	٧٧	٦٢	٦٢	٦٣	١٢٥	٥٦	٦٩	٦٩	٧١	١٤٠	٩٨	٤٢
نابلس	٢٢٠	٢٥٦	٤٧٦	١٩٦	٢٨٠	٢٨٠	١٤٩	٤٢٩	٢٦٣	١٦٦	١٦٦	٢٥٥	٤٢١	٢٦٦	١٦٠
بيت لحم	٥٢	٧١	١٢٣	٥٣	٧٠	٧٠	٤٧	١١٧	٧٥	٤٢	٤٢	٩٠	١٣٢	٧٠	٧٨
قلقيلية	١٢	٢٣	٣٥	١٤	٢٢	٢٢	٤٠	٦٢	٣٩	٢٣	٢٣	٤٩	٧٢	٤٦	٢٥
جنين	٣٠	٥٣	٨٣	٤١	٤٢	٤٢	٦٣	١٠٥	٤٦	٥٩	٥٩	٦٥	١٢٤	٧٠	٥٤
رام الله	١٠٠	١٤٢	٢٤٢	١٣٦	١٠٦	١٠٦	١٢٦	٢٣٢	١٠٠	١٣٢	١٣٢	٣١٩	٤٥١	١٨٧	١٢٦
المجموع	٦٦٣	٧٠٧	١٣٧٠	٦٠١	٧٧٠	٧٧٠	٦٧٤	١٤٤٤	٧٦٢	٦٨٢	٦٨٢	١٠٩٣	١٧٧٥	٩٨٤	٦٧٣

٢,٢. القضايا الجزائية في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:

يبين الجدول التالي ترتيب محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية في الضفة الغربية تنازليا حسب نسب الفصل في القضايا الجزائية المستأنفة إلى القضايا المدورة استنادا على ترتيبها عام ٢٠٠٩. يستعرض هذا الترتيب مقارنات في أداء المحاكم وقدرتها على الفصل في القضايا المدورة التي وردتها خلال الأعوام قيد الدراسة.

يلاحظ ان المتوسط العام لأداء محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الفصل في القضايا الجزائية يقسم المحاكم إلى قسمين هما:

١. القسم الأول: تقع فوق المتوسط العام محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في الضفة الغربية التي تزيد فيها نسبة القضايا المفصولة إلى القضايا الواردة عن المتوسط العام والبالغ نسبته ٩٧٪ عام ٢٠٠٩، وهي المحاكم التي قامت بفصل جميع القضايا الواردة إليها خلال السنة، ونسبة من القضايا المدورة من السنوات السابقة وعددها أربع محاكم بداية بصفتها الاستئنافية وهي مرتبة حسب أدائها: الخليل ١٢١٪، طولكرم ١٠٩٪، أريحا ١٠٧٪، قلقيلية ١٠٥٪.

٢. القسم الثاني: ويندرج تحت المتوسط العام للمحاكم التي حصلت على نسبة فصل في القضايا أدنى من المتوسط العام وعددها أربع محاكم بداية بصفتها الاستئنافية هي: جنين ٩٠٪، بيت لحم ٨٨٪، نابلس ٨٨٪، ورام الله ٨١٪، حيث ان هذه المحاكم الأربعة لم تستطع القيام بفصل جميع القضايا الواردة إليها خلال سنة ٢٠٠٩ وعملت على تدويرها للسنة ٢٠١٠ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة. فيما يلي أداء المحاكم حسب ترتيبها على سلم الأداء:

أولا: محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء المحكمة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع السنتين السابقتين. فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٤٠٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.

٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٤٤ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية إلى ٢٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٣ قضية خلال الفترة نفسها.

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية الخليل بصفتها الاستئنافية ١٢١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٤٠٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ٨٠٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٨، وواصلت الارتفاع إلى ١٢١ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٩٠ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٢٣

قضية عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٧٩٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من ١٦ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٣١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٤٤ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٣ قضية إلى ٢٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٣ قضية خلال الفترة نفسها.

ثانيا: محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء المحكمة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع السنتين السابقتين، فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٣٣٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.

٢. بلغ معدل عدد القضايا الواردة للمحكمة ست قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ انخفض إلى خمس قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع الى ٢٦ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ست قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ قضية عام ٢٠٠٩.

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية ١٠٩٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي ثاني أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الجزائية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ٣٣٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ١٠٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٦٨٪ عام ٢٠٠٨، وواصلت الارتفاع إلى ١٠٩٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٢ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٩٤ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٩٤٪ بالمقارنة مع ٢٠٠٧. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٨٧٪ عام ٢٠٠٩. بلغ معدل عدد القضايا الواردة للمحكمة ست قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ انخفض إلى خمس قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع الى ٢٦ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ست قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ قضية عام ٢٠٠٩.

ثالثا: محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية ١٠٧٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي ثالث أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى، حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ١٤٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ١٠٥٪ عام ٢٠٠٨، والى ١٠٧٪ في عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٣٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٧٣٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٧٦٪ عام

٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من قضية واحدة شهريا عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى حوالي ثلاث قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى قضيتين والى ثلاث قضايا خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. انخفض أداء المحكمة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا المدورة عام ٢٠٠٩. في حين بلغت النسبة عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٨٪.
٢. ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة من قضية واحدة شهريا عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى حوالي ثلاث قضايا عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من قضية واحدة إلى قضيتين والى ثلاث قضايا خلال الفترة نفسها.

رابعا: محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

بلغت نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية ١٠٥٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة خلال العام ٢٠٠٩ وهي رابع أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي المحاكم الأخرى. حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا المدنية الواردة إليها في العام ٢٠٠٩، والفصل أيضا بنسبة ١٧٪ من القضايا المدورة من السنوات السابقة، كانت نسبة الفصل في القضايا ٥٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، ارتفعت النسبة إلى ١٤٥٪ عام ٢٠٠٨، وانخفضت عام ٢٠٠٩ الى ١٠٥٪ في عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٧٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ١٤٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨٩٪. بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا المدورة والواردة ٨١٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من ست قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى اربع قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد المعدل للارتفاع الى ١٢ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا إلى ست قضايا والى ١٢ قضية خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. ارتفع أداء المحكمة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧ فقد قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة ونسبة ١٧٪ من القضايا المدورة في حين لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام٢٠٠٧.
٢. انخفض عدد القضايا الواردة للمحكمة من ست قضايا شهريا عام ٢٠٠٧ إلى اربع قضايا عام ٢٠٠٨ وعاد المعدل للارتفاع إلى ١٢ قضية عام ٢٠٠٩، كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا إلى ست قضايا والى ١٢ قضية خلال الفترة نفسها.

خامسا: محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٠٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٦٩٪ عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩.

٢. بلغ عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة اربع قضايا عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى ست قضايا عام ٢٠٠٨ والى ٣٠ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ٢٧ قضية في العام ٢٠٠٩.

نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية أدنى من المتوسط العام مما يعني أنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة ودورتها للسنة اللاحقة ٢٠١٠ بلغت نسبة الفصل ٩٠٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا المدنية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ٨٦٪ من القضايا للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٠٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٦٩٪ عام ٢٠٠٨ وعادت للارتفاع إلى ٩٠٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملحوظا من ٤٩ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٦٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٣٦٠ قضية في العام ٢٠٠٩ بزيادة حوالي سبع أضعاف. بلغ عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة اربع قضايا عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى ست قضايا عام ٢٠٠٨ والى ٣٠ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من اربع قضايا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ٢٧ قضية في العام ٢٠٠٩.

سادسا: محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. كانت نسبة الفصل في القضايا ٩٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ١٥١٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٩.

٢. بلغ عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة ١١ قضية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ارتفع إلى ٢٢ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١١ قضية إلى ١٧ قضية وإلى ٢٠ قضية خلال الفترة نفسها.

نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية أدنى من المتوسط العام مما يعني أنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة ودورتها للسنة اللاحقة ٢٠١٠ بلغت نسبة الفصل ٨٨٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا الجزائية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ٢١٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٩٧٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ١٥١٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض إلى ٨٨٪ عام

٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ١٣٦ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ١٣١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٦٨ قضية في العام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٧٪. بلغ عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة ١١ قضية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ارتفع إلى ٢٢ قضية عام ٢٠٠٩. كما ارتفع عدد القضايا المفصولة شهريا من ١١ قضية إلى ١٧ قضية وإلى ٢٠ قضية خلال الفترة نفسها.

سابعا: محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية:

مؤشرات الأداء لمحكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية

١. انخفض أداء المحكمة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حيث قامت بالفصل بما يعادل القضايا الواردة في كلا العامين، في حين لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩.

٢. بلغ معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة ٢٦ قضية عام ٢٠٠٧ انخفض إلى ٢١ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع الى ٤٧ قضية عام ٢٠٠٩. كما انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٥ قضية إلى ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ ثم عاد للارتفاع إلى ٤٢ قضية خلال الفترة نفسها.

نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية أدنى من المتوسط العام مما يعني أنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة عام ٢٠٠٩. بلغت نسبة الفصل ٨٨٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا الجزائية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ٣٥٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ١٣٥٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ١١٢٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت الانخفاض الى ٨٨٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا الواردة إلى المحكمة من ٣١٣ قضية في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٩ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع الى ٥٦٩ قضية في العام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة حوالي ٨٢٪. بلغ معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة ٢٦ قضية عام ٢٠٠٧ انخفض إلى ٢١ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد للارتفاع إلى ٤٧ قضية عام ٢٠٠٩. كما انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ٣٥ قضية إلى ٢٣ قضية عام ٢٠٠٨ ثم عاد للارتفاع إلى ٤٢ قضية خلال الفترة نفسها.

ثامنا: محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية في القضايا الجزائية:

نسبة الفصل في القضايا الجزائية في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية أدنى من المتوسط العام مما يعني أنها لم تستطع الفصل بما يعادل القضايا الواردة ودوّرتها للسنة اللاحقة ٢٠١٠. بلغت نسبة الفصل عام ٢٠٠٩ ٨١٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا الجزائية الواردة عام ٢٠٠٩ ودورت ما نسبته ٦٦٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة. كانت نسبة الفصل في القضايا ٢٠٣٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧، انخفضت النسبة إلى ٤٧٪ عام ٢٠٠٨ وعادت النسبة للارتفاع إلى ٨١٪ عام ٢٠٠٩. ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحكمة ارتفاعا ملحوظا من ١٠٣ قضايا في العام ٢٠٠٧ إلى ١٦٠

قضية في العام ٢٠٠٨ وواصلت ارتفاعها إلى ٤٤٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة حوالي ٣٣٤٪. بلغ معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة تسع قضايا عام ٢٠٠٧ قفز المعدل ١٣ قضية عام ٢٠٠٨ وإلى ٣٧ قضية عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية إلى ست قضايا وعاد للارتفاع إلى ٣٠ قضية خلال الفترة نفسها.

مؤشرات الأداء لمحكمة رام الله للقضايا الجزائية

١. لم تستطع المحكمة عام ٢٠٠٩ الفصل بما يعادل القضايا الواردة ودوّرتها للسنة اللاحقة. بلغت نسبة الفصل عام ٢٠٠٩ حوالي ٨١٪، حيث قامت بالفصل في جزء من القضايا الجزائية الواردة ودورت ما نسبته ٦٦٪ من القضايا المدورة للسنة اللاحقة.

٢. بلغ معدل عدد القضايا الواردة شهريا للمحكمة تسع قضايا عام ٢٠٠٧ ارتفع المعدل ١٣ قضية عام ٢٠٠٨ وإلى ٣٧ قضية عام ٢٠٠٩. انخفض عدد القضايا المفصولة شهريا من ١٧ قضية إلى ست قضايا وعاد للارتفاع إلى ٣٠ قضية خلال الفترة نفسها.

جدول رقم (١٧) نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
الخليل	٨٠,٠	٣٩,٩	٨٧,٩	٥٤,٥	١٢٠,٨	٧٩,٣
طولكرم	١٠٦,٩	٦٤,٧	٦٨,١	٤٧,١	١٠٨,٥	٨٦,٥
أريحا	١٤٥,٥	٥٥,٢	١٠٥,٠	٦٣,٦	١٠٦,٧	٧٦,٢
قلقيلية	٥٦,٠	٤٠,٠	١٤٥,١	٦٣,٨	١٠٤,٩	٨١,٠
جنين	١٠٤,١	٧٠,٨	٦٩,١	٥٢,٨	٩٠,٠	٨٠,٦
بيت لحم	٩٧,١	٣٨,٣	١٥١,١	٥٧,٦	٨٨,٤	٥٧,٢
نابلس	١٣٤,٥	٦٥,٠	١١١,٦	٥٨,٤	٨٧,٩	٦٥,٢
رام الله	٢٠٢,٩	٨٢,٩	٤٦,٩	٣٦,٩	٨١,٢	٦٣,١
المجموع	١١٥,٩	٥٦,٤	٩٤,٧	٥٤,٣	٩٧,٠	٧٢,٠

نسب القضايا المفصولة إلى الواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

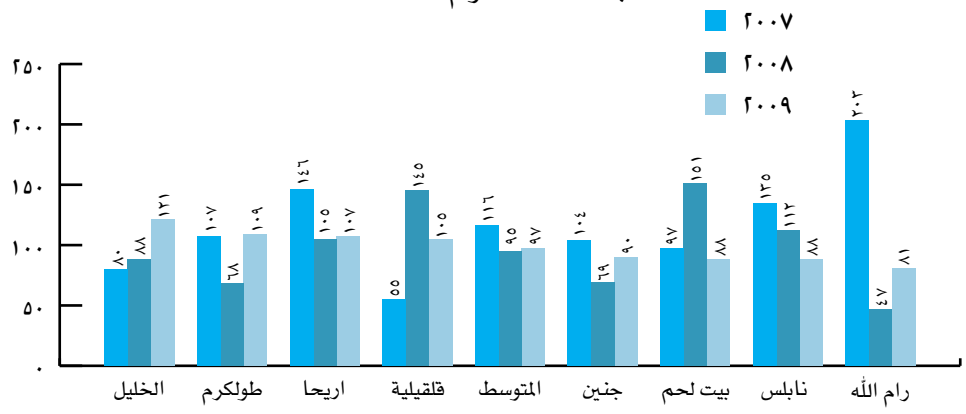

جدول رقم (١٨) عدد القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الجزائية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	١٨	١١	٢٩	١٦	١٣	١٣	٢٠	٣٣	٢١	١٢	١٢	٣٠	٤٢	٣٢	١٠
الخليل	١٩١	١٩٠	٣٨١	١٥٢	٢٢٩	٢٢٩	٣٧٣	٦٠٢	٣٢٨	٢٧٤	٢٧٤	٥٢٣	٧٩٧	٦٣٢	١٦٥
طولكرم	٤٧	٧٢	١١٩	٧٧	٤٢	٤٢	٩٤	١٣٦	٦٤	٧٢	٧٢	٢٨٤	٣٥٦	٣٠٨	٤٨
نابلس	٣٣٥	٣١٣	٦٤٨	٤٢١	٢٢٧	٢٢٧	٢٤٩	٤٧٦	٢٧٨	١٩٨	١٩٨	٥٦٩	٧٦٧	٥٠٠	٢٧٠
بيت لحم	٢٠٩	١٣٦	٣٤٥	١٣٢	٢١٣	٢١٣	١٣١	٣٤٤	١٩٨	١٤٦	١٤٦	٢٦٨	٤١٤	٢٣٧	١٩٢
قلقيلية	٣٠	٧٥	١٠٥	٤٢	٦٥	٦٥	٥١	١١٦	٧٤	٤٢	٤٢	١٤٢	١٨٤	١٤٩	٣٩
جنين	٢٣	٤٩	٧٢	٥١	٢١	٢١	٦٨	٨٩	٤٧	٤٢	٤٢	٣٦٠	٤٠٢	٣٢٤	٧٨
رام الله	١٤٩	١٠٣	٢٥٢	٢٠٩	٤٣	٤٣	١٦٠	٢٠٣	٧٥	١٢٨	١٢٨	٤٤٧	٥٧٥	٣٦٣	٢٣٧
المجموع	١٠٠٢	٩٤٩	١٩٥١	١١٠٠	٨٥٣	٨٥٣	١١٤٦	١٩٩٩	١٠٨٥	٩١٤	٩١٤	٢٦٢٣	٣٥٣٧	٢٥٤٥	١٠٣٩

رابعا: التطور في أداء محكمة العدل العليا:

تزايدت عدد القضايا الواردة لمحكمة العدل العليا زيادة مطردة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد ارتفعت من ١٩٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٦٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٨٩٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٦٠٪. رافق ذلك ارتفاعا مطردا في نسبة الفصل في القضايا من ١٨٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣١٠ قضايا عام ٢٠٠٨ والى ٦٥٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٥٦٪. ان الزيادة في عدد القضايا الواردة قد فاق عدد القضايا المفصولة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة ٩٥٪ عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة إلى ٦٥٪ عام ٢٠٠٨ ثم عادت إلى الارتفاع إلى ٧٣٪ عام ٢٠٠٩. يعني ذلك ان محكمة العدل العليا لم تستطع الفصل في جميع القضايا الواردة خلال السنة، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة زيادة مطردة.

جدول رقم (١٩) عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

السنة	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٧	٢١٢	١٩٥	٤٠٧	١٨٥	٢٢٢	٩٤,٩	٤٥,٥
٢٠٠٨	٢٢٢	٤٧٧	٦٩٩	٣١٠	٣٨٩	٦٥,٠	٤٤,٣
٢٠٠٩	٣٨٩	٨٩٧	١٢٨٦	٦٥٨	٦٢٨	٧٣,٤	٥١,٢

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة العدل العليا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

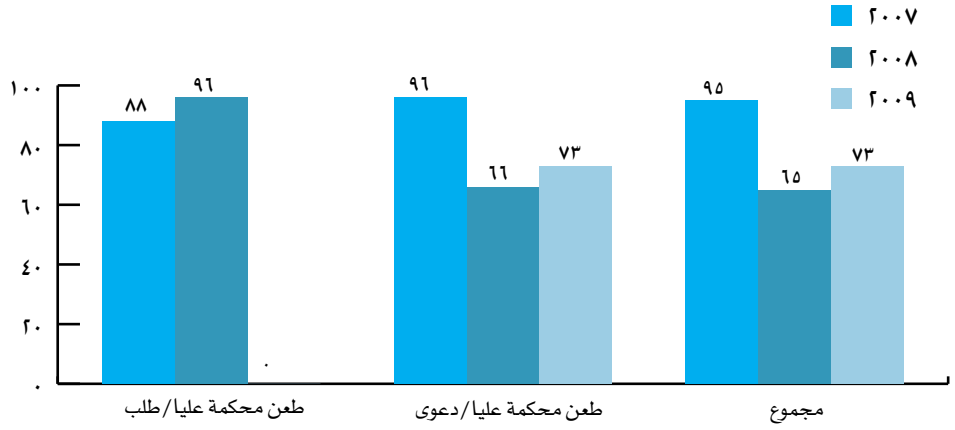

خامسا: التطور في أداء المحكمة العليا:

ارتفع عدد القضايا الواردة للمحكمة العليا من ١٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣ قضية عام ٢٠٠٨ انخفضت إلى ٢٥ قضية في العام ٢٠٠٩. بلغت نسبة الفصل في القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ حوالي ٧٧٪ ارتفعت

إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ٧٦٪ في العام ٢٠٠٩. استطاعت المحكمة الفصل في جميع القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ على الطلبات الدستورية وقضايا طعن الطلب.

جدول رقم (٢٠) عدد القضايا المدورة والواردة في المحكمة العليا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

السنة	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٧	٨	١٧	٢٥	١٣	١٢	٧٦,٥	٥٢,٠
٢٠٠٨	١٢	٣٣	٤٥	٢٩	١٦	٨٧,٩	٦٤,٤
٢٠٠٩	١٦	٢٥	٤١	١٩	٢٢	٧٦,٠	٤٦,٣

سادسا: التطور في أداء محكمة النقض:

زاد عدد القضايا الواردة لمحكمة النقض زيادة مطردة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد ارتفعت من ٢١٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٤٤٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٦٧٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢١٨٪. رافق ذلك ارتفاعا مطردا في نسبة الفصل في القضايا من ٣٥٤ قضية إلى عام ٢٠٠٧ إلى ٤١٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٩٤ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٨٪. ان الزيادة في عدد القضايا المفصولة قد فاق عدد القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ بلغت نسبة الفصل في القضايا لهذا العام ١٦٦٪، انخفضت نسبة الفصل إلى ٩٣٪ عام ٢٠٠٨ والى ٨٨٪ عام ٢٠٠٩ مما يعني زيادة القضايا المدورة بنسبة ٤٩٪ من مجموع القضايا المدورة.

جدول رقم (٢١) عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة النقض حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٧	حقوق	٢٥٣	١٦٣	٤١٦	٢٨١	١٣٥	١٧٢,٤	٦٧,٥
	جزاء	٢٨	٥٠	٧٨	٧٣	٥	١٤٦	٩٣,٦
	المجموع	٢٨١	٢١٣	٤٩٤	٣٥٤	١٤٠	١٦٦,٢	٧١,٧
٢٠٠٨	طلبات حقوق	١٣٥	٣٩١	٥٢٦	٣٦٦	١٦٠	٩٣,٦	٦٩,٦
	طلبات جزاء	٥	٥٧	٦٢	٥٢	١٠	٩١,٢	٨٣,٩
	المجموع	١٤٠	٤٤٨	٥٨٨	٤١٨	١٧٠	٩٣,٣	٧١,١
٢٠٠٩	طلبات حقوق	١٦٠	٥٤٦	٧٠٦	٥٠٢	٢٠٤	٩١,٩	٧١,١
	طلبات جزاء	١٠	١٣٢	١٤٢	٩٢	٥٠	٦٩,٧	٦٤,٨
	المجموع	١٧٠	٦٧٨	٨٤٨	٥٩٤	٢٥٤	٨٧,٦	٧٠,٠

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة النقض للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

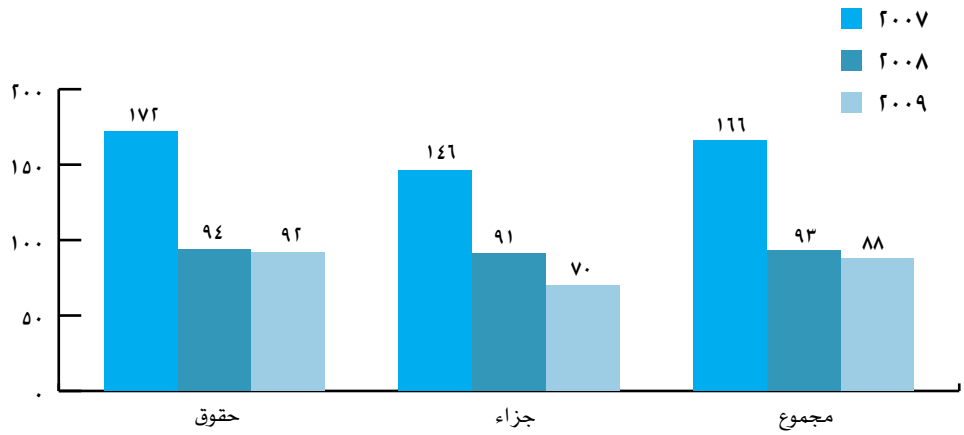

سابعا: التطور في أداء محكمة استئناف رام الله:

انخفض عدد القضايا الواردة لمحكمة الاستئناف التي مقرها رام الله باطراد من ٢١٦٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٥٥٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٧٦٨ قضية عام ٢٠٠٩. رافق ذلك انخفاضا" في عدد القضايا المفصولة من ٢٠٥٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٦٠٥ قضايا عام ٢٠٠٨ والى ١٦٠١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض ٢٢٪.

تجدر الإشارة الى ان نسبة الزيادة في الفصل في القضايا لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة في السنوات الثلاث، فقد بلغت نسبة الفصل عام ٢٠٠٧ حوالي ٩٥٪ من مجموع القضايا الواردة ارتفعت النسبة إلى ١٠٣٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض الى ٩١٪ عام ٢٠٠٩، مما يعني إن القضايا المدورة قد ازدادت بنسبة ٣٣٪ من مجموع القضايا المدورة عام ٢٠٠٩.

بالتدقيق في نوع القضايا الواردة لمحكمة الاستئناف نجد ان قضايا التنفيذ تشكل أكثر من نصف القضايا الواردة عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ ونسبتها ٦٠٪ و٥٢٪ من مجموع القضايا الواردة على التوالي. كما ان قضايا الإجراء هي التي أخذت الأولوية في الفصل فيها، حيث بلغت نسبة الفصل في قضايا الإجراء ١٠١٪ من القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ونسبة ٩٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ١٠٤٪ عام ٢٠٠٩. انخفض عدد قضايا الاستئناف الحقوقي الواردة خلال السنوات قيد الدراسة من ٨٣٦ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٦٤ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٥٥٦ قضية عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة الفصل في هذا النوع من القضايا ٨٧٪ عام ٢٠٠٧ والى ١٢٦٪ عام ٢٠٠٨ والى ٧٤٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٩. وما ينطبق على قضايا استئناف مدني ينطبق أيضا على قضايا استئناف جزائي.

جدول رقم (٢٢) عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف رام الله حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

السنة	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٧	استئناف جزاء	١٠٠	٦٦٠	٧٦٠	٦٥٦	١٠٤	٩٩,٤	٨٦,٣
	استئناف مدني	٣٢٦	٨٣٦	١١٦٢	٧٢٩	٤٣٣	٨٧,٢	٦٢,٧
	استئناف تنفيذ	٢٣	٦٦٨	٦٩١	٦٧٢	١٩	١٠٠,٦	٩٧,٣
	المجموع	٤٤٩	٢١٦٤	٢٦١٣	٢٠٥٧	٥٥٦	٩٥,١	٧٨,٧
٢٠٠٨	استئناف جزاء	١٠٤	٢٥٩	٣٦٣	٢٣٧	١٢٦	٩١,٥	٦٥,٣
	استئناف مدني	٤٣٣	٣٦٤	٧٩٧	٤٦٠	٣٣٧	١٢٦,٤	٥٧,٧
	استئناف تنفيذ	١٩	٩٣٠	٩٤٩	٩٠٨	٤١	٩٧,٦	٩٥,٧
	المجموع	٥٥٦	١٥٥٣	٢١٠٩	١٦٠٥	٥٠٤	١٠٣,٣	٧٦,١
٢٠٠٩	استئناف جزاء	١٢٦	٢٩٩	٤٢٥	٢٣٧	١٨٨	٧٩,٣	٥٥,٨
	استئناف مدني	٣٣٧	٥٥٦	٨٩٣	٤١٢	٤٨١	٧٤,١	٤٦,١
	استئناف تنفيذ	٤١	٩١٣	٩٥٤	٩٥٢	٢	١٠٤,٣	٩٩,٨
	المجموع	٥٠٤	١٧٦٨	٢٢٧٢	١٦٠١	٦٧١	٩٠,٦	٧٠,٥

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة استئناف رام الله للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

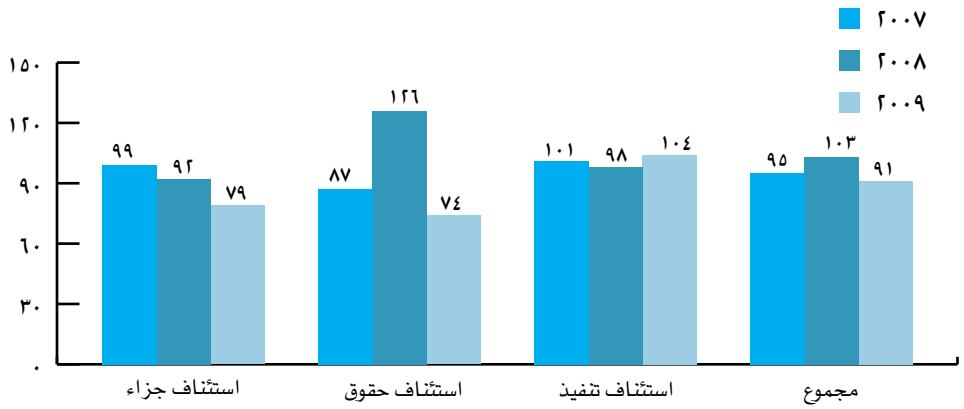

ثامنا: التطور في أداء محكمة استئناف القدس:

ارتفع عدد القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس من ٩٣٤ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٤٨ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٢٪. أعلى نسبة زيادة للقضايا الواردة كانت لقضايا استئناف تنفيذ فقد زادت من ٣٢٦ قضية عام ٢٠٠٨ إلى ٥٧٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧٥٪. انخفضت نسبة قضايا استئناف مدني الواردة ٢١٪ واستئناف جزاء انخفضت بنسبة ١٦٪.

ارتفعت نسبة الفصل في قضايا الاستئناف من ٦٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٩، لكن نسبتي الفصل لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة خلال السنة مما يؤدي إلى تراكم المزيد من القضايا للسنوات القادمة. أعلى نسبة فصل كانت للقضايا المتعلقة باستئناف تنفيذ فقد بلغت نسبة الفصل ٩٦٪ عام ٢٠٠٨ ونسبة ٩٠٪ عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٣) عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

السنة	نوع القضايا	مدور الشهر السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للشهر القادم	نسبة المفصول/ الوارد	نسبة المفصول/ مجموع المدور والوارد
٢٠٠٨	استئناف جزاء	٠	١٣٥	١٣٥	٩١	٤٤	٦٧,٤	٦٧,٤
	استئناف مدني	٠	٤٧٣	٤٧٣	٢٢٩	٢٤٤	٤٨,٤	٤٨,٤
	استئناف اجراء	٠	٣٢٦	٣٢٦	٣١٣	١٣	٩٦,٠	٩٦,٠
	المجموع	٠	٩٣٤	٩٣٤	٦٣٣	٣٠١	٦٧,٨	٦٧,٨
٢٠٠٩	استئناف جزاء	٤٤	١١٣	١٥٧	٧٣	٨٤	٦٤,٦	٤٦,٥
	استئناف مدني	٢٤٤	٣٧٦	٦٢٠	٢٦٥	٣٥٥	٧٠,٥	٤٢,٧
	استئناف اجراء	١٣	٥٥٩	٥٧٢	٥٠١	٧١	٨٩,٦	٨٧,٦
	المجموع	٣٠١	١٠٤٨	١٣٤٩	٨٣٩	٥١٠	٨٠,١	٦٢,٢

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في محكمة استئناف القدس للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

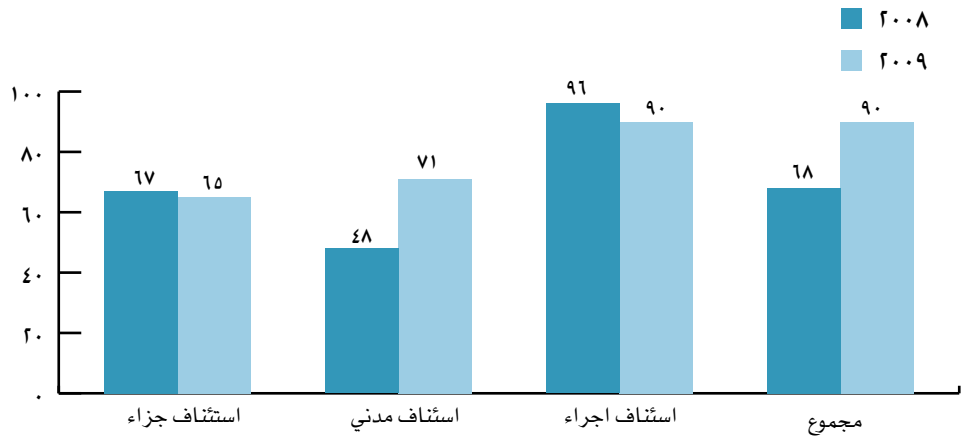

تاسعا: التطور في أداء دوائر التنفيذ:

١. التطور في أداء دوائر التنفيذ بشكل عام:

بشكل عام ارتفع عدد القضايا الواردة لدوائر التنفيذ ارتفاعا مطردا، فقد تضاعف عدد القضايا الواردة خلال الفترة قيد الدراسة فقد ارتفع العدد من ٦٢٧٠ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٦٨٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٥١٢٥ قضية عام ٢٠٠٩. في نفس الوقت ارتفع عدد القضايا المفصولة من ٤٦٠١ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٩٢٩١ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٧٨٨٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٧١٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. لكن الزيادة في عدد القضايا الواردة قد فاقت الزيادة في عدد القضايا المفصولة فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة ٧٣٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض إلى ٥٢٪ عام ٢٠٠٩. عدم مواكبة فصل القضايا الزيادة في القضايا الواردة ادى إلى زيادة في القضايا المدورة عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.ففيما يلي أهم التطور في القضايا الواردة والمفصولة حسب نوعها:

١,١. الاعلامات الحقوقية:

تحظى الاعلامات الحقوقية الواردة لدوائر التنفيذ بالنصيب الأكبر في القضايا الواردة خلال السنوات الثلاث. ارتفع عدد الاعلامات الحقوقية الواردة من ٥٤٢٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٩٤٩٨ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٣٥٦٧ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٥٠٪ لتشكل أعلى نسبة زيادة بالمقارنة مع القضايا الأخرى. ارتفعت نسبة الفصل في هذا النوع من القضايا من ٧٦٪ من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٧ إلى ٨٠٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض الى٥١٪ عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة بنسبة ٢٦٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا الواردة والمدورة ٢١٪ فقط عام ٢٠٠٩.

١,٢. الاعلامات الشرعية:

ارتفع عدد الاعلامات الشرعية الواردة لدوائر التنفيذ من ٨٣٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٥٤ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٢٨٢ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٤٪. لم تواكب الزيادة في الفصل في هذا النوع من القضايا الزيادة في عدد القضايا الواردة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، اما في عام ٢٠٠٨ تم الفصل فيما يعادل القضايا الواردة ونسبة ٥٪ من المدورة من السنوات السابقة. فقد بلغت نسبة الفصل ٥٢٪ عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ١٢٥٪ عام ٢٠٠٨ وعادت إلى الانخفاض إلى ٦٣٪ عام ٢٠٠٩ لتبلغ نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع القضايا الواردة والمدورة ١٤٪ فقط عام ٢٠٠٩.

١,٣. الاعلامات المحكوم بها لصالح الخزينة:

شكل هذا النوع من القضايا نسبة ٥٪ فقط من مجموع القضايا المدورة لدوائر التنفيذ عام ٢٠٠٩. ان الغالبية العظمى من هذه القضايا هي مدورة من السنوات السابقة وقد بلغ عددها عام ٢٠٠٧ حوالي ١٦٦٣ قضية انخفضت إلى ١٥٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٣٤٥ قضية عام ٢٠٠٩. ان غالبية القضايا المفصولة كانت من القضايا المدورة بسبب قلة عدد القضايا الواردة خلال السنة فلم تتجاوز ١٠ قضايا عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ١٣٦ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٧٦ قضية عام ٢٠٠٩.

جدول (٢٤) عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة
اعلامات حقوقية	٢٠٠٧	١٦٥٣٦	٥٤٢٥	٢١٩٦١	٤١٣٤	١٧٩٥٦	٧٦,٢	١٨,٨
	٢٠٠٨	١٧٩٥٦	٩٤٩٨	٢٧٤٥٤	٧٦٢٤	١٩٥٦٩	٨٠,٣	٢٧,٨
	٢٠٠٩	١٩٥٦٩	١٣٥٦٧	٣٣١٣٦	٦٩٠٠	٢٦٣٠٩	٥٠,٩	٢٠,٨
اعلامات شرعية	٢٠٠٧	٤٦٦٠	٨٣٤	٥٤٩٤	٤٣٥	٤٧٨٣	٥٢,٢	٧,٩
	٢٠٠٨	٤٧٨٣	١٠٥٤	٥٨٣٧	١٣١٦	٤٥٢١	١٢٤,٩	٢٢,٥
	٢٠٠٩	٤٥٢١	١٢٨٢	٥٨٠٣	٨١١	٤٩٧٩	٦٣,٣	١٤,٠
سندات عدل	٢٠٠٧	٤٩	١	٥٠	٢	٤٦	٢٠٠,٠	٤,٠
	٢٠٠٨	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٠,٠	٠,٠
	٢٠٠٩	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٠,٠	٠,٠
اعلامات خزينة	٢٠٠٧	١٦٦٣	١٠	١٦٧٣	٣٠	١٥٥٩	٣٠٠,٠	١,٨
	٢٠٠٨	١٥٥٩	١٣٦	١٦٩٥	٣٥١	١٣٤٤	٢٥٨,١	٢٠,٧
	٢٠٠٩	١٣٤٥	٢٧٦	١٦٢١	١٧٨	١٤٤٣	٦٤,٥	١١,٠
الاجمالي	٢٠٠٧	٢٢٩٠٨	٦٢٧٠	٢٩١٧٨	٤٦٠١	٢٤٣٤٤	٧٣,٤	١٥,٨
	٢٠٠٨	٢٤٣٤٤	١٠٦٨٨	٣٥٠٣٢	٩٢٩١	٢٥٤٨٠	٨٦,٩	٢٦,٥
	٢٠٠٩	٢٥٤٨١	١٥١٢٥	٤٠٦٠٦	٧٨٨٩	٣٢٧٧٧	٥٢,٢	١٩,٤

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

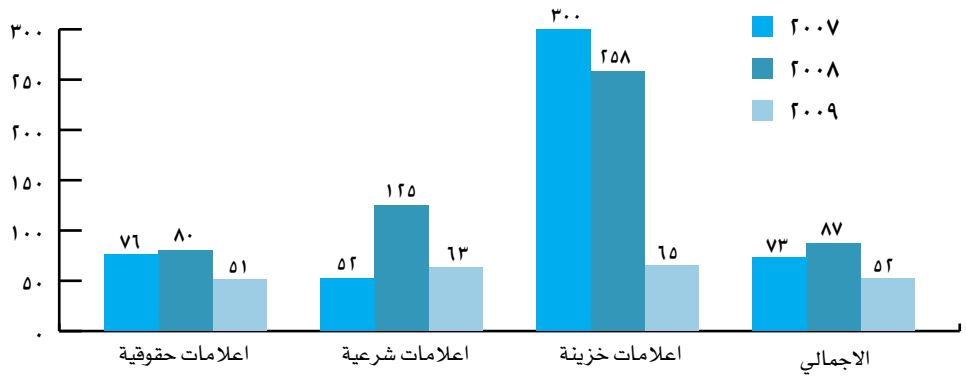

٢. التطور في أداء دوائر التنفيذ حسب مناطق الدوائر:

تم ترتيب دوائر التنفيذ حسب نسبة الفصل في القضايا من مجموع القضايا الواردة. يتضح من الجدول ان النسبة المتوسطة في الفصل في القضايا قد بلغت ٥٤٪ من مجموع القضايا الواردة. مما يعني ان غالبية دوائر التنفيذ لم تستطع الفصل في جميع القضايا الواردة إليها مما يؤدي إلى زيادة القضايا المدورة باطراد. فيما يلي أهم النتائج حسب دوائر التنفيذ:

- يتضح من الجدول أن دائرة تنفيذ أريحا هي الدائرة الوحيدة التي استطاعت أن تفصل بما يعادل جميع القضايا الواردة إليها ونسبة ٣٪ من مجموع القضايا المدورة.
- تراوحت نسبة الفصل في القضايا من مجموع القضايا الواردة عام ٢٠٠٩ ما بين ١١٢٪ كأعلى نسبة فصل في دائرة تنفيذ أريحا تليها دائرة تنفيذ قلقيلية بنسبة ٨٥٪، وأدنى نسبة فصل في دائرة تنفيذ نابلس وجنين والنسبة ٤٠٪.
- ثلاث دوائر التنفيذ تقع فوق المتوسط العام والبالغ ٥٢٪ في الفصل في القضايا من مجموع القضايا الواردة وهي: أريحا ١١٢٪، قلقيلية ٨٥٪، رام الله ٦٩٪.
- باقي دوائر التنفيذ وعددها خمس دوائر والتي تنخفض فيها نسبة الفصل إلى دون المستوى العام وهي مرتبة كما يلي: بيت لحم ٤٩٪ الخليل وطولكرم ٤٥٪، نابلس وجنين ٤٠٪.
- شهدت دائرة تنفيذ رام الله أعلى عدد في القضايا الواردة خلال سنة ٢٠٠٩ بلغ عدد القضايا الواردة اليها ٢٧٥٤ قضية لتشكل نسبة ١٨٪ من مجموع القضايا الواردة، تليها دائرة تنفيذ نابلس ونسبتها ١٧٪. أدنى عدد قضايا واردة إلى دائرة تنفيذ أريحا ونسبتها لا تتجاوز ٣٪ من مجموع القضايا الواردة تليها دائرة سلفيت بنفس النسبة تقريبا.

جدول رقم (٢٥): نسب القضايا المدورة والواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر للاعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

دوائر التنفيذ	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة
أريحا	٨٧,٢	٢٧,٥	٨٨,٠	٢٤,٠	١١٢,٣	٢٣,٢
قلقيلية	٤٨,٩	١٦,٦	٤٥,٩	١٥,٨	٨٥,٢	٢٧,٦
رام الله	٥٢,١	٨,١	٢٦١,٠	٥٣,٨	٦٩,١	٢٨,٠
بيت لحم	٨٠,٨	١٨,٢	٥٠,١	١١,٨	٤٨,٥	١٢,٥
الخليل	٥٢,٢	١٣,٢	٥١,٤	١٦,٤	٤٥,٠	١٩,٠
طولكرم	١٨٥,٣	٣٩,٣	٧٥,١	٣٤,٥	٤٤,٦	٢٣,٠
جنين	٤١,٥	٦,٢	٤٠,١	١١,٨	٤٠,٠	١٢,٧
نابلس	٢٧,٢	٧,٥	٣٠,٨	١٢,٩	٣٩,٨	١٥,٩
المجموع	٧٣,٤	١٥,٨	٨٦,٩	٢٦,٥	٥٢,٢	١٩,٤

نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

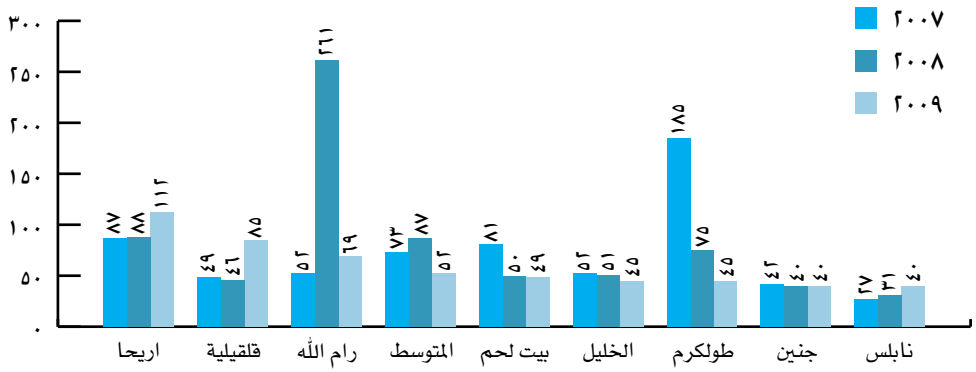

جدول رقم (٢٦): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

دوائر التنفيذ	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	١٤٣٧	٦٦٢	٢٠٩٩	٥٧٧	١٥٢٢	١٥٢٢	٥٦٩	٢٠٩١	٥٠١	١٥٩٠	١٥٩٠	٤١٣	٢٠٠٣	٤٦٤	١٥٣٩
الخليل	١٨٧٦	٦٣٤	٢٥١٠	٣٣١	٢١٧٩	٢١٧٩	١٠٢٤	٣٢٠٣	٥٢٦	٢٦٧٧	٢٦٧٧	١٩٥٤	٤٦٣١	٨٨٠	٣٧٥١
طولكرم	٣١٦٥	٨٥٣	٤٠١٨	١٥٨١	٢٢٠٤	٢٢٠٤	١٨٧٦	٤٠٨٠	١٤٠٩	٢٦٧١	٢٦٧١	٢٨٣٠	٥٥٠١	١٢٦٣	٤٢٣٨
نابلس	٢٠٨٨	٧٩١	٢٨٧٩	٢١٥	٢٦٦٤	٢٦٦٤	١٩٢٣	٤٥٨٧	٥٩٣	٣٩٩٤	٣٩٩٤	٢٦٦٨	٦٦٦٢	١٠٦٢	٥٦٠٠
بيت لحم	٣٠٣١	٨٧٩	٣٩١٠	٧١٠	٣٢٠٠	٣٢٠٠	٩٩١	٤١٩١	٤٩٦	٣٤٣٤	٣٤٣٤	١١٩٠	٤٦٢٤	٥٧٧	٤٠٤٧
قلقيلية	١١٧٩	٦٠٥	١٧٨٤	٢٩٦	١٤٨٨	١٤٨٨	٧٧٧	٢٢٦٥	٣٥٧	١٩٠٨	١٩٠٨	٩١٣	٢٨٢١	٧٧٨	٢٠٤٣
جنين	٣٧٤٠	٦٦٣	٤٤٠٣	٢٧٥	٤١٢٨	٤١٢٨	١٧٢٠	٥٨٤٨	٦٩٠	٥١٥٨	٥١٥٨	٢٤٠٣	٧٥٦١	٩٦١	٦٥٣٠
رام الله	٦٣٩٢	١١٨٣	٧٥٧٥	٦١٦	٦٩٥٩	٦٩٥٩	١٨٠٨	٨٧٦٧	٤٧١٩	٤٠٤٨	٤٠٤٩	٢٧٥٤	٦٨٠٣	١٩٠٤	٥٠٢٩
المجموع	٢٢٩٠٨	٦٢٧٠	٢٩١٧٨	٤٦٠١	٢٤٣٤٤	٢٤٣٤٤	١٠٦٨٨	٣٥٠٣٢	٩٢٩١	٢٥٤٨٠	٢٥٤٨١	١٥١٢٥	٤٠٦٠٦	٧٨٨٩	٣٢٧٧٧

جدول رقم (٢٧): عدد القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
أريحا	اعلامات حقوقية	١٠٦٥	٦٣٤	١٦٩٩	٥٤٠	١١٥٩	١١٥٩	٥٢٠	١٦٧٩	٤٨٦	١١٩٣	١١٩٣	٣٥٤	١٥٤٧	٤٠٢	١١٤٥
	اعلامات شرعية	١٧٨	٢٨	٢٠٦	٩	١٩٧	١٩٧	٤٨	٢٤٥	١٠	٢٣٥	٢٣٥	٥٩	٢٩٤	٥٩	٢٣٥
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	١٩٤	٠	١٩٤	٢٨	١٦٦	١٦٦	١	١٦٧	٥	١٦٢	١٦٢	٠	١٦٢	٣	١٥٩
الخليل	اعلامات حقوقية	١٤٠٨	٥٣٥	١٩٤٣	٢٩٣	١٦٥٠	١٦٥٠	٩٢٩	٢٥٧٩	٤٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩٠	١٨١١	٣٩٠١	٨٣٩	٣٠٦٢
	اعلامات شرعية	١٩٣	٩٧	٢٩٠	٣٨	٢٥٢	٢٥٢	٩٥	٣٤٧	٣٧	٣١٠	٣١٠	١٤٣	٤٥٣	٤٠	٤١٣
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٢٧٥	٢	٢٧٧	٠	٢٧٧	٢٧٧	٠	٢٧٧	٠	٢٧٧	٢٧٧	٠	٢٧٧	١	٢٧٦
طولكرم	اعلامات حقوقية	١٩٦٢	٧٢٣	٢٦٨٥	١٣٨٢	١٤٣٢	١٤٣٢	١٦٣١	٣٠٦٣	١١٤٢	١٩٢١	١٩٢١	٢٤٢٩	٤٣٥٠	١١٠٩	٣٢٤١
	اعلامات شرعية	٩٢٥	١٣٠	١٠٥٥	١٩٩	٥٨٠	٥٨٠	١٥٥	٧٣٥	٢١٩	٥١٦	٥١٦	٢١٤	٧٣٠	٥٧	٦٧٣

يتبع الجدول السابق

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
طولكرم	سندات عدل	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٢٧٦	٠	٢٧٦	٠	١٩٢	١٩٢	٩٠	٢٨٢	٤٨	٢٣٤	٢٣٤	١٨٧	٤٢١	٩٧	٣٢٤
نابلس	اعلامات حقوقية	١٥٧٥	٦٣٣	٢٢٠٨	١٧٠	٢٠٣٨	٢٠٣٨	١٧١٧	٣٧٥٥	٥١٦	٣٢٣٩	٣٢٣٩	٢٤١١	٥٦٥٠	٩٦٩	٤٦٨١
	اعلامات شرعية	٤٣٩	١٥٧	٥٩٦	٤٥	٥٥١	٥٥١	٢٠٥	٧٥٦	٧٦	٦٨٠	٦٨٠	٢٤٠	٩٢٠	٧٨	٨٤٢
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٧٤	١	٧٥	٠	٧٥	٧٥	١	٧٦	١	٧٥	٧٥	١٧	٩٢	١٥	٧٧
بيت لحم	اعلامات حقوقية	٢٦٠٢	٨٢٢	٣٤٢٤	٦٩٩	٢٧٢٥	٢٧٢٥	٩٢٠	٣٦٤٥	٤٧٠	٢٩١٤	٢٩١٤	١٠٨٠	٣٩٩٤	٥٤٠	٣٤٥٤
	اعلامات شرعية	٢٨٩	٥٧	٣٤٦	١١	٣٣٥	٣٣٥	٧١	٤٠٦	٢٦	٣٨٠	٣٨٠	١١٠	٤٩٠	٣٦	٤٥٤
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	١٤٠	٠	١٤٠	٠	١٤٠	١٤٠	٠	١٤٠	٠	١٤٠	١٤٠	٠	١٤٠	١	١٣٩
قلقيلية	اعلامات حقوقية	٩٨٧	٥١٩	١٥٠٦	٢٦٢	١٢٤٤	١٢٤٤	٦٢٩	١٨٧٣	٣٠٣	١٥٧٠	١٥٧٠	٨١٤	٢٣٨٤	٧١٤	١٦٧٠

يتبع الجدول السابق

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
قلقيلية	اعلامات شرعية	١٧١	٨٦	٢٥٧	٣٤	٢٢٣	٢٢٣	١٢٦	٣٤٩	٣٣	٣١٦	٣١٦	٩٠	٤٠٦	٥٢	٣٥٤
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٢١	٠	٢١	٠	٢١	٢١	٢٢	٤٣	٢١	٢٢	٢٢	٩	٣١	١٢	١٩
جنين	اعلامات حقوقية	٢٦٣٩	٥٥٠	٣١٨٩	٢٤٥	٢٩٤٤	٢٩٤٤	١٥٩٥	٤٥٣٩	٦٥٦	٣٨٨٣	٣٨٨٣	٢٢٠٢	٦٠٨٥	٩٠٤	٥١٢٤
	اعلامات شرعية	١٠٠٨	١٠٨	١١١٦	٢٨	١٠٨٨	١٠٨٨	١٢٥	١٢١٣	٣٤	١١٧٩	١١٧٩	١٨٨	١٣٦٧	٥٧	١٢٩٧
	سندات عدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	اعلامات للخزينة	٩٣	٥	٩٨	٢	٩٦	٩٦	٠	٩٦	٠	٩٦	٩٦	١٣	١٠٩	٠	١٠٩
رام الله	اعلامات حقوقية	٤٢٩٨	١٠٠٩	٥٣٠٧	٥٤٣	٤٧٦٤	٤٧٦٤	١٥٥٧	٦٣٢١	٣٥٦٢	٢٧٥٩	٢٧٥٩	٢٤٦٦	٥٢٢٥	١٤٢٣	٣٩٣٢
	اعلامات شرعية	١٤٥٧	١٧١	١٦٢٨	٧١	١٥٥٧	١٥٥٧	٢٢٩	١٧٨٦	٨٨١	٩٠٥	٩٠٥	٢٣٨	١١٤٣	٤٣٢	٧١١
	سندات عدل	٤٧	١	٤٨	٢	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦
	اعلامات للخزينة	٥٩٠	٢	٥٩٢	٠	٥٩٢	٥٩٢	٢٢	٦١٤	٢٧٦	٣٣٨	٣٣٩	٥٠	٣٨٩	٤٩	٣٤٠

يتبع الجدول السابق

دوائر التنفيذ	نوع القضايا	٢٠٠٧					٢٠٠٨					٢٠٠٩				
		مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	المدور والوارد	مفصول	المدور للسنة القادمة
المجموع العام	اعلامات حقوقية	١٦٥٣٦	٥٤٢٥	٢١٩٦١	٤١٣٤	١٧٩٥٦	١٧٩٥٦	٩٤٩٨	٢٧٤٥٤	٧٦٢٤	١٩٥٦٩	١٩٥٦٩	١٣٥٦٧	٣٣١٣٦	٦٩٠٠	٢٦٣٠٩
	اعلامات شرعية	٤٦٦٠	٨٣٤	٥٤٩٤	٤٣٥	٤٧٨٣	٤٧٨٣	١٠٥٤	٥٨٣٧	١٣١٦	٤٥٢١	٤٥٢١	١٢٨٢	٥٨٠٣	٨١١	٤٩٧٩
	سندات عدل	٤٩	١	٥٠	٢	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦	٤٦	٠	٤٦	٠	٤٦
	اعلامات للخزينة	١٦٦٣	١٠	١٦٧٣	٣٠	١٥٥٩	١٥٥٩	١٣٦	١٦٩٥	٣٥١	١٣٤٤	١٣٤٥	٢٧٦	١٦٢١	١٧٨	١٤٤٣
	المجموع	٢٢٩٠٨	٦٢٧٠	٢٩١٧٨	٤٦٠١	٢٤٣٤٤	٢٤٣٤٤	١٠٦٨٨	٣٥٠٣٢	٩٢٩١	٢٥٤٨٠	٢٥٤٨١	١٥١٢٥	٤٠٦٠٦	٧٨٨٩	٣٢٧٧٧

عاشرا: دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس:

١. القضايا المستأنفة بشكل عام:

ترد إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية والى محكمتي رام الله والقدس العديد من القضايا التي تم الفصل فيها في محاكم الصلح ومحاكم البداية في الضفة الغربية لقضايا مدنية وجزائية كقضايا استئناف لم تقنع المتقاضين بعدالة الأحكام الصادرة بحقهم في محاكم الصلح والبداية. حيث ان محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي رام الله والقدس هي أعلى درجة وتقوم بالفصل في القضايا المستأنفة الواردة إليها من محاكم الصلح والبداية.

يبين الجدول التالي ان عدد القضايا المستأنفة الواردة إلى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي رام الله والقدس قد ارتفع ارتفاعا مطردا خلال السنوات قيد الدراسة من ٤٩٤ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٨٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٣٩٨٤ قضية عام ٢٠٠٩ فقد تضاعف عدد القضايا المستأنفة أكثر من سبع مرات عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. ويمكن ان يعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة والمطردة في عدد القضايا التي تم الفصل فيها فقد تضاعف عددها عام ٢٠٠٩ بحوالي أربع أضعاف بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ازدياد عدم قناعة المتقاضين بدقة الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح والبداية للقضايا المدنية والجزائية.

غالبية القضايا المستأنفة قد رد استئنافها فقد ارتفعت نسبة القضايا التي ردت من ٦٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨١٪ في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بالتالي انخفضت نسبة القضايا التي تم قبول استئنافها من ٣٨٪ إلى ١٨٪ خلال الفترة نفسها. عدد قليل من القضايا تم تعديل القرار المستأنف لا تتجاوز ١٪.

فيما يلي عدد القضايا المستأنفة حسب المحكمة ونوع القضايا (مدنية وجزائية):

جدول رقم (٢٨): دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في محاكم الضفة الغربية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس للقضايا المحولة إليها من مختلف المحاكم حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعديل القرار المستأنف	٠	١٨	٤٥	٠,٠	٠,٨	١,١
رد الاستئناف	٣٠٧	١٧٧٩	٣٢٣٢	٦٢,١	٨١,٤	٨١,١
قبول الاستئناف	١٨٧	٣٨٨	٧٠٧	٣٧,٩	١٧,٨	١٧,٧
المجموع	٤٩٤	٢١٨٥	٣٩٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٢. دقة الأحكام في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية:

تختلف نسب دقة الأحكام من سنة إلى أخرى في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية، سواء في الفصل في القضايا المدنية أو في القضايا الجزائية. فيما يلي أهم النتائج:

- ارتفع عدد القضايا المدنية المفصولة لدى محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية من ٤٨ قضية عام ٢٠٠٧ الى ٩٣ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٦٠ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٢٣٣٪. غالبية القضايا المفصولة قد تم فيها رد الاستئناف، بلغت نسبة القضايا التي ردت ٧٩٪ عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٨٣٪ عام ٢٠٠٨ انخفضت إلى ٦٨٪ عام ٢٠٠٩. ارتفعت نسبة قبول الاستئناف من ٢١٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٩.
- انخفض عدد القضايا الجزائية المفصولة لدى المحكمة من ١٢٤ قضية عام ٢٠٠٧ الى ٧٤ قضية عام ٢٠٠٨ وعاد العدد للارتفاع الى ٣٥٣ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٨٥٪ عن عام ٢٠٠٧. غالبية القضايا الجزائية المفصولة قد تم فيها رد الاستئناف، بلغت نسبة القضايا التي ردت ٨٤٪ عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة إلى ٧٢٪ عام ٢٠٠٨ وإلى ٧٠٪ عام ٢٠٠٩. ارتفعت نسبة قبول الاستئناف من ١٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ٣٠٪ عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢٩): دقة الأحكام في محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٣٨	٧٧	١٠٩	٧٩,٢	٨٢,٨	٦٨,١
	قبول الاستئناف	١٠	١٦	٥١	٢٠,٨	١٧,٢	٣١,٩
	المجموع	٤٨	٩٣	١٦٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	١٠٤	٥٣	٢٤٧	٨٣,٩	٧١,٦	٧٠,٠
	قبول الاستئناف	٢٠	٢١	١٠٦	١٦,١	٢٨,٤	٣٠,٠
	المجموع	١٢٤	٧٤	٣٥٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

رد الاستئناف: اعتبار الدعوى كان لم تكن، إلغاء القرار المستأنف ترك الاستئناف، رد الاستئناف شطب القرار أو فسخه أو إسقاطه.

قبول الاستئناف: تصديق القرار المستأنف، قبول او مصالحة.

٣. دقة الأحكام في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية:

فيما يلي أهم النتائج التي يبينها الجدول التالي:

- ارتفع عدد القضايا المدنية المفصولة لدى محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية من ٣٨ قضية عام ٢٠٠٧ الى ١٤٥ قضية عام ٢٠٠٨ والى ١٩٩ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٢٤٪. حوالي ثلاث ارباع القضايا المفصولة عام ٢٠٠٧ قد تم فيها قبول الاستئناف، انخفضت النسبة الى ٧١٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت النسبة انخفاضها إلى ٤٧٪ عام ٢٠٠٩. بالمقابل تم انخفاض نسبة رد الاستئناف من ٢٤٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ والى ٥٢٪ عام ٢٠٠٩.
- ارتفع عدد القضايا الجزائية المفصولة لدى المحكمة ارتفاعا مطردا من ١٦٣ قضية عام ٢٠٠٧ الى ٢٤٢ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٤٨١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٩٥٪ عن عام ٢٠٠٧. حوالي ثلث القضايا الجزائية المفصولة قد تم فيها رد الاستئناف عام ٢٠٠٧ والنسبة ٣٧٪، في حين أكثر من ثلاث ارباع القضايا ٧٨٪ و٧٩٪ قد رد استئنافها في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٠): دقة الأحكام في محكمة بداية نابلس بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	١	٢	٠,٠	٠,٧	١,٠
	رد الاستئناف	٩	٤١	١٠٤	٢٣,٧	٢٨,٣	٥٢,٣
	قبول الاستئناف	٢٩	١٠٣	٩٣	٧٦,٣	٧١,٠	٤٦,٧
	المجموع	٣٨	١٤٥	١٩٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٦٠	١٨٩	٣٨٢	٣٦,٨	٧٨,١	٧٩,٤
	قبول الاستئناف	١٠٣	٥٣	٩٩	٦٣,٢	٢١,٩	٢٠,٦
	المجموع	١٦٣	٢٤٢	٤٨١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

رد الاستئناف: اعتبار الدعوى كان لم تكن، إلغاء القرار المستأنف ترك الاستئناف، رد الاستئناف، ترك الاستئناف، شطب القرار أو فسخه أو إسقاطه، إعادة لمحكمة الموضوع،

قبول الاستئناف: تصديق القرار المستأنف، قبول او مصالحة، التصديق على قبول المصالحة، انقضاء الخصومة، إعلان براءة المستأنف، إخلاء سبيل، الحبس، تحويل الحبس إلى غرامة، التصديق على إخلاء السبيل، عدم ملاحقة المستأنف ضده من التهمة.

٤. دقة الأحكام في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية:

حوالي ثلثي القضايا المدنية المفصولة في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية تم رد قرار الاستئناف عام ٢٠٠٩ في حين ان ٨٧٪ قد رد استئنافها عام ٢٠٠٨ ونصف القضايا عام ٢٠٠٧.

بالنسبة للقضايا الجزائية الغالبية العظمى من قرارات الاستئناف قد ردت في السنوات الثلاث قيد الدراسة. بلغت نسبة رد الاستئناف عام ٢٠٠٧ ٨٨٪ وعامي ٢٠٠٨ √ ٢٠٠٩ بلغت ٨١٪.

جدول رقم (٣١): دقة الأحكام في محكمة بداية جنين بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	١	٠	٠	٣,٠
	رد الاستئناف	١	٢٠	٢١	٥٠	٨٧	٦٧,٧
	قبول الاستئناف	١	٣	١٠	٥٠	١٣	٣١,٣
	المجموع	٢	٢٣	٣٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	رد الاستئناف	٣٠	١٣	٦٨	٨٨,٢	٨١,٣	٨١,٠
	قبول الاستئناف	٤	٣	١٦	١١,٨	١٨,٨	١٩,٠
	المجموع	٣٤	١٦	٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

رد الاستئناف: اعتبار الدعوى كان لم تكن، إلغاء القرار المستأنف ترك الاستئناف، رد الاستئناف، ترك الاستئناف، شطب القرار أو فسخه أو إسقاطه.

قبول الاستئناف: تصديق القرار المستأنف، تعديل الحكم.

٥. دقة الأحكام في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية:

ارتفع عدد القضايا المدنية المفصولة لدى محكمة استئناف أريحا بصفتها الاستئنافية من ١٧ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٢ قضية عام ٢٠٠٨ وعادت للانخفاض إلى ثمان قضايا عام ٢٠٠٩. غالبية القضايا قد رد استئنافها ارتفعت النسبة من ٨٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٩.

كما ارتفع عدد القضايا الجزائية المستأنفة والمفصولة من سبع قضايا عام ٢٠٠٧ إلى ١٧ قضية عام ٢٠٠٨ والى ٢٠ قضية عام ٢٠٠٩. حوالي نصف القضايا في السنوات الثلاث قد تم رد الاستئناف فيها والنصف الاخر تم قبوله.

جدول رقم (٣٢): دقة الأحكام في محكمة بداية أريحا بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	١٤	١٥	٧	٨٢,٤	٦٨,٢	٨٧,٥
	قبول الاستئناف	٣	٧	١	١٧,٦	٣١,٨	١٢,٥
	المجموع	١٧	٢٢	٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٤	٩	١١	٥٧,١	٥٢,٩	٥٥,٠
	قبول الاستئناف	٣	٨	٩	٤٢,٩	٤٧,١	٤٥,٠
	المجموع	٧	١٧	٢٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٦. دقة الأحكام في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية:

ارتفع عدد القضايا المدنية والجزائية المستأنفة في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية من ٢١ قضية مدنية و٤٠ قضية جزائية عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦ قضية مدنية و١٨٧ قضية جزائية عام ٢٠٠٨ وإلى ٥٢ قضية مدنية و١٨٤ قضية جزائية. غالبية القضايا المدنية في السنوات الثلاث في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية قد تم رد الاستئناف فيها ارتفعت النسبة من ٦٧٪ عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ٨٣٪ عام ٢٠٠٩.

ما ينطبق على القضايا المدنية ينطبق إلى حد ما على القضايا الجزائية غالبية القضايا الجزائية قد تم رد الاستئناف فيها في الأعوام الثلاثة بلغت نسبة رد الاستئناف عام ٢٠٠٧ حوالي ٨٣٪ ارتفعت الى ٨٥٪ عام ٢٠٠٨ والى ٧٠٪ عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٣): دقة الأحكام في محكمة بداية بيت لحم بصفتها الاستئنافية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	١	٠	٠	١,٨	٠
	رد الاستئناف	١٤	٣٧	٤٣	٦٦,٧	٦٦,١	٨٢,٧
	قبول الاستئناف	٧	١٨	٩	٣٣,٣	٣٢,١	١٧,٣
	المجموع	٢١	٥٦	٥٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٨	٤	٠,٠	٤,٣	٢,٢
	رد الاستئناف	٣٣	١٥٩	١٢٩	٨٢,٥	٨٥,٠	٧٠,١
	قبول الاستئناف	٧	٢٠	٥١	١٧,٥	١٠,٧	٢٧,٧
	المجموع	٤٠	١٨٧	١٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٧. دقة الأحكام في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية:

لم ترد لمحكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنافية أي قضية استئناف مدنية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ورد للمحكمة ١١ قضية مدنية عام ٢٠٠٩ تم قبول استئناف ٨٢٪ منها.

بالنسبة للقضايا الجزائية ورد للمحكمة ثلاث قضايا عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ حوالي ٤٦ قضية ثلثا القضايا تم قبول استئنافها عام ٢٠٠٨ ونسبة ٦٣٪ تم رد استئنافها عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٤): دقة الأحكام في محكمة بداية قلقيلية بصفتها الاستئنائية للقضايا المدنية والجزائية حسب الحالة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة			نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة		
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
القضايا المدنية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	رد الاستئناف	٠	٠	٢	٠	٠	١٨,٢
	قبول الاستئناف	٠	٠	٩	٠	٠	٨١,٨
	المجموع	٠	٠	١١	٠,٠	٠,٠	٦٤,٧
القضايا الجزائية	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠,٠
	رد الاستئناف	٠	١	٢٩	٠	٣٣,٣	٦٣,٠
	قبول الاستئناف	٠	٢	١٧	٠	٦٦,٧	٣٧,٠
	المجموع	٠	٣	٤٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٨. دقة الاحكام في محكمتي رام الله والقدس:

٨,١. دقة الأحكام في محكمة استئناف رام الله للقضايا المحولة اليها من محاكم البداية:

محكمة استئناف رام الله هي محكمة مركزية تقوم بالنظر في القضايا المستأنفة الواردة إليها المدنية منها والجزائية والفصل فيها. بلغ عدد القضايا المستأنفة المدنية والجزائية الواردة اليها من محاكم البداية ٨٠٦ قضية عام ٢٠٠٨ ارتفع العدد إلى ١٤٥٥ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨١٪. الغالبية العظمى من القضايا المستأنفة قد رد الاستئناف على مختلف الأشكال الموضوعية والشكلية بلغت النسبة عام ٢٠٠٨ حوالي ٨٦٪ ارتفعت النسبة قليلا إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٩.

بالقاء نظرة على حجم القضايا المستأنفة الواردة لمحكمة استئناف رام الله فيما يلي نظرة عامة حول هذه القضايا:

- أعلى نسبة من القضايا تم استقبالها من محكمة بداية رام الله بلغت نسبة القضايا من هذه المحكمة ٣٠٪ من مجموع القضايا الواردة لمحكمة استئناف رام الله والبالغة ٨٥٩ قضية عام ٢٠٠٨ ارتفعت النسبة قليلا إلى ٣١٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة والبالغ عددها ١٥٤٤ قضية عام ٢٠٠٩. غالبية القضايا المستأنفة لدى محكمة استئناف رام الله قد رد استئنافها خلال السنتين الأخيرتين.

- ثاني أعلى نسبة من القضايا تم استقبالها من محكمة بداية جنين بلغت ١٨٪ من مجموع القضايا الواردة والمفصولة في محكمة استئناف رام الله عام ٢٠٠٨ ارتفعت النسبة إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٩. الغالبية العظمى من القضايا المستأنفة قد رد استئنافها لدى محكمة استئناف رام الله والنسبة ٨٥٪ في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

يتبع جدول رقم (٣٥): دقة الأحكام في محكمة استئناف رام الله للقضايا المحولة إليها من مختلف المحاكم حسب الحالة للعامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة		نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة	
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بداية قلقيلية	تعديل القرار المستأنف	٠	٤	٠,٠	٣,٥
	رد الاستئناف	٣٦	٩٦	٧٣,٥	٨٤,٢
	قبول الاستئناف	١٣	١٤	٢٦,٥	١٢,٣
	المجموع	٤٩	١١٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بداية نابلس	تعديل القرار المستأنف	١	٧	٠,٤	١,٩
	رد الاستئناف	٢٣٤	٣٦٤	٩٨,٣	٩٧,١
	قبول الاستئناف	٣	٤	١,٣	١,١
	المجموع	٢٣٨	٣٧٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بداية جنين	تعديل القرار المستأنف	٠	٢	٠,٠	٠,٦
	رد الاستئناف	١٣١	٢٩٣	٨٥,١	٨٤,٧
	قبول الاستئناف	٢٣	٥١	١٤,٩	١٤,٧
	المجموع	١٥٤	٣٤٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بداية رام الله	تعديل القرار المستأنف	٣	٩	١,٢	١,٩
	رد الاستئناف	٢٠٨	٣٩٣	٨٠,٣	٨٣,٣
	قبول الاستئناف	٤٨	٧٠	١٨,٥	١٤,٨
	المجموع	٢٥٩	٤٧٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بداية طولكرم	تعديل القرار المستأنف	٠	٠	٠	٠
	رد الاستئناف	٨١	١١٦	٧٦,٤	٧٨,٤
	قبول الاستئناف	٢٥	٣٢	٢٣,٦	٢١,٦
	المجموع	١٠٦	١٤٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الإجمالي	تعديل القرار المستأنف	٤	٢٢	٠,٥	١,٥
	رد الاستئناف	٦٩٠	١٢٦٢	٨٥,٦	٨٦,٧
	قبول الاستئناف	١١٢	١٧١	١٣,٩	١١,٨
	المجموع	٨٠٦	١٤٥٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٨,٢. دقة الأحكام في محكمة استئناف القدس للقضايا المحولة إليها من مختلف محاكم الضفة الغربية:

ما ينطبق على محكمة استئناف رام الله ينطبق أيضا على محكمة استئناف القدس هي أيضا محكمة مركزية تقوم بالنظر في القضايا المستأنفة الواردة إليها بداية المدنية منها والجزائية والفصل فيها. بلغ عدد القضايا المستأنفة المدنية والجزائية الواردة اليها من محاكم البداية ٣٨٧ قضية عام ٢٠٠٨ ارتفع العدد إلى ٦٢٣ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦١٪. الغالبية العظمى من القضايا المستأنفة قد رد الاستئناف على مختلف الأشكال الموضوعية والشكلية بلغت النسبة في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ حوالي ٩٧٪.

أعلى نسبة من القضايا تم الفصل فيها في محكمة استئناف القدس وردت من محكمة بداية الخليل بلغت نسبة القضايا من هذه المحكمة ٤٨٪ من مجموع القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس والبالغة ٤٤٨ قضية عام ٢٠٠٨ انخفضت النسبة إلى ٤٠٪ من مجموع القضايا الواردة للمحكمة والبالغ عددها ٨١٠ قضية عام ٢٠٠٩. غالبية القضايا المستأنفة لدى محكمة استئناف القدس والواردة من محكمة بداية الخليل قد رد استئنافها خلال السنتين الأخيرتين والنسبة ٩٩٪ في عام ٢٠٠٨ ونسبة ٩٦٪ عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٦): دقة الأحكام في محكمة استئناف القدس للقضايا المحولة إليها من مختلف المحاكم حسب الحالة للعامين (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

نوع القضايا	دقة الأحكام	عدد القضايا المفصولة		نسبة دقة الأحكام من القضايا المفصولة	
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
بداية اريجا	تعديل القرار المستأنف	١	٠	٣,٣	٠,٠
	رد الاستئناف	٢٤	٤٧	٨٠,٠	١٠٠,٠
	قبول الاستئناف	٥	٠	١٦,٧	٠,٠
	المجموع	٣٠	٤٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بداية الخليل	تعديل القرار المستأنف	١	٨	٠,٥	٢,٤
	رد الاستئناف	٢١٤	٣٢٢	٩٩,١	٩٦,٤
	قبول الاستئناف	١	٤	٠,٥	١,٢
	المجموع	٢١٦	٣٣٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بداية بيت لحم	تعديل القرار المستأنف	٢	٧	١,٤	٢,٩
	رد الاستئناف	١٣٩	٢٣٥	٩٨,٦	٩٧,١
	قبول الاستئناف	٠	٠	٠,٠	٠,٠
	المجموع	١٤١	٢٤٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الاجمالي	تعديل القرار المستأنف	٤	١٥	١,٠	٢,٤
	رد الاستئناف	٣٧٧	٦٠٤	٩٧,٤	٩٧,٠
	قبول الاستئناف	٦	٤	١,٦	٠,٦
	المجموع	٣٨٧	٦٢٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠

إحدى عشر: أهم الأسباب التي تؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا:

قام مجلس القضاء الأعلى بتنفيذ دراسة ميدانية في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ تهدف إلى التعرف على أسباب تأخير الفصل في القضايا وتراكمها أو ما يعرف بالاختناق القضائي. تم رصد أسباب تأخير الفصل في القضايا من واقع ملفات القضايا وقد تم الاطلاع على حوالي ١٠ ألاف ملف قام فريق من المتطوعين بالرجوع إلى ملفات القضايا في جميع محاكم الضفة الغربية وتعبئة نموذج خصص لهذا الغرض يرصد فيه تاريخ تسجيل القضية وتاريخ النظر فيها ونوع الحكم الصادر اذا تم الفصل فيها وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالتأخير. فيما يلي أهم النتائج لأسباب التأخير[٢٩]:

١. من أهم أسباب تأخير الفصل في القضايا هي ضعف في آلية التبليغ مما يتسبب في عدم حضور أطراف الدعوى من شهود والمدعى عليهم والمدعين او الخبراء بسبب عدم تبليغهم. هذا القصور لا يأتي أبدا بسبب تقصير المبلغين في دوائر التبليغ على العكس من ذلك فهم يقومون بواجبهم على أكمل وجه. يأتي التأخير بسبب انتقال المشتكين او المتهمين او الشهود من أماكن سكنهم دون تبليغ او بسبب السفر إلى خارج البلاد او الانتقال إلى مناطق خاضعة للاحتلال الإسرائيلي كمنطقة القدس ومناطق (ج) كالأغوار في أريحا.

٢. الفصل في القضايا المدنية أسرع منها في القضايا الجزائية لأن الأولى يتولاها محام يساعد في اتخاذ الإجراءات والسير بالدعوى. أما القضايا الجزائية تشترط وجود المتهم مع المحامي.

٣. عدم حضور الشهود رغم تبليغهم لضعف وعي الجمهور لأهمية الشهادة في تنفيذ وتطبيق القوانين، وشيوع ثقافة غير صحيحة بتورط الشاهد في القضية الذي هو ليس طرفا فيها. كما أن إجراءات المحكمة الطويلة في إضاعة وقت الشاهد لساعات طويلة قبل المناداة والطلب منه عدة مرات للحضور للمحكمة، يعتبر ذلك عوامل أساسية في عزوف الشهود عن الحضور أو مماطلتهم في الحضور للمحكمة.

٤. انشغال القضاة في الدورات التدريبية والمؤتمرات والندوات التي ينظمها مجلس القضاء الأعلى مما يشكل عاملا» مهما» في تأخير الفصل في القضايا.

٥. عدم التزام النيابة العامة في بعض الأحيان بإحضار أطراف الدعوى مما يؤخر إلى حد كبير الفصل في القضايا، خاصة انه في القضايا الجزائية تشترط وجود أطراف الدعوى للبت في القضايا. بالإضافة لذلك ليس جميع المدعين يوكلون محاميا» للدفاع عنهم مما يؤدي إلى تأجيل الدعاوى مرارا».

٦. لجوء المحامين أو المدعين باستمرار إلى تأجيل الدعوى خاصة إذا كان موقف الدعوى ضعيفا» ولجوء المحامين إلى طرق تعجيزية كاختيار شاهد محدد موجود خارج البلاد أو طلب عدد كبير من الشهود..وغيرها مما يؤخر الفصل في القضايا.

[٢٩] تم إعداد هذه الدراسة تحت إشراف مشروع تقوية القضاء الفلسطيني سيادة عام ٢٠٠٩.

تتفاوت معدلات فصل كل قاض شهريا للقضايا تفاوتا كبيرا من قاض إلى آخر ومن محكمة إلى أخرى على سبيل المثال بلغ معدل فصل القضايا شهريا لكل قاضي صلح حوالي ٢٣٣٩ قضية بما فيها قضايا السير، منها ٧٢١ قضية جزائية وحوالي ١٤٧ قضية مدنية والباقي قضايا سير. اما معدل فصل القضايا لكل قاضي في محكمة البداية ٦٩ قضية شهريا منها ٤٨ قضية مدنية وحوالي ٢٠ قضية جزائية. ويظهر هذا التفاوت من محكمة إلى أخرى. ويعزى التفاوت في أداء القضاة في فصل القضايا إلى الأسباب التالية:

١. توزيع القضاة على المحاكم لا يتناسب مع حجم القضايا الواردة للمحاكم على مختلف أنواعها، مما يشكل عبئا» كبيرا على القاضي ويؤدي إلى انخفاض نسبة الفصل من مجموع القضايا الواردة.
٢. انتداب القضاة إلى دوائر السلطة القضائية أو انتدابهم من المحاكم الأدنى درجة إلى المحاكم الأعلى درجة يبعدهم عن العمل الميداني في المحاكم مما يعيق سرعة الفصل في القضايا.
٣. التفاوت في خبرة القضاة منهم تم تعيينهم حديثا خاصة قضاة الصلح، مما يقلل إلى حد ما من قدرتهم على الفصل في القضايا بالسرعة المناسبة.
٤. ترتبط قدرة القاضي على الفصل في القضايا بنوع القضايا التي ترد للمحاكم حيث ان الفصل في القضايا الحقوقية تحتاج إلى وقت أطول من بعض القضايا الجزائية.
٥. الهيئات القضائية الثلاثية في محاكم البداية في القضايا المدنية مما يحد من قدرة القاضي على الفصل في القضايا الفردية.

هناك معيقات أخرى لها طابع لوجستي تتعلق بالجهات الحكومية، وتلعب دورا مهما في إبطاء السرعة في الفصل في القضايا، فيما يلي أهم هذه المعيقات:

١. التأخير في تصحيح الأسماء في سجل الأحوال المدنية.
٢. التأخير في تزويد المحاكم بالمستندات الصادرة عن الجهات الحكومية والتي تحتاجها المحاكم في سياق إجراءاتها القضائية.

ثاني عشر: التطور في عدد ونوعية الوثائق التي تصدرها دوائر كاتب العدل في مختلف المحاكم:

تعتبر دائرة كاتب العدل من أهم وأكثر الدوائر حيويةً في النظام القضائي بشكل عام، بسبب طبيعة عمل هذه الدائرة المختلفة عن بقية الدوائر والأقسام في المحاكم، وهي دائرة رسمية تختص بتنظيم وتصديق وتدقيق الوثائق وأهمها الوكالات بأنواعها، سندات الرهن، الكفالات، العقود والإخطارات والتأكد من اكتمال وجود الأطراف وصحة ودقة الإجراءات، وبالتالي فإن الإقبال على هذه الدائرة في المحكمة له طابع خاص من الناحيتين الكمية والنوعية، مما جعل مجلس القضاء الأعلى يعطي اهتماما كبيرا وتركيزا في الجهود وفي خطط العمل لتحسين أوضاع دائرة كاتب العدل وتطوير الإمكانات والقدرات الخاصة بها من كافة النواحي.

تقوم دوائر كاتب العدل الموجود في المحاكم بتنظيم وتصديق الوثائق التي يحتاجها الجمهور الفلسطيني ويزيد عدد أنواع هذه الوثائق عن ١٠٠ نوع. أكثر انواع الوثائق طلبا من الجمهور هي سبع أنواع تشكل ٨٩٪ من مجموع عدد الوثائق المطلوبة. كما أن حجم الإقبال على تنظيم وتصديق الوثائق يختلف من محكمة إلى أخرى حسب المدن والبلدات وعدد السكان فيها حيث يزداد الطلب على تنظيم وتصديق الوثائق في المدن الكبيرة. الزيادة في الطلب على الوثائق الرسمية من سنة إلى أخرى يدل على زيادة الثقة بالقضاء وتحسن الاستقرار الأمني والاقتصادي وزيادة اهتمام السكان في المحافظة بحقوقهم وحقوق الآخرين.

دائرتا كاتب العدل في محكمة بداية الخليل ورام الله أكثر دائرتين كان عليهما الإقبال لطلب تنظيم وتصديق الوثائق الرسمية وحصلتا على نسبة ٢٢٪ لكل منهما من مجموع الوثائق الرسمية الصادرة عام ٢٠٠٩، تليهما دائرة كاتب العدل في محكمة صلح جنين والنسبة ١٤٪، أدنى نسبة في دائرتي كاتب العدل في محكمتي بداية أريحا وصلح سلفيت والنسبة حوالي ٣٪ من مجموع الوثائق. فيما يلي صورة مختصرة عن حجم التعامل مع الوثائق والطلب عليها خلال السنوات قيد الدراسة.

١. تصديق وإلغاء وكالات خاصة:

بلغ حجم هذا النوع من الوثائق حوالي ١٦,٩ ألف وثيقة عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى ١٩,٢ ألف وثيقة عام ٢٠٠٨ وواصل العدد في الارتفاع إلى ٢٥,١ ألف عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٩٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت الوكالات الخاصة نسبة ٣١٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن دوائر كاتب العدل عام ٢٠٠٩. أصدرت دائرة كاتب العدل في بداية رام الله من هذه الوثائق ما نسبته ٢٢٪، وبداية نابلس ٢٩٪ وهما أعلى نسبتين تليهما دائرة كاتب العدل في بداية جنين والنسبة ١٧٪، وأدنى نسبة دائرة كاتب العدل في محكمة صلح سلفيت بنسبة ٣٪.

٢. تصديق وإلغاء وكالات عامة:

بلغ حجم هذا النوع من الوثائق حوالي ٢٣٥١ وثيقة عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى ٢٨٠٤ وثيقة عام ٢٠٠٨ وواصل العدد في الارتفاع إلى ٣٨٤٤ عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٤٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت الوكالات العامة

نسبة ٥٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن جميع المحاكم عام ٢٠٠٩. أصدرت دائرة كاتب العدل في بداية رام الله من هذه الوثيقة ما نسبته ٣٤٪، وبداية نابلس ١٨٪ وهما أعلى نسبتين تليهما دائرة كاتب العدل في صلح جنين والنسبة ١٢٪، وأدنى نسبة لدائرة كاتب العدل في محكمة صلح سلفيت بنسبة ١٪.

٣. تصديق وإلغاء وكالات دورية:

بلغ الحجم على هذا النوع من الوثائق حوالي ١٣٥١٥ وثيقة عام ٢٠٠٧ ارتفع العدد إلى ١٥٨١١ وثيقة عام ٢٠٠٨ وواصل العدد في الارتفاع إلى ٢١٩٤٤ عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٢٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت الوكالات العامة نسبة ٢٧٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن جميع المحاكم عام ٢٠٠٩. أصدرت دائرة كاتب العدل في بداية نابلس من هذه الوثيقة ما نسبته ٢٤٪، وبداية رام الله وصلح جنين ١٧٪ وهما أعلى النسب، وأدنى نسبة دائرة كاتب العدل في محكمة صلح سلفيت بنسبة ١٪.

٤. إقرارات وإقرار تعهد:

بلغ حجم الطلب على هذا النوع من الوثائق حوالي ٣٩٢٩ وثيقة عام ٢٠٠٧ ارتفع العدد إلى ٥٧٢٢ وثيقة عام ٢٠٠٨ وواصل العدد في الارتفاع إلى ٧٧٦٤ وثيقة عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٩٨٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت الإقرارات نسبة ١٠٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن جميع المحاكم عام ٢٠٠٩. أصدرت دائرة كاتب العدل في بداية رام الله من هذه الوثيقة ما نسبته ٢٧٪، وبداية نابلس ٢٢٪ من مجموع عدد الصادر من هذه الوثيقة وهما أعلى النسب، وأدنى نسبة في دائرة كاتب العدل في محكمتي صلح سلفيت وحلحول أصدرتا ما نسبته بنسبة ٢٪ من مجموع عدد الصادر من هذه الوثيقة.

٥. تعهدات:

بلغ حجم الطلب على هذا النوع من الوثائق حوالي ٢٩٩١ وثيقة عام ٢٠٠٧ ارتفع العدد إلى ٣٠٦٠ وثيقة عام ٢٠٠٨ وواصل العدد في الارتفاع إلى ٤٩٤٩ وثيقة عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٦٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت الإقرارات نسبة ٦٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن جميع المحاكم عام ٢٠٠٩. أصدرت دائرة كاتب العدل في بداية رام الله من هذه الوثيقة ما نسبته ٤٣٪، وبداية نابلس ٢٨٪ وهما أعلى النسب، وأدنى نسبة لدائرة كاتب العدل في محكمة بداية أريحا ٠,٥٪.

٦. كفالات:

بلغ حجم الطلب على هذا النوع من الوثائق حوالي ٢٩٨٥ وثيقة عام ٢٠٠٧ ارتفع العدد إلى ٤٣٠٥ وثائق عام ٢٠٠٨ وواصل العدد في الارتفاع إلى ٥٠١٥ وثيقة عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٦٨٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت الكفالات نسبة ٦٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن جميع المحاكم عام ٢٠٠٩. أصدرت دائرة كاتب العدل في بداية نابلس من هذه الوثيقة ما نسبته ١٩٪، وبداية الخليل ١٦٪ وهما أعلى النسب، وأدنى نسبة هي دائرة كاتب العدل في محكمة صلح سلفيت بنسبة ٢٪.

٧. سندات رهن وفك رهن:

بلغ الحجم على هذا النوع من الوثائق حوالي ٢٨٣٤ وثيقة عام ٢٠٠٧ انخفض العدد إلى ٢٦١٣ وثيقة عام ٢٠٠٨ عاد العدد إلى الارتفاع إلى ٣٩٤٧ وثيقة عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٩٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. شكلت سندات الرهن نسبة ٥٪ من مجموع الوثائق الصادرة عن جميع المحاكم عام ٢٠٠٩. أصدرت

دائرة كاتب العدل في بداية رام الله من هذه الوثيقة ما نسبته ٣٦٪، وبداية نابلس ١٨٪ وهما أعلى النسب، وأدنى نسبة هي دائرة كاتب العدل في محكمة بداية أريحا بنسبة ٢٪.

٨. متفرقات:

تشمل المتفرقات عددا" كبيرا" من أنواع الوثائق لكن الطلب عليها قليل لا يتجاوز ١١٪ من مجموع الوثائق التي تصدرها دوائر كاتب العدل في مختلف المحاكم. هذه الوثائق على سبيل المثال طلبات تسجيل الشركات، إفراز شقق، اتفاق شراكة، تفويض، إخطار، وغيرها. زاد الطلب على أنواع الوثائق الأخرى بنسبة ٦٥٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧.

جدول رقم (٣٧): عدد الوثائق الصادرة عن دوائر كاتب العدل في المحاكم للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ونسبة الزيادة في عدد الوثائق عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧ حسب نوع الوثيقة وحسب المحكمة

نوع الوثيقة	السنة	وكالات خاصة وإلغاء وكالات	وكالات عامة وإلغاء وكالات	وكالات دورية وإلغاء وكالات	إقرارات وتعهدات	تعهدات	كفالات	سندات رهن وفك رهن	متفرقات	المجموع	نسبة الزيادة
بداية نابلس	٢٠٠٧	٣٩٩٧	٦٧٥	٣٤٥٤	١١٠٩	١٥٢٠	٩٢١	٤١٢	١٥٢٥	١٣٦١٣	٣٠,١
	٢٠٠٨	٤٧٢٠	٦٠٩	٤٥٩٢	١٣٢٠	١١١٥	١٠١٢	٧٩٦	١٣٨٣	١٥٥٤٧	
	٢٠٠٩	٤٩٨٣	٦٧٨	٥٢٨٢	١٤٦٤	١٤٠٥	٩٥٦	٧١٥	٢٢٢٩	١٧٧١٢	
بداية الخليل	٢٠٠٧	١٩٣٤	٢٤٢	١٧٢٠	٤٩٨	٣١٥	٩٢٨	١٦٩	٦٧٠	٦٤٧٦	٩,٠
	٢٠٠٨	١٦٦٥	٢٤٢	١٦٢٨	٨٤١	٥١٨	١١٠٧	١٥٣	٨٤٢	٦٩٩٦	
	٢٠٠٩	١٧٧٦	٢٩٨	١٦٣٩	٦٠٧	٥٤١	٧٩٧	٢٩٧	١١٠٦	٧٠٦١	
محكمة بداية طولكرم	٢٠٠٧	٢٥٨٢	٢٥٣	٢١٥٧	٣٨٩	٦٤٧	٤٠١	١٣٩	٧٢١	٧٢٨٩	١٠,٠
	٢٠٠٨	٢٨٧٦	٢٨٣	٢٤٦٠	٤٢١	٧٠٨	٥٧٢	١٥١	٣٧٨	٧٨٤٩	
	٢٠٠٩	٢٥٤٠	٣٥٦	٢٣١٧	٥٥٩	٩٦٦	٤٧٠	٢٨١	٥٢٩	٨٠١٨	
محكمة صلح طوباس	٢٠٠٧	٧٦٢	٥٩	٨٠٤	٢٣٣	٧٣	٢٩	٢٤	٦٥	٢٠٤٩	٦٩,١
	٢٠٠٨	١١٨١	٨٨	٨٦٧	٣٦٧	٥٣	٢٠٣	١٦	١١٤	٢٨٨٩	
	٢٠٠٩	١٢٠٠	١٢٨	٨٦٧	٦٠٤	١٤٣	٣٤٥	١٧	١٦٠	٣٤٦٤	
محكمة صلح سلفيت	٢٠٠٧	٤٩٦	٣١	٨٠	٧١	٩٥	٩٠	١٧	٣١	٩١١	٨٥,٧
	٢٠٠٨	٧٣٩	٤٣	١٠٩	١٧١	١٠٠	١١٤	٥١	٩٣	١٤٢٠	
	٢٠٠٩	٦٤٧	٤٤	١٧٣	١١٦	١٩٨	٩٣	١٢٢	٢٩٩	١٦٩٢	
بداية رام الله	٢٠٠٧	٥٣٥٨	٨٧٩	٣٦٧١	١٢٨٨	٢٥٣	١٧٧	١٩٥٢	١٥٥٣	١٥١٣١	١٥,٩
	٢٠٠٨	٥٣٠٨	١١٩٩	٣٦٨٧	١٦٤٥	٣٧١	١٩٣	١١١٦	٢٥٢٩	١٦٠٤٨	
	٢٠٠٩	٥٦٢٧	١٣١٠	٣٧٩٨	٢١٠٥	٥١٧	١٨٥	١٤٠٧	٢٥٩٥	١٧٥٤٤	

يتبع الجدول السابق

نوع الوثيقة	السنة	وكالات خاصة وإلغاء وكالات	وكالات عامة وإلغاء وكالات	وكالات دورية وإلغاء وكالات	إقرارات وتعهدات	تعهدات	كفالات	سندات رهن وفك رهن	متفرقات	المجموع	نسبة الزيادة
بداية أريحا	٢٠٠٧	٧١٠	٩١	٥٢١	٥٠	٤	٢٤٦	٤٩	٤٣٥	٢١٠٦	٩,١
	٢٠٠٨	٧٣١	١١٨	٤٤٥	٢٢٣	٣٦	١٦٨	٦٠	٢٢٩	٢٠١٠	
	٢٠٠٩	٧٨٢	١٢١	٤٦١	٤٩٩	٢٧	١٢٣	٩١	١٩٣	٢٢٩٧	
صلح دورا	٢٠٠٧	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	٤٤,٢
	٢٠٠٨	٧٨٨	١١٥	١٠٠٤	٤٥٤	٨١	٣٣٧	١٣٩	٢٢٤	٣١٤٢	
	٢٠٠٩	١١٦٩	١٦٠	١٣١٨	٦٨٧	١٧٨	٥٠٧	١٩٣	٣١٩	٤٥٣٢	
بداية قلقيلية	٢٠٠٧	١٠٢٠	١٢١	١١٠٨	٢٩١	٨٤	١٩٣	٧٢	٢٢٥	٣١١٥	٢٧,٩
	٢٠٠٨	١٢٦٨	١٠٧	١٠٢٢	٢٨٠	٧٨	٥٩٩	١٣١	٢١٠	٣٦٩٥	
	٢٠٠٩	١١٠٣	١٣٢	١٢٦٩	٢٨٧	٨٧	٦٣٧	٢١٢	٢٥٨	٣٩٨٥	
بداية جنين	٢٠٠٧	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
	٢٠٠٨	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	
	٢٠٠٩	٤٣٩٢	٤٦٣	٣٧٦٩	٧٠٥	٥٧٣	٦٢٦	٤٧١	٧٠٦	١١٧٠٥	
صلح حلحول	٢٠٠٧	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
	٢٠٠٨	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	
	٢٠٠٩	٨٩٩	١٥٤	١٠٥١	١٣١	٣١٤	٢٧٦	١٤١	٢٢٥	٣١٩١	
مجموع الوثائق	٢٠٠٧	١٦٨٥٩	٢٣٥١	١٣٥١٥	٣٩٢٩	٢٩٩١	٢٩٨٥	٢٨٣٤	٥٢٢٥	٥٠٦٩٠	٦٠,٢
	٢٠٠٨	١٩٢٧٦	٢٨٠٤	١٥٨١٤	٥٧٢٢	٣٠٦٠	٤٣٠٥	٢٦١٣	٦٠٠٢	٥٩٥٩٦	
	٢٠٠٩	٢٥١١٨	٣٨٤٤	٢١٩٤٤	٧٧٦٤	٤٩٤٩	٥٠١٥	٣٩٤٧	٨٦١٩	٨١٢٠١	
نسبة الزيادة لكل وثيقة		٤٩,٠	٦٣,٥	٦٢,٤	٩٧,٦	٦٥,٥	٦٨,٠	٣٩,٣	٦٤,٩	٦٠,٢	

بيانات محكمة بيت لحم غير متوفرة.

بيانات محكمة دورا غير متوفرة عام ٢٠٠٧ وبيانات محكمتي جنين وحلحول غير متوفرة في العامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩

نسبة الزيادة في عدد الوثائق الصادرة عن المحاكم عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧
حسب نوع الوثيقة

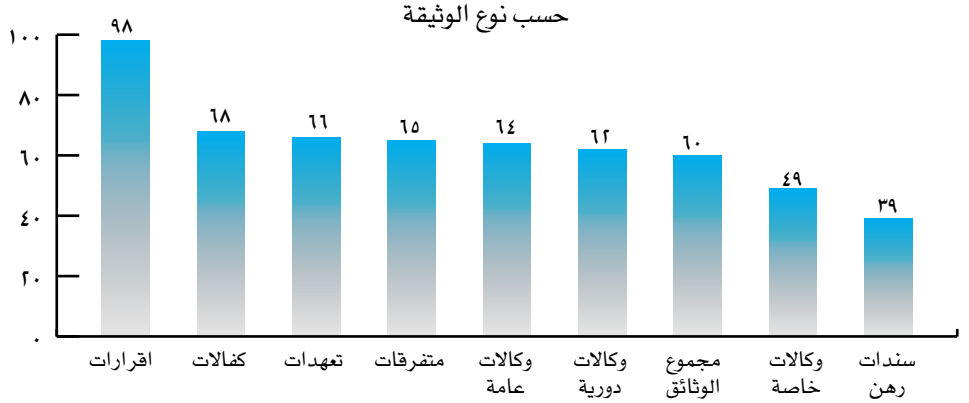

نسبة الزيادة في عدد الوثائق الصادرة عن المحاكم عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧
حسب نوع المحكمة

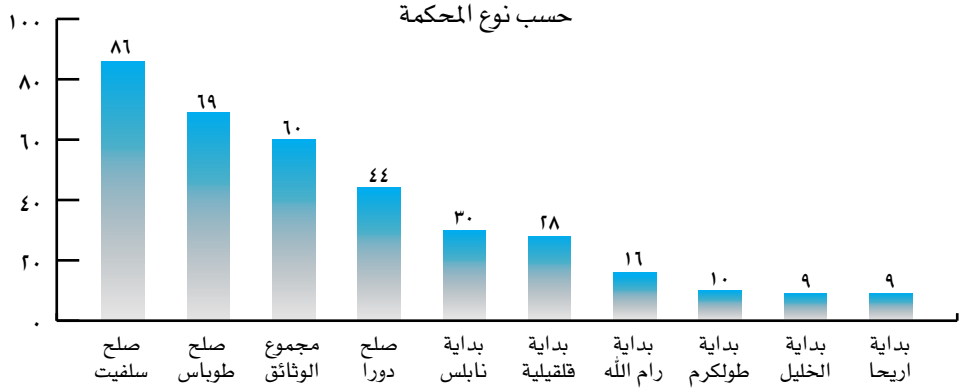

توزيع نسب الوثائق حسب نوعها من مجموع الوثائق عام ٢٠٠٩

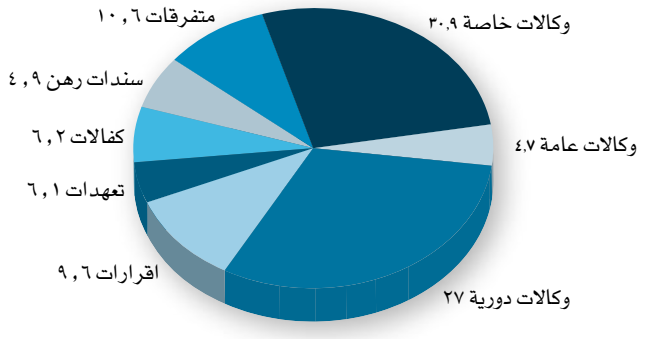

ثالث عشر: خلاصة لأهم المؤشرات في أداء المحاكم الفصل في القضايا:

يبين الجدول التالي خلاصة لأهم المؤشرات التي تعكس مستوى أداء محاكم الضفة الغربية على مختلف أنواعها في مجال الفصل في القضايا المدورة والواردة فيما يلي أهم النتائج:

١. نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة: نسبة الفصل الحدية في القضايا هي ١٠٠٪ من مجموع القضايا الواردة خلال الأعوام قيد الدراسة، عندها تكون كفاءة النظام القضائي في المحاكم عالية وعندما تتجاوز نسبة الفصل في القضايا النسبة الحدية ١٠٠٪ يكون النظام القضائي على مستوى عال جدا بالقدر الذي ترتفع فيه النسبة عن المستوى الحدي. والعكس صحيح عندما تكون اقل ينخفض مستوى كفاءة النظام بالقدر الذي تشير اليه النسبة. يلاحظ من الجدول أدناه ما يلي:

نسبة الفصل الحدية في القضايا هي ١٠٠٪ من مجموع القضايا الواردة

١. مستوى أداء محاكم الصلح في الفصل في القضايا المدنية والجزائية كان دون النسبة الحدية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أما في عام ٢٠٠٩ كان مستوى الأداء أعلى من النسبة الحدية والبالغة ١١٤٪.

٢. مستوى أداء محاكم البداية قد تجاوزت النسبة الحدية عام ٢٠٠٩ في الفصل في القضايا المدنية والجزائية والبالغة ١١٠٪، في حين أن النسبة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كانت دون النسبة الحدية.

٣. محاكم البداية بصفتها الاستئنافية تجاوزت نسبة الفصل الحدية القضايا المدنية والجزائية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ والبالغة ١٠٣٪ و١٠٢٪ على التوالي ولكنها لم تجتز النسبة الحدية عام ٢٠٠٩ والبالغة ٩٨٪.

- **محاكم الصلح:** مستوى أداء محاكم الصلح الفصل في القضايا المدنية والجزائية كان دون النسبة الحدية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أما في عام ٢٠٠٩ كان مستوى الأداء أعلى من النسبة الحدية والبالغة ١٠٣٪ في القضايا المدنية ونسبة ١٦٧٪ في القضايا الجزائية. اما بالنسبة لقضايا السير فقد تم الفصل في جميع القضايا الواردة والغالبية العظمى من القضايا المدورة. كما تشير النتائج إلى ان عدد القضايا الواردة قد تضاعفت عدة مرات خلال عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧ مما يدل على زيادة التشدد على فرض قوانين السير واتساع رقعة تنفيذ القوانين في مختلف مناطق الضفة الغربية.
- **محاكم البداية:** ما ينطبق على محاكم الصلح ينطبق أيضا على محاكم البداية حيث تجاوزت النسبة عام ٢٠٠٩ النسبة الحدية في الفصل في القضايا المدنية والجزائية والبالغة ٩٩٪ في القضايا المدنية ونسبة الفصل في القضايا الجزائية ١٤٨٪ من مجموع القضايا الواردة، في حين ان النسبة في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كانت دون النسبة الحدية.
- **محاكم البداية بصفتها الاستئنافية:** تجاوزت نسبة الفصل في القضايا الجزائية بنسبة ١١٦٪ في العام ٢٠٠٧ ونسبة ٨٥٪ للقضايا المدنية عام ٢٠٠٧، اما في العام ٢٠٠٩ لم تتجاوز النسبة الحدية والبالغة ٩٠٪ للقضايا المدنية و٩٧٪ للقضايا الجزائية.

- **محكمة العدل العليا:** مستوى أداء محكمة العدل العليا في الفصل في قضايا الطعن طلب والطعن دعوى من القضايا الواردة كان دون النسبة الحدية في الأعوام الثلاثة كان مستوى الأداء ٩٥٪ عام ٢٠٠٧ انخفضت النسبة إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٧٣٪ عام ٢٠٠٩. ارتفعت نسبة القضايا المفصولة في محكمة العدل العليا من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٤٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٩.
- **محكمة النقض:** مستوى أداء محكمة النقض الفصل في قضايا طلبات نقض مدني وجزائي واجراء كان فوق النسبة الحدية في العام ٢٠٠٧ والبالغة ١٦٦٪ انخفضت النسبة إلى دون النسبة الحدية ٩٣٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت انخفاضها إلى ٨٨٪ عام ٢٠٠٩. انخفضت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المدورة والواردة في محكمة النقض من ٧٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠٪ عام ٢٠٠٩.
- **جميع محاكم الاستئناف:** مستوى أداء محاكم الاستئناف في الفصل في قضايا الاستئناف مدني وجزائي وإجراء كان دون النسبة الحدية في الأعوام الثلاثة كان مستوى الأداء ٩٨٪ عام ٢٠٠٧ (استئناف مدني ٨٦٪، استئناف جزائي ١٠٩٪، استئناف إجراء ١٠١٪) انخفضت النسبة انخفاضا طفيفا إلى ٩٥٪ عام ٢٠٠٨ وواصل الانخفاض إلى ٩١٪ عام ٢٠٠٩ (مدني ٨٢٪، جزائي ٩٤٪، إجراء ٩٩٪). ارتفعت نسبة القضايا المفصولة في محكمة الاستئناف من مجموع القضايا المدورة والواردة من ٦٣٪ عام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلى ٦٧٪ عام ٢٠٠٩.
- **دوائر التنفيذ:** بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة في دوائر التنفيذ للاعلامات المحكوم بها وسندات العدل والاعلامات الشرعية والحقوقية عام ٢٠٠٧ حوالي ٧٣٪ أدنى من النسبة الحدية ارتفعت إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٨ وعادت النسبة إلى ٥٢٪ عام ٢٠٠٩.

٢. معدل عدد القضايا المفصولة شهرياً: ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا المدنية والجزائية والسير باطراد خلال السنوات الثلاث. في محاكم الصلح تضاعف المعدل عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧ من ٣٥٠٤ قضية شهريا عام ٢٠٠٧ إلى ٩٩٢١ قضية عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٨٣٪. كما تضاعف المعدل في محاكم البداية للقضايا المدنية والجزائية من ١٥٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣٧ قضية بنسبة زيادة ١٢٠٪ خلال الفترة نفسها. كذلك في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ارتفع المعدل من ١٣٨ قضية شهريا الى ٢٩٤ قضية بنسبة زيادة ١١٣٪. كما تضاعف عدد القضايا المفصولة شهريا في محكمة العدل العليا من ١٥ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٥٥ قضية بنسبة زيادة ٢٦٧٪، وفي محكمة النقض ارتفع من ٢٩ قضية شهريا إلى ٧٠ قضية. وفي جميع محاكم الاستئناف من ٣١٣ قضية شهريا إلى ٣٤٠ قضية بنسبة زيادة ٩٪ خلال الفترة نفسها. ارتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا في دوائر التنفيذ الاعلامات المحكوم بها والشرعية والحقوقية وسندات العدل من ٣٨٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ٨٩١ قضية بنسبة زيادة ١٣٣٪.

٣. معدل عدد القضايا الواردة شهرياً: يعكس هذا المؤشر مدى ثقة الجمهور بالنظام القضائي وحل مشاكلهم من خلال القانون والقضاء. واصل المعدل الشهري للقضايا الواردة ارتفاعه باطراد فقد تضاعف معدل عدد القضايا الواردة لمحاكم الصلح المدنية والجزائية والسير من ٤٠٣٦ قضية إلى ٨٦٨١ قضية بنسبة زيادة ١١٥٪، كذلك في محاكم البداية من ١٩٣ قضية إلى ٢٢٩ قضية بنسبة زيادة ١٩٪ خلال الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. ارتفع معدل عدد القضايا الواردة لمحكمة العدل العليا شهريا من ١٦ قضية إلى ٧٥ قضية

شهريا بنسبة زيادة ٣٦٩٪، وفي محكمة النقض من ١٨ قضية إلى ٥٧ قضية وفي جميع محاكم الاستئناف من ٣١٨ قضية واردة شهريا إلى ٥٤٤ قضية خلال الفترة نفسها. ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا لدوائر التنفيذ في الاعلامات المحكوم بها والشرعية والحقوقية وسندات العدل من ٥٢٣ قضية عام ٢٠٠٧ إلى ١٢٦٠ قضية بنسبة زيادة ١٤١٪.

٤. معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض: يرتبط حجم هذا المعدل بزيادة عدد القضايا المفصولة خلال السنة وعدد القضايا الواردة وعدد القضاة الذين يتولون الفصل في القضايا. يلاحظ من البيانات ان الزيادة المطردة في عدد القضايا الواردة والقضايا المفصولة أدت إلى الزيادة في عدد القضايا المفصولة لكل قاض رغم زيادة عدد القضاة في المحاكم عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٩٪. تضاعف معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض في محاكم الصلح وبنسبة ١٠١٪، كذلك زاد معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض في محاكم البداية بنسبة ٤٤٪ وفي الوقت نفسه ازداد في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية بنسبة ٤٠٪.

جدول رقم (٣٨): خلاصة لأهم مؤشرات الأداء لجميع محاكم الصلح والبداية والبداية بصفتها الاستئنافية في مجال الفصل في القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

مؤشرات الأداء		محاكم الصلح				محاكم البداية			محاكم البداية بصفتها الاستئنافية		
		قضايا مدنية	قضايا جزائية	قضايا سير	الإجمالي	قضايا مدنية	قضايا جزائية	الإجمالي	قضايا مدنية	قضايا جزائية	الإجمالي
٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	٢٠٠٧	٨٥٪	٥٥٪	١٠٢٪	٨٧٪	٩٢٪	٤٥٪	٧٩٪	٨٥٪	١١٦٪	١٠٣٪
٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة		٢٢٪	١٨٪	٩٦٪	٤٨٪	٢٧٪	٧٪	١٨٪	٤٤٪	٥٦٪	٥١٪
معدل عدد القضايا المفصولة شهريا		٢٤٦	٦٣٧	٢٦٢٢	٣٥٠٤	١٢٩	٢٣	١٥٣	٥٠	٩٢	١٤٢
معدل عدد القضايا الواردة شهريا		٢٩١	١١٦٢	٢٥٨٣	٤٠٣٦	١٤٠	٥٣	١٩٣	٥٩	٧٩	١٣٨
معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض		٨٢	٢٠٩	٨٧٤	١١٦٥	٤٠	٨	٤٨	١٥	٢٨	٤٣
٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	٢٠٠٨	٩٨٪	٨٨٪	١٠١٪	٩٨٪	٩٨٪	٥٧٪	٨٩٪	١١٣٪	٩٥٪	١٠٢٪
٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة		٣٢٪	٣٠٪	٩٩٪	٦٠٪	٣٣٪	٨٪	٢٢٪	٥٣٪	٥٤٪	٥٤٪
معدل عدد القضايا المفصولة شهريا		٤٢١	١٣٢٥	٤٢١٧	٥٩٦٣	١٧٥	٢٩	٢٠٤	٦٤	٩٠	١٥٤

يتبع الجدول السابق

مؤشرات الأداء		محاكم الصلح				محاكم البداية			محاكم البداية بصفتها الاستئنافية		
		قضايا مدنية	قضايا جزائية	قضايا سير	الإجمالي	قضايا مدنية	قضايا جزائية	الإجمالي	قضايا مدنية	قضايا جزائية	الإجمالي
٢٠٠٨	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٤٢٨	١٥١٤	٤١٦٢	٦١٠٤	١٧٨	٥١	٢٢٩	٥٦	٩٦	١٥٢
	معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض	١١٢	٣٥٣	١١٢٤	١٥٩٠	٤١	٧	٤٨	١٦	٢٣	٣٩
٢٠٠٩	٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	١٠٣٪	١٦٧٪	١٠٠٪	١١٤٪	٩٩٪	١٤٨٪	١١٠٪	٩٠٪	٩٧٪	٩٥٪
	٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	٤٣٪	٦٢٪	١٠٠٪	٧٨٪	٤٠٪	٢٣٪	٣٣٪	٥٥٪	٧٢٪	٦٦٪
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٦٢٣	٣٠٥٦	٦٢٤١	٩٩٢١	٢٣٨	٩٩	٣٣٧	٨٢	٢١٢	٢٩٤
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٦٠٥	١٨٣٤	٦٢٤٢	٨٦٨١	٢٣٩	٦٧	٣٠٦	٩١	٢١٩	٣١٠
	معدل عدد القضايا المفصولة لكل قاض	١٤٧	٧٢١	١٤٧١	٢٣٣٩	٤٨	٢٠	٦٩	١٧	٤٣	٦٠

يتبع ... جدول رقم (٣٩): خلاصة لأهم مؤشرات الأداء لمحاكم العدل العليا والنقض والاستئناف في مجال الفصل في القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩) يتبع...

مؤشرات الأداء		محكمة العدل العليا			محكمة النقض				جميع محاكم الاستئناف			
		طعن طلب	طعن دعوى	الإجمالي	طلبات حقوق	طعن حقوق	طعن جزاء	الإجمالي	استئناف مدني	استئناف جزائي	إجراء	الإجمالي
٢٠٠٧	٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	٨٧,٥	٩٥,٥	٩٤,٩	١١١,٨	١٨٨,٤	١٤٦	١٦٦,٢	٨٦,٢	١٠٩,١	١٠٠,٦	٩٨,٤
	٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	٦٦,٧	٤٢,٣	٤٥,٥	٨٦,٤	٦٥,٣	٩٣,٥	٧١,٧	٥٢,٥	٦٤,٨	٩٧,٣	٦٣,٣
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	١	١٤	١٥	٣	٢٠	٦	٢٩	١١١	١٤٦	٥٦	٣١٣
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	١	١٥	١٦	٣	١١	٤	١٨	١٢٩	١٣٤	٥٦	٣١٨
٢٠٠٨	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	٢٠	٦٥,٥	٦٥,٥	٩٨,٣	٩٢,٨	٩١,٢	٩٣,٣	٩٦,٠	٩١,٨	٩٧,٢	٩٤,٨
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	٨,٣	٤٥,٠	٤٤,٣	٨٩,١	٦٦,٩	٨٣,٩	٧١,١	٥٣,٥	٥٦,٦	٩٥,٨	٦٣,٠

يتبع الجدول السابق

مؤشرات الأداء		محكمة العدل العليا			محكمة النقض				جميع محاكم الاستئناف			
		طعن طلب	طعن دعوى	الإجمالي	طلبات حقوق	طعن حقوق	طعن جزاء	الإجمالي	استئناف مدني	استئناف جزائي	إجراء	الإجمالي
٢٠٠٨	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٠	٢٦	٢٦	٥	٢٦	٤	٣٥	١٢١	١١٨	١٠٢	٣٤٠
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٠	٣٩	٣٩	٥	٢٨	٥	٣٨	١٢٦	١٢٨	١٠٥	٣٥٩
٢٠٠٩	٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	٠,٠	٧٣,٤	٧٣,٤	٨٤,٣	٩٣,١	٦٩,٧	٨٧,٦	٨٢,٠	٩٤,١	٩٨,٧	٩١,٤
	٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	٠,٠	٥١,٦	٥١,٢	٧٦,٦	٧٠,٤	٦٤,٨	٧٠	٥٠,٥	٦٩,٣	٩٥,٢	٦٦,٨
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٠,٠	٥٥	٥٥	٥	٣٧	٨	٥٠	١٣٨	٢٣٨	١٢١	٤٩٧
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٠,٠	٧٥	٧٥	٦	٤٠	١١	٥٧	١٦٩	٢٥٣	١٢٣	٥٤٤

جدول رقم (٤٠): خلاصة لأهم مؤشرات الأداء لدوائر التنفيذ في مجال الفصل في القضايا للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

	مؤشرات الأداء	اعلامات الخزينة	سندات العدل	الاعلامات الشرعية	الاعلامات الحقوقية	الإجمالي
٢٠٠٧	٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	٣٠٠	٢٠٠,٠	٥٢,٢	٧٦,٢	٧٣,٤
	٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	١,٨	٤,٠	٧,٩	١٨,٨	١٥,٨
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٢	٠	٣٦	٣٤٥	٣٨٣
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	١	٠	٧٠	٤٥٢	٥٢٣
٢٠٠٨	نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة	٢٥٨,١	٠,٠	١٢٤,٩	٨٠,٣	٨٦,٩
	نسبة القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	٢٠,٧	٠,٠	٢٢,٥	٢٧,٨	٢٦,٥
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	٢٩	٠,٠	١١٠	٦٣٥	٧٧٤
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	١١	٠,٠	٨٨	٧٩٢	٨٩١
٢٠٠٩	٪ القضايا المفصولة إلى الواردة	٦٤,٥	٠,٠	٦٣,٣	٥٠,٩	٥٢,٢
	٪ القضايا المفصولة إلى مجموع المدورة والواردة	١١	٠,٠	١٤	٢١	١٩,٤
	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا	١٥	٠,٠	٦٨	٥٧٥	٦٥٧
	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	٢٣	٠,٠	١٠٧,٨	١١٣١	١٢٦٠

٥. نسبة القضايا المستأنفة للقضايا المفصولة: يبين الجدول التالي عدد القضايا المدنية والجزائية التي تم الفصل فيها من جميع المحاكم في الضفة الغربية (صلح وبداية)، وعدد القضايا التي تم استئنافها لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ومحكمتي استئناف رام الله والقدس. يدل هذا المؤشر إلى مدى ثقة المتقاضين بعدالة القضايا التي يتم الفصل فيها. كلما انخفضت النسبة كلما ارتفعت درجة ثقة المتقاضين بعدالة الأحكام الصادرة بحقهم والعكس صحيح. يتضح من الجدول ما يلي:

- بشكل عام انخفضت نسبة القضايا المدنية والجزائية المستأنفة إلى القضايا المفصولة من ٢٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٢٪ عام ٢٠٠٨ والى ٩٪ عام ٢٠٠٩.
- انخفضت نسبة القضايا المدنية المستأنفة من القضايا المفصولة من ٣٠٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٨ وواصلت انخفاضها إلى ١٦٪.
- انخفضت نسبة القضايا الجزائية المستأنفة من القضايا المفصولة من ٢٢٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٩٪ عام ٢٠٠٨ والى ٨٪ عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٤١): نسبة القضايا المدنية والجزائية المستأنفة إلى القضايا المفصولة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

نوع القضايا	السنة	محاكم صلح	محاكم بداية	مجموع المفصول	استئناف بداية	استئناف رام الله	استئناف القدس	مجموع المستأنف	نسبة المستأنف للمفصول ٪
قضايا مدنية	٢٠٠٧	٢٩٥٢	١٥٥٢	٤٥٠٤	٦٠١	٧٢٩	٠	١٣٣٠	٢٩,٥
	٢٠٠٨	٥٠٥٣	٢٠٩٩	٧١٥٢	٧٦٢	٤٦٠	٢٢٩	١٤٥١	٢٠,٣
	٢٠٠٩	٧٤٧١	٢٨٥٢	١٠٣٢٣	٩٨٤	٤١٢	٢٦٥	١٦٦١	١٦,١
قضايا جزائية	٢٠٠٧	٧٦٤٢	٢٨١	٧٩٢٣	١١٠٠	٦٥٦	٠	١٧٥٦	٢٢,٢
	٢٠٠٨	١٥٩٠١	٣٤٨	١٦٢٤٩	١٠٨٥	٢٣٧	٩١	١٤١٣	٨,٧
	٢٠٠٩	٣٦٦٧٦	١١٩٣	٣٧٨٦٩	٢٥٤٥	٢٣٧	٧٣	٢٨٥٥	٧,٥
الإجمالي	٢٠٠٧	١٠٥٩٤	١٨٣٣	١٢٤٢٧	١٧٠١	١٣٨٥	٠	٣٠٨٦	٢٤,٨
	٢٠٠٨	٢٠٩٥٤	٢٤٤٧	٢٣٤٠١	١٨٤٧	٦٩٧	٣٢٠	٢٨٦٤	١٢,٢
	٢٠٠٩	٤٤١٤٧	٤٠٤٥	٤٨١٩٢	٣٥٢٩	٦٤٩	٣٣٨	٤٥١٦	٩,٤

٦. دقة الأحكام في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية: توجد حالات كثيرة للقضايا المستأنفة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية ويصعب حصرها، حيث يمكن ان يتم إلغاء القرار المستأنف أو رده أو شطبه أو رده شكلا أو موضوعا أو تأجيله عاما» أو ترك الاستئناف أو قبوله أو عدم قبوله.. وغيرها من المسميات ولكل منها مفهوم محدد وحالة مختلفة بالنسبة للقضايا المستأنفة. تظهر النتائج بشكل عام ان غالبية القضايا المستأنفة ترد بأشكال مختلفة فعلى سبيل المثال محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية ردت عام ٢٠٠٧ ما نسبته ١٠٪ ارتفعت النسبة إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٩ وقبلت ٤٪ في نفس العام في القضايا المدنية في حين ردت ٧٪ عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة إلى ٥٠٪ وقبلت ٣٪ عام ٢٠٠٩ في القضايا الجزائية.

محكمة استئناف رام الله التي تتلقى القضايا المستأنفة من مختلف محاكم البداية في الضفة الغربية قامت برد الاستئناف في غالبية القضايا الواردة إليها من المحاكم، فقد ردت ٧٤٪ من القضايا الواردة إليها من بداية جنين وقبلت ١٥٪ منها فقط. كما ردت ٦٨٪ من القضايا الواردة إليها من بداية رام الله وقبلت ١٣٪ منها، ومن محكمة بداية طولكرم ردت ٧٢٪ وقبلت ٢٠٪ من القضايا، ومن محكمة قلقيلية ردت ٧٥٪ وقبلت ١٢٪ ومن بداية نابلس ردت ٦٥٪ ولم تقبل أي قضية. تشير هذه البيانات ان غالبية القضايا الواردة لمحاكم البداية بصفتها الاستئنافية ترد ونسبة قليلة منها يتم قبولها.

٧. مؤشرات الأداء في النظام المالي: تظهر النتائج ان إجمالي الإيرادات من جميع المحاكم عام ٢٠٠٧ قد بلغ حوالي ١٠,٢ مليون شيكل ارتفعت إلى ١٦,١ مليون شيكل عام ٢٠٠٨ وواصلت الإيرادات ارتفاعها إلى ٢٣,٩ مليون شيكل عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ١٣٤٪. فيما يلي أهم المؤشرات في جانب الإيرادات والمصروفات:

شهدت الإيرادات من جميع المحاكم زيادة مطردة فقد ارتفعت عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٨٪ وفي العام ٢٠٠٩ بنسبة ١٣٤٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.

ارتفعت نسبة الزيادة في المصروفات بصورة مطردة من ١٩٧٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٣٢٤٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧. بلغت نسبة المصروفات إلى الإيرادات عام ٣١٪ عام ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت إلى ٥٨٪ عام ٢٠٠٩.

يتبع جدول (٤٢) مؤشرات الإيرادات والمصروفات للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

الايرادات والمصروفات	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
٪ المصروفات إلى الإيرادات (بالشيكل)	٣١,٩	٥٩,٩	٥٧,٩
٪ المصروفات إلى الايداعات (بالشيكل)	٩٧,٣	٧٣,٨	٧٢,٩
٪ الزيادة في الايرادات بالمقارنة مع ٢٠٠٧	-	٥٨,٠	١٣٤,١
٪ الزيادة في بالمصروفات بالمقارنة مع ٢٠٠٧	-	١٩٦,٥	٣٢٤,٠

رابع عشر: خلاصة لأهم مؤشرات الأثر كنتيجة لأداء قطاع العدل وسيادة القانون:

١. دراسة استطلاعية لتوجهات ذوي العلاقة بقطاع العدل وسيادة القانون:

في إطار الجهود التي يبذلها مجلس القضاء الأعلى من أجل استقرار النظام القانوني في فلسطين، وتعزيز سيادة القانون، وسرعة البت في القضايا وتحسين البنية التحتية للمحاكم وإعادة تأهيل وتدريب أعضاء السلك القضائي، وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة وصولاً إلى الحكم الرشيد. كل تلك الانجازات قد تركت أثرا ايجابيا بالغا على توجهات المواطنين وثقتهم بالقضاء الفلسطيني مما أدى إلى زيادة مطردة للقضايا الواردة للمحاكم وحل مشاكل المواطنين عبر القانون.

دراسة استطلاعية حول أداء السلطة القضائية من منظور الجمهور بشكل عام، والقضاة، والمحامين، والمتقاضين ومراجعي المحاكم، والكادر الإداري

١. هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر أداء جهاز القضاء على توجهات الفئات الخمس، والتعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه هذا النظام، للتدخل من أجل دعم ما هو إيجابي، ومساعدة نظام العدالة في حلّ المشاكل، وتجاوز التحديات لتحقيق أهداف السلطة القضائية المنشودة.
٢. كما إنّ قاعدة البيانات المنبثقة عن الدراسة تُقدّم مؤشرات مرجعية علمية وشاملة عن السلطة القضائية، تخدم في مجملها صانعي القرار وذوي العلاقة والمهتمين في تطوير السلطة القضائية وتحديثها.

للتعرف على توجهات المواطنين وذوي العلاقة في القضاء الفلسطيني، قام مجلس القضاء الأعلى بتنفيذ دراسة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، شملت خمس مسوحات تستهدف الفئات التي لها علاقة مباشرة بالسلطة القضائية في الضفة الغربية. هذه المسوحات هي: المسح الوطني الذي شمل عينة وطنية ممثلة تمثيلاً صحيحاً لسكان الضفة الغربية البالغين، والمسح الثاني شمل جميع القضاة، والثالث شمل عينة من المحامين المسجلين في الضفة الغربية، والعينة الرابعة شملت عينة ممثلة للمراجعين والمتقاضين في محاكم الضفة الغربية، والعينة الأخيرة شملت الكادر الإداري العامل في المحاكم.

هدفت الدراسة إلى التعرف على توجهات ذوي العلاقة بالسلطة القضائية في محافظات الضفة الغربية نحو أداء جهاز القضاء من وجهة نظر الفئات الخمس، والتعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه هذا النظام، للتدخل من أجل دعم ما هو إيجابي، ومساعدة نظام العدالة في حلّ المشاكل، وتجاوز التحديات لتحقيق أهداف السلطة القضائية المنشودة. كما إنّ قاعدة البيانات المنبثقة عن الدراسة تُقدّم مؤشرات مرجعية علمية وشاملة عن السلطة القضائية، تخدم في مجملها صانعي القرار وذوي العلاقة والمهتمين في تطوير السلطة القضائية وتحديثها.

يعتبر هذا المسح الشامل الذي نفذ عام ٢٠٠٩ يقدم مؤشرات مرجعية وقاعدة أساسية لقياس مدى التطور والتقدم في قطاع العدل وسيادة القانون من مختلف وجهات النظر. وسينفذ في بداية عام ٢٠١٠ استطلاع أخر يجري الإعداد له لنفس الفئات المستهدفة وبنفس الأدوات ويسمى الاستطلاع ألبعدي لقياس مدى التطور والتغير الذي طرأ ما بين الاستطلاعين. ومن ابرز نتائج الدراسة ما يلي:

٢. درجة الثقة بالقضاء:

تُظهر البيانات أنّ الجمهور الفلسطيني يهتم كثيراً بمسألة السلطة القضائية، وبدورها في تعزيز سيادة القانون، حيث تظهر علاقة هذه القضية من خلال نسبة الفلسطينيين الذين يقولون أن لديهم قدراً كافياً من المعرفة بالسلطة القضائية لدرجة أنهم مستعدون لإبداء رأي في كيفية عملها.

ثقة الجمهور وذوي العلاقة بالقضاء الفلسطيني مقبولة إلى حد كبير بعد فترة الفوضى والفلتان الأمني الذي اجتاح مناطق الضفة الغربية جراء ممارسات الاحتلال وانعدام الأمن في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. أظهرت نتائج الدراسة في هذا الإطار ما يلي:

درجة الثقة بالقضاء

١. **يعتقد ٦٦٪ من الجمهور أنّ قرارات المحاكم كانت عادلة (لدرجة كبيرة أو متوسطة). النسبة ٥٩٪ لدى مراجعي المحاكم.**
٢. **يُشكّل القضاة الفئة الأكثر موثوقية من بين كلّ الفئات المستطلعة، وتليهم فئة كوادر المحاكم، بينما الأقل موثوقية حسب رأي العينة الوطنية، وعينة مراجعي المحاكم، وعينة كوادر المحاكم، وعينة المحامين واجراءات الشرطة.**
٣. **يسود أعلى تقييم لدور الدولة بين كوادر المحاكم والقضاة. بشكل عام توجد أغلبية في تُقيّم دور الدولة في تكريس استقلال القضاء.**
٤. **اكد غالبية الفئات المستطلعة بأنهم مستعدون للجوء إلى السلطة القضائية لتسوية قضايا لم يتم حلها بعد.**

- **عدالة قرارات المحاكم:** تسود انطباعات إيجابية بشأن قرارات المحاكم بين غالبية الجمهور، حيث يعتقد ٦٦٪ منهم أنّ قرارات المحاكم كانت عادلة (لدرجة كبيرة أو متوسطة). النسبة ٥٩٪ لدى مراجعي المحاكم.
- **الثقة بالعاملين في السلطة القضائية:** يُشكّل القضاة الفئة الأكثر موثوقية من بين كلّ الفئات المستطلعة، وتليهم فئة كوادر المحاكم، بينما الأقل موثوقية حسب رأي العينة الوطنية، وعينة مراجعي المحاكم، وعينة كوادر المحاكم هي عينة المحامين وإجراءات الشرطة. وحسب رأي القضاة والمحامين فإنّ إجراءات النيابة العامة والشرطة هي الأقلّ موثوقية.
- **دور الدولة:** يسود أعلى تقييم لدور الدولة بين كوادر المحاكم والقضاة. بشكل عام توجد أغلبية بين كل الفئات تُقيّم دور الدولة في تكريس استقلال القضاء إيجابياً (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
- **الاستعداد للجوء للسلطة القضائية:** اكد غالبية الفئات المستطلعة عن آرائها حول هذه المسألة بأنهم مستعدون للجوء إلى السلطة القضائية لتسوية قضايا لم يتم حلها بعد.

٣. توجهات الجمهور نحو بيئة المحاكم:

أظهرت النتائج توجهات ايجابية لدى مستخدمي المحاكم سواء كمتقاضين او راغبين في الحصول على خدماتها. هذه التوجهات تعطي صورة واقعية عن نوعية الخدمات المقدمة للجمهور وطريقة تقديمها فيما يلي أهم النتائج التي قد أظهرتها الدراسة:

- من بين أولئك الذين حصلوا على وكالة، حوالي ٧٧٪ كانوا راضين عن مستوى الخدمة (لدرجة كبيرة أو متوسطة)، بينما قال ٢٠٪ أنهم (راضون لدرجة قليلة أو غير راضين إطلاقاً).
- حوالي ٧٠٪ من طالبي الخدمات يقولون أنهم تلقوا الخدمات التي يحتاجون إليها في اليوم نفسه.
- من بين أولئك الذين تلقوا الخدمات في اليوم نفسه، ٤٩٪ تلقوها خلال أقل من ساعة واحدة، وحوالي ربعهم خلال مدة بين ساعة إلى ساعتين. وأما البقية (٢٦٪) فقد تلقوا الخدمة بعد أكثر من ساعتين.
- ثلثا المراجعين يشعرون بأن مستوى الاحترام الموجه من الموظفين إلى المراجعين هو (جيد جداً أو جيد). نفس النسبة تقريباً يشعرون أن مستوى فعالية الموظفين هو (جيد جداً أو جيد).

توجهات الجمهور نحو بيئة المحاكم

١. حوالي ٧٠٪ من طالبي الخدمات يقولون أنهم تلقوا الخدمات التي يحتاجون إليها في نفس اليوم. من بين أولئك الذين تلقوا الخدمات في نفس اليوم، ٤٩٪ تلقوها خلال أقل من ساعة واحدة، وحوالي ربعهم خلال مدة بين ساعة إلى ساعتين. وأما البقية (٢٦٪) فقد تلقوا الخدمة بعد أكثر من ساعتين.

٢. ثلثي المراجعين يشعرون بأن مستوى الاحترام الموجه من الموظفين إلى المراجعين كان (جيد جداً أو جيد). نفس النسبة تقريباً يشعرون أن مستوى فعالية الموظفين كان (جيد جداً أو جيد).

٣. وبما يتعلق بالمدة الحقيقية التي استغرقتها المحاكمة، قال ٣٩٪ أنها استغرقت أقل من ثلاثة أشهر، و٢٠٪ أنها استغرقت ما بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة، بينما قال ٤٠٪ أنها امتدت لأكثر من سنة واحدة.

- أقلّ من ٥٠٪ قالوا أنّ (سهولة الإجراءات) هي (جيدة جداً أو جيدة)، وتنطبق ذات النسبة على (نظافة) المحاكم.
- غالبية المتقاضين (٨٨٪) شعروا بالأمان (لدرجة كبيرة أو متوسطة) في أثناء وجودهم في المحاكم.
- كما شعرت نسبة مماثلة بأن النظافة كانت متوفرة (لدرجة كبيرة أو متوسطة).
- حوالي ٦٥٪ من المتقاضين شعروا أن مستوى احترام الموظفين للمراجعين (جيد جد أو جيد).
- ما يقارب ٥٩٪ قالوا أن (الالتزام بالدور) (جيد جد أو جيد).
- حوالي ٥٤٪ وجدوا أنّ مستوى سهولة الإجراءات كانت (جيد جداً أو جيد).
- شعر ما يقارب ٥١٪ أنّ مستوى فعالية الموظفين كانت (جيد جداً أو جيد).
- بينما كان تقييم ٤٥٪ لـ(التجاوب مع الشكاوى) (جيد جداً أو جيد).
- ٢٨٪ فقط قالوا أنّ الرسوم (جيد جداً أو جيد).

أما بالنسبة لجمهور المتقاضين سواءا" كانوا مدعين أم مدعى عليهم فقد أظهرت نتائج استطلاعهم ما يلي:

- **قال حوالي ٦٢٪ أنهم كانوا يعرفون عن إجراءات المحاكمة (لدرجة كبيرة أو متوسطة).**
- **وقال حوالي ٥٤٪ أن القاضي/ة شرح/ت إجراءات التقاضي لهم.**
- **أقل من نصف المترافعين قالوا أنهم مُنحوا حقهم في الدفاع عن أنفسهم وفقاً للقانون.**
- **ثلاثة أرباع المتقاضين قالوا أنه قد تمت معاملتهم باحترام وأثناء جلسات المحكمة.**
- **في نفس الوقت شعر ٢٤٪ أنه كان هناك (تحيّز) ضدهم في المحكمة.**
- **حوالي ٤٧٪ شعروا أن المدة التي استغرقتها المحاكمة كانت (طويلة)، بينما شعر ٣٢٪ أنها كانت (معقولة)، و١٧٪ شعروا أنها (أقصر مما توقعوا).**
- **وبما يتعلق بالمدة الحقيقية التي استغرقتها المحاكمة، قال ٣٩٪ أنها استغرقت أقل من ثلاثة أشهر، و٢٠٪ أنها استغرقت ما بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة، بينما قال ٤٠٪ أنها امتدت لأكثر من سنة واحدة.**
- **ومن بين الأسباب التي أدت إلى التأجيل، قال ٣٩٪ أن السبب يعود للقضاة، و٣٦٪ أنه يعود للشهود، و٢٩٪ أنه يعود للمحامين، بينما عزا ٢٩٪ آخرون التأجيل لعملية التسجيل.**

٤. تقييم أداء مجلس القضاء الأعلى من وجهة نظر القضاة وكادر المحاكم:

أكد ثلثا القضاة أنهم راضون عن أداء مجلس القضاء الأعلى بصفته الجهة التي تدير السلطة القضائية. وبخلاف ذلك قال ثلث القضاة أنهم غير راضين عن دور مجلس القضاء الأعلى. نسبة ٨١٪ من القضاة يعتقدون أن مجلس القضاء الأعلى يستجيب لاحتياجات المحاكم، وعلى العكس من ذلك قال ١٩٪ أنهم (راضون لدرجة متدنية أو غير راضين على الإطلاق) عن هذا الدور. ونسبة ٧٧٪ من موظفي المحاكم يعتقدون ان المجلس يستجيب لاحتياجات المحاكم. بالإضافة لذلك اظهر نتائج استطلاع القضاة ما يلي:

تقييم أداء مجلس القضاء الأعلى من وجهة نظر القضاة وكادر المحاكم

١. يعتقد ٨١٪ من القضاة بأنّ إستراتيجية قطاع العدالة سوف تفضي إلى تحسين أداء السلطة القضائية الفلسطينية. تبلغ النسبة لدى موظفي المحاكم ٦٧٪.

٢. وأما من حيث درجة الثقة بالأشخاص المسئولين عن عملية التفتيش القضائي، فإن الأغلبية يرون أنهم أهلُ للثقة، حيث يقول ٧٧٪ من القضاة أنهم يعتقدون أن المفتشين ملتزمون بالمعايير المطلوبة. ومن ناحية جودة إجراءات التفتيش فقد اكد ٨٩٪ منهم أن المعايير المعمول بها تضمن تقييماً نوعياً لجودة أداء القضاة.

- **يعتقد ٨١٪ من القضاة بأنّ إستراتيجية قطاع العدالة سوف تفضي إلى تحسين أداء السلطة القضائية الفلسطينية. تبلغ النسبة لدى موظفي المحاكم ٦٧٪.**
- **بشأن أداء المحامين، حيث يرى ٦٢٪ من القضاة أن المحامين يقومون بتمثيل موكليهم أمام المحاكم**

بفاعلية في حين يرى ٣٨٪ من القضاة أن المحامين يؤدون هذا الدور لدرجة محدودة. في حين ان نصف موظفي المحاكم فقط يثقون بالمحامين.

- **وأما من حيث درجة الثقة بالأشخاص المسئولين عن عملية التفتيش القضائي، فإن الأغلبية يرون أنهم أهلُ للثقة، حيث يقول ٧٧٪ من القضاة أنهم يعتقدون أن المفتشين ملتزمون بالمعايير المطلوبة. ومن ناحية جودة إجراءات التفتيش فقد اكد ٨٩٪ منهم أن المعايير المعمول بها تضمن تقييماً نوعياً لجودة أداء القضاة.**

بالنسبة لكادر المحاكم من موظفين فقد أكد غالبيتهم أنّ مهاراتهم وقدراتهم ملائمة لتأدية واجباتهم بأكبر قدر ممكن من الفعالية يحتاجه العمل. كما ذكر غالبية الموظفين أنهم شاركوا في ورشة عمل تدريبية واحدة على الأقل. وقال ١٠٪ فقط أنهم لم يشاركوا في أي ورشات تدريبية. وبينما قالت الغالبية أنهم شاركوا في ورشات تدريبية. وقد تباين من تقييم الموظفين لهذه الورشات التدريبية، حيث اكد ٨٦٪ منهم أنها أسهمت في تطوير أدائهم.

٥. توجهات الجمهور طالبي الخدمة من دوائر كاتب العدل محكمة جنين كنموذج:

تم في دوائر كاتب العدل في مختلف المحاكم رزمة من التغييرات التطويرية لتحسين وتسهيل الخدمات المقدمة للجمهور. شملت عملية التطوير والتحديث في دوائر كاتب العدل في اتجاهين رئيسيين: الأول تمثل بإعادة تصميم الأماكن الخاصة بالدائرة، بما يتناسب وطبيعة مهامها، والثانية تمثل بتجهيز الدوائر بكل ما يلزمها من مستلزمات ومعدات وأجهزة إلكترونية وكهربائية. شملت بعض المحاكم إعادة تأهيل وتوسعة الأماكن المخصصة للمراجعين وتوفير المقاعد المناسبة بالإضافة إلى المعدات والمستلزمات الالكترونية.

كما تم تزويد الدائرة بمتطوعين لإدخال الوثائق وحوسبتها من خلال برنامج الميزان وإجراء مسح ضوئي للوثائق، وزودت الدائرة بلوحات إرشادية للمراجعين مدون عليها التعليمات الخاصة بكل معاملة. ونفذت دورات تدريبية لكتاب العدل حول مهارات الاتصال واستخدام برنامج الميزان. كما تم تحديث أرشيف الدوائر وترميم السجلات والوثائق وتنظيمها بشكل يسهل ويسرع الوصول إليها.

تم اجراء دراسة حالة على دائرة كاتب العدل في محكمة جنين تهدف الى التعرف على مدى تأثير التغيرات التي طرأت على دائرة كاتب العدل في جنين ونجاحها في إحداث التغيير المطلوب المتمثلة في تسهيل وتحسين الخدمات المقدمة لجمهور المراجعين من حيث توفير البيئة المريحة للمراجعين واختصار الوقت اللازم لانجاز المعلومات من خلال تخفيف الإجراءات والإسراع في تنفيذها. استهدف المسح فئة المراجعين الذين سبق ان تلقوا خدمات من قبل دائرة كاتب العدل في جنين قبل التغيرات والذين جاءوا إلى الدائرة لتلقي خدمة أخرى خلال فترة الإسناد الزمني للمسح والمتمثلة ما بين ٢٠٠٩/٤/٢٨- ٢٠٠٩/٥/٥. بلغ عدد المراجعين الذين تم استطلاعهم وتوفرت فيهم الشروط ١٠٢ مراجع خلال ست أيام من الإسناد الزمني للمسح بمعدل ١٧ مراجعا" يوميا.

استخدمت الاستمارة كأداة للمسح تضمنت الاستمارة ست أسئلة تستطلع فيها رأي المستهدف حول درجة رضاه عن سهولة الإجراءات وطريقة وتنظيم الدور وحسن معاملة الموظفين في الدائرة للمراجعين والنظافة. باعتبار ان المستهدف قد خاض تجربة سابقة في الدائرة سئل نفس السؤال عن تجربته السابقة ودرجة رضاه عن الإجراء مقارنة بدرجة الرضا قبل التغيرات وبعدها. استخدم مقياس عشاري لقياس درجة الرضا والذي يتدرج من (١-١٠) ليمثل رقم واحد أدنى درجات الرضا ورقم ١٠ أعلى درجات الرضا. فيما يلي أهم النتائج:

توجهات الجمهور طالبي الخدمة من دوائر كاتب العدل

١. انخفض وقت انجاز معاملة الكفالة العدلية إلى أكثر من النصف، من ساعة إلى ساعتين قبل إجراء التغيرات إلى اقل من ساعة بعدها.
٢. نسبة ٥٦٪ من الوكالات العامة/الدورية أنجزت في اقل من ساعة ونسبة ٣٩٪ منها أنجزت خلال ساعة إلى ساعتين
٣. ثلاث أرباع الوكالات الخاصة أنجزت في اقل من ساعة خلال فترة الإسناد (بعد التغيير) والربع الباقي أنجز خلال ساعة او ساعتين.

١. **وقت انجاز المعاملة:** تتفاوت الفترة التي يستغرقها انجاز المعاملات لدى كاتب العدل حسب نوع المعاملة وطبيعة الإجراءات اللازمة لانجازها. تم احتساب الوقت لانجاز المعاملات التي جاء المراجعون من اجلها في فترة الإسناد (بعد التغيير) ولنفس المعاملة التي جاء من اجلها سابقا (قبل التغيير) من وجهة نظر المراجعين وتقديرهم لوقت انجاز المعاملة. فيما يلي أهم النتائج:

- **انخفض وقت انجاز معاملة الكفالة العدلية الى أكثر من النصف، من ساعة الى ساعتين قبل إجراء التغيرات الى اقل من ساعة بعدها.**
- **نسبة ٥٦٪ من الوكالات العامة/الدورية أنجزت في اقل من ساعة ونسبة ٣٩٪ منها أنجزت خلال ساعة الى ساعتين في وقت الإسناد، في حين ان ١١٪ فقط من المعاملة نفسها أنجزت في اقل من ساعة ونسبة ٦٤٪ من المعاملات أنجزت في ساعة الى ساعتين ونسبة ١٩٪ أنجزت خلال (٣-٤) ساعات ونسبة ٦٪ خلال أكثر من يوم، للمعاملات قبل عملية التغيير والتطوير**
- **ثلاث أرباع الوكالات الخاصة أنجزت في اقل من ساعة خلال فترة الإسناد (بعد التغيير) والربع الباقي أنجز خلال ساعة أو ساعتين، في حين أن نسبة ١٢,٥٪ فقط من المعاملة نفسها أنجزت في اقل من ساعة ونسبة ٦٣٪ أنجزت في ساعة إلى ساعتين ونسبة ٢٥٪ منها استغرق انجازها ثلاث ساعات وأكثر لنفس المعاملة قبل التغيير والتطوير.**
- **انخفض وقت انجاز معاملة بيع وتحويل ممتلكات الى ثلاثة أضعاف بعد التغيرات بالمقارنة بما قبل التغيير والتطوير.**

٢. درجة الرضا عن بيئة العمل في دائرة كاتب العدل: تم سؤال المراجعين عن درجة رضاهم عن أداء الموظفين وبيئة العمل في مكتب كاتب العدل وعن سهولة الإجراءات ومدى تحسنها وعن مستوى النظافة قبل التغيير وبعده. فيما يلي أهم النتائج:

- **ارتفعت درجة رضا المراجعين في طريقة معاملة الموظفين لهم من ٤٢٪ قبل التغيير الى ٨٥٪ بعد التغيير الى الضعف.**
- **ارتفعت درجة رضا المراجعين عن سهولة الإجراءات لانجاز المعاملات من ٢٥,٨٪ قبل التغيير الى ٧٨٪ بعد التغيير اي بمعدل ثلاثة أضعاف.**
- **ارتفع رضا المراجعين ارتفاعا ملحوظا في التزام المراجعين بالدور في صفوف الانتظار من ٢٧٪ قبل التغيير الى ٩٤٪ بعد التغيير، اي بمعدل ثلاثة أضعاف.**
- **ارتفع رضا المراجعين ارتفاعا ملحوظا في مستوى النظافة في مكتب كاتب العدل من ١٧٪ قبل التغيير إلى ٩٦٪ بعده اي بمعدل ست أضعاف.**
- **بشكل عام ارتفع رضا المراجعين عن الخدمات المقدمة في دائرة كاتب العدل من ٢١,٨٪ قبل التغيير إلى ٨٨٪ بعده اي بمعدل أربعة أضعاف.**

الفصل الثالث

مأسسة مجلس القضاء الأعلى

الفصل الثالث

مأسسة مجلس القضاء الأعلى

أولا: التطور في أعداد السلك القضائي (الكادر القضائي والإداري):

يشمل مصطلح السلك القضائي جميع القضاة بمختلف مراتبهم، بدءاً من قضاة الدرجة الأولى)قضاة الصلح والبداية(، مروراً بقضاة محاكم الاستئناف، وانتهاءً بقضاة المحكمة العليا، كما يشمل المصطلح جميع الموظفين الإداريين الذين يعاونون القضاة في أداء مهامهم من رؤساء أقلام المحاكم، ومأمورو التنفيذ، وأمناء الصناديق، وكتاب العدل، وكتبة الضبط، والمحضرون الذين يقومون بتبليغ الأوراق القضائية، ومراسلو المحاكم الذين يقومون بالمناداة على أصحاب القضايا وأعمال النظافة والموظفين الإداريين العاملين في إدارات مجلس القضاء الأعلى كالدائرة الإدارية والمالية ودائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارات التفتيش القضائي والتدريب القضائي والمكتب الفني والأمانة العامة للمجلس ومكتب رئيس المجلس. وبصورة عامة، يمكن تمييز فئتين من أعضاء السلك القضائي، هما:

١. قضاة المحاكم (الكادر القضائي):

يخضع تعيين القضاة وترقيتهم والتفتيش على أعمالهم ومساءلتهم وعزلهم وإجراء الحركة في أوساطهم من نقل وانتداب إلى الشروط والكيفية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ، والتي تضمنت الأحكام الخاصة بالتعيين والترقية والأقدمية، والنقل والانتداب والإعارة والعزل، وواجباتهم وما يُحظر عليهم القيام به، ورواتبهم وعلاواتهم، والإجازات، وفقاً للمادة (٣٢) من قانون السلطة القضائية، تحدد رواتب ومخصصات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدولين الملحقين بقانون السلطة القضائية المذكور. يحمل جميع القضاة شهادة جامعية لا تقل عن البكالوريوس ومنهم من يحمل درجة الماجستير، الغالبية العظمى من القضاة خريجي الجامعات العربية وبالتحديد الجامعات الأردنية والمصرية والسورية واللبنانية وقد تم تعيينهم بعد ممارستهم لمهنة المحاماة.

تعيين القضاة في إطار قانون السلطة القضائية

١. يخضع تعيين القضاة وترقيتهم والتفتيش علي أعمالهم ومساءلتهم وعزلهم وإجراء الحركة في أوساطهم من نقل وانتداب إلى الشروط والكيفية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ ، والتي تضمنت الأحكام الخاصة بالتعيين والترقية والأقدمية، والنقل والانتداب والإعارة والعزل، وواجباتهم وما يُحظر عليهم القيام به، ورواتبهم وعلاواتهم، والإجازات،

٢. وفقاً للمادة (٣٢) من قانون السلطة القضائية، تحدد رواتب ومخصصات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدولين الملحقين بقانون السلطة القضائية المذكور.

١,١. توزيع عدد القضاة بشكل عام:

يبين الجدول التالي توزيع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب اختصاصات المحاكم. تظهر النتائج ما يلي:

١. ارتفع عدد القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاعا مطرداً بمختلف مراتبهم من ١٣٠ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ١٨١ قاضيا عام ٢٠٠٨ الى ١٩٠ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٤٥٪. ارتفع عدد القضاة في الضفة الغربية من ٧٠٪ من مجموع عدد القضاة عام ٢٠٠٧ إلى ٧٧٪ عام ٢٠٠٩، في حين انخفضت في قطاع غزة من ٣٠٪ من مجموع القضاة إلى ٢٣٪ خلال الفترة نفسها.

٢. تضاعف عدد قضاة محكمة العدل العليا إلى حوالي ٢,٥ مرة عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٠٠٧ فقد ارتفع عددهم من ١٤ قاضيا إلى ٣٥ قاضيا. لقد تضاعف العدد في قطاع غزة إلى خمس مرات في حين في الضفة الغربية تضاعف مرة واحدة.

٣. ارتفع عدد القضاة في محاكم الصلح ارتفاعا مطردا من ٣٧ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٧٠ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨٩٪، شملت هذه الزيادة الضفة الغربية فقط.

٤. ارتفع عدد قضاة البداية بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧.

٥. ارتفع عدد القضاة في محاكم الاستئناف ارتفاعا طفيفا من ١١ قاضيا إلى ١٤ قاضيا خلال الفترة نفسها.

ويبلغ عدد القاضيات في الضفة الغربية ١٦ قاضية وفي قطاع غزة ٥ قاضيات، أي ما مجموعه ٢١ قاضية، ويعمل في محكمة استئناف رام الله ست قضاة وفي محكمة استئناف القدس ثمان قضاة. كما يعمل في دوائر مجلس القضاء الأعلى تسعة قضاة موزعين كما يلي:

١. قاضية تعمل أمينة عامة لمجلس القضاء الأعلى.

٢. قاض يعمل كمدير لدائرة التخطيط وإدارة المشاريع.

٣. قاض يعمل كمدير لدائرة التفتيش القضائي بالإضافة إلى قاضيين في نفس الدائرة.

٤. قاض يعمل رئيس ادارة المحاكم.

٥. قاض يعمل كمدير لدائرة التدريب القضائي.

٦. قاضيان اثنان في المكتب الفني.

تجدر الإشارة ان توزيع قضاة الصلح في الجدول أدنا وعددهم ١٩ قاضي صلح تم انتدابهم لدى محاكم البداية وست قضاة بداية منتدبين لدى محكمة الاستئناف واثنين من قضاة العليا منتدبين كرؤساء لمحكمتي الاستئناف.

تمّ تعيين ٤٧ قاضيا جديدا" عام ٢٠٠٨ ، موزعين على المحاكم على اختلاف درجاتها، كما تمّ تعيين قاضي واحد في المحكمة العليا، وقاضيين في الاستئناف، وخمس قضاة بداية، بالإضافة إلى ٣٩ قاضي صلح. من ضمن القضاة يوجد ١٤ قاضي تم تعينهم في تشرين أول من عام ٢٠٠٨ وهم تحت التدريب.

جدول رقم (٤٣): توزيع عدد القضاة حسب نوع المحكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة للاعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحكمة	٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
العليا	١١	٣	١٤	١٥	٨	٢٣	٢١	١٤	٣٥
الاستئناف	٤	٧	١١	١٤	١٢	٢٦	٩	٥	١٤
البداية	٣٦	٢٠	٥٦	٤٨	٢٥	٧٣	٤٥	٢٥	٧٠
رئيس بداية	–	–	–	–	–	–	١	–	١
الصلح	٢٨	٩	٣٧	٥٩	٠	٤٥	٧٠	٠	٧٠
المجموع	٩١	٣٩	١٣٠	١٣٦	٤٥	١٨١	١٤٦	٤٤	١٩٠

١,٢. التطور في أعداد القضاة حسب المحكمة:

أ. التطور في عدد قضاة البداية:

تتوزع محاكم البداية على غالبية المحافظات الشمالية والجنوبية وهذه المحاكم في العادة تقوم بالفصل في القضايا المدنية والجزائية. ارتفع عدد قضاة البداية ارتفاعا مطردا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من ٥٦ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٨٤ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٠٪. يشكل القضاة في المحافظات الشمالية نسبة ٧٠٪ من مجموع القضاة وقد زادت نسبتهم ٦٤٪ في حين زادت نسبتهم في المحافظات الجنوبية ٢٥٪. أعلى نسبة زيادة في عدد القضاة كانت في محكمة بداية الخليل رام الله حيث زيد كل منهما خمس قضاة.

التطور في عدد القضاة

١. ارتفع عدد قضاة البداية ارتفاعا مطردا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من ٥٦ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٨٤ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٥٠٪.

٢. ارتفع عدد قضاة الصلح ارتفاعا مطردا في كل الضفة الغربية وقطاع غزة من ٣٧ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٨٪.

ب. التطور في عدد قضاة الصلح:

ارتفع عدد قضاة الصلح ارتفاعا مطردا في كل الضفة الغربية وقطاع غزة من ٣٧ قاضيا عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ قاضيا عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٣٨٪. أعلى نسبة زيادة في عدد القضاة كانت في محكمة بداية نابلس ورام الله زادت كل منهما أربع قضاة وباقي المحاكم ارتفع عدد القضاة ما بين ١-٣ قضاة.

جدول رقم (٤٤): توزيع قضاة محكمة الصلح والبداية حسب المحكمة للأعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٩)

المحاكم	محاكم الصلح			محاكم البداية		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
رام الله	٥	٩	٩	٧	١٠	١٢
نابلس	٥	٨	٩	٦	٩	١١
الخليل	٣	٥	٤	٦	٩	١١
بيت لحم	٣	٣	٦	٦	٩	١١
أريحا	١	٢	٢	٦	٩	١١
جنين	٢	٤	٥	٦	٩	١١
طولكرم	٢	٣	٥	٣	٤	٧
قلقيلية	٢	٣	٣	٣	٤	٤
دورا	٢	٤	٤			
حلحول	١	٢	١			
سلفيت	١	١	١			
طوباس	١	١	٢			
قضاة جدد تحت التدريب		١٤				
غزة	٩	٠	٠	٢٠	٢٥	٢٥
المجموع	٣٧	٥٩	٥١×	٥٦	٧٣	٨٤

* لا يشمل الرقم على ١٩ قاضي صلح تم انتدابهم لدى محكمة البداية، وست قضاة بداية منتدبين لدى محكمة الاستئناف.

١,٣. عدد القضاة في محاكم الاستئناف:

يعمل في محاكم الاستئناف في المحافظات الشمالية ١٤ قاضيا منتدبين لدى محكمة البداية وست قضاة بداية منتدبين لدى محكمة الاستئناف وقاضيين من المحكمة العليا مترئسين لمحكمتي الاستئناف.

٢. الكادر الإداري:

يشير الجدول أدناه ان عدد الموظفين في القطاع القضائي قد بلغ ٥٣٧ موظفا وموظفة يشغرون جميع الوظائف الإدارية والفنية والخدماتية. أعلى نسبة عدد الموظفين هم الكتبة وعددهم ١٦١ موظفا ونسبتهم ٣٠٪ من عدد الموظفين يليهم من حيث العدد الموظفون الإداريون ونسبتهم ٢٥٪.

تستقطب أعلى نسبة موظفين محكمتي رام الله بداية وصلح نسبة عدد موظفيها ١٢٪ من مجموع الموظفين تليها محكمتي نابلس ونسبتها ١٠٪.

جدول رقم (٤٥): توزيع عدد الموظفين في القطاع القضائي حسب المحكمة والمسمى الوظيفي للعام ٢٠٠٩

اسم المحكمة	عدد الإداريين	عدد الكتبة	دائرة التنفيذ	دائرة كاتب العدل	الصندوق	دائرة التبليغات	مراسل	اذن	سائق	منظف	المجموع
محكمة الاستئناف	٤	٧					٤				١٥
محكمة العليا	٢	٦				٢	١			٢	١٣
محكمة صلح أريحا	١	٤			١		١				٧
محكمة بداية اريحا	٢	٤				٣	١			١	١١
محكمة صلح الخليل	٢	٨		١							١١
محكمة بداية الخليل	٥	١٠	٢	٢	١		٥	١		٢	٢٨
دائرة تبليغات - الخليل	١					١١					١٢
محكمة صلح حلحول	٢	٧	١	١	١	٤	٢			١	١٩
محكمة صلح دورا	٥	٥	١	٢	١	٦	٣				٢٣
محكمة صلح بيت لحم	٤	٥					١				١٠
محكمة بداية بيت لحم	٦	٨	٢	١	١	٧	٤			٢	٣١
محكمة صلح جنين	٢	١١					٢			١	١٦
محكمة بداية جنين	٥	٨	٣	٢	٢	٨	٣			٣	٣٤
محكمة صلح رام الله	٥	١٤					٣			٢	٢٤
محكمة بداية رام الله	٦	١١	٦	٦	٢		٤			٣	٣٨
دائرة التبليغات- رام الله	٢					١٥					١٧
محكمة بداية طولكرم	٥	٧	٢	٢	٢	٧	٣			١	٢٩
محكمة صلح طولكرم	٤	٦					١			١	١٢
محكمة صلح قلقيلية	٢	٥									٧

يتبع الجدول السابق

اسم المحكمة	عدد الإداريين	عدد الكتبة	دائرة التنفيذ	دائرة كاتب العدل	الصندوق	دائرة التبليغات	مراسل	اذن	سائق	منظف	المجموع
محكمة بداية قلقيلية	٢	٨	٢	٢	١		٣			١	١٩
دائرة تبليغات قلقيلية						٦					٦
محكمة صلح نابلس	٦	١٥		١			٣				٢٥
محكمة بداية نابلس	٣	٨	٥	٣	٢		٦			٤	٣١
دائرة تبليغات - نابلس						٩					٩
محكمة صلح سلفيت	٢	٢	١	١	١	٥	١			١	١٤
محكمة صلح طوباس	٢	٢	١	١	١	٢	١				١٠
الامانة العامة	٣										٣
الشؤون الادارية	١٣						١		٢	١	١٧
الشؤون المالية	١٥								١	١	١٧
المكتب الفني	٦										٦
التدريب القضائي	١						١			١	٣
التفتيش القضائي	٤						١				٥
ادارة المحاكم	١										١
دائرة الصيانة	٣										٣
العلاقات العامة والاعلام	١										١
تكنولوجيا المعلومات	٦										٦
مكتب رئيس المجلس	٢						١			١	٤
المجموع	١٣٥	١٦١	٢٦	٢٥	١٦	٨٥	٥٦	١	٣	٢٩	٥٣٧

في إطار سعي مجلس القضاء الأعلى إلى مأسسة عمله من خلال تطبيق خطته الإستراتيجية للأعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) واصل المجلس بناء وتعزيز بناء وحدات العمل فيه، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف هذه الخطة، وتحقيق رؤيته لتطوير القضاء الفلسطيني، خاصة بما يتعلق بتطوير علاقات السلطة القضائية مع السلطات الأخرى، وضمان محاكمة عادلة وتعزيز وتمكين مؤسسة القضاء، وحماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية.

في هذا السياق عمل مجلس القضاء الأعلى على بناء دوائر عمل جديدة، وعمل على تفعيل دور الدوائر القائمة، ويواصل سعيه من اجل بناء دوائر جديدة في مقدمتها إداراة المحاكم. وفي هذا السياق قطع مجلس القضاء الأعلى خطوات هامة في مأسسة مجلس القضاء والتنسيق بين دوائره ومؤسسات المختلفة.

ثانيا: تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية في إطار دائرة التفتيش القضائي:

واصلت دائرة التفتيش القضائي خلال العام ٢٠٠٩ جهودها لتعزيز مبدأ استقلال القضاء وتعزيز ثقة الجمهور بالمرفق القضائي عن طريق تفعيل دور الدائرة الرقابي على أعمال القضاة والموظفين والعاملين في جميع محاكم محافظات الوطن بجميع درجاتها صلحاً وبدايةً واستئنافاً. فقد كثفت الدائرة زياراتها التفتيشية الفجائية فضلاً عن الزيارات الدورية المعدة مسبقاً، وذلك لضمان انضباط القضاة والعاملين في المحاكم بساعات الدوام الرسمي، والتعرف على مقدرتهم المهنية واللغوية والتنظيمية وكفاءتهم القضائية والقانونية ومقدرتهم في الأداء كما وكيفا، وانضباطهم بالسلوك القضائي وانتظامهم بالعمل وأداء ما يوكل لهم من مهام ومردود ذلك على حسن سير الدعوى وتحسين العطاء ومردود ذلك على مرفق العدالة بالإضافة إلى متابعة تنفيذ التوجيهات والطلبات التي كان يبديها المفتشون أثناء زياراتهم التفتيشية وللتعرف على مدى التزام السادة القضاة والموظفين في تطبيق القواعد القانونية كل في مجال اختصاصه والوقوف على مدى التزامهم بتسهيل طلبات المراجعين والاستجابة لها. تعمل دائرة التفتيش على رفع شأن العمل القضائي والنهوض به ورفع كفاءته وتحقيق حياديته وأعاده الثقة فيه وتحقيقاً لذلك فقد أعدت الدائرة ونفذت برنامجاً مكثفاً للتفتيش القضائي كالتالي:

التحديات التي تواجه دائرة التفتيش القضائي

١. رغم التقدم الملموس خلال عام ٢٠٠٩ في عمل دائرة التفتيش القضائي، لا زالت الدائرة تواجه العديد من المعيقات أبرزها:
٢. النقص في عدد القضاة والموظفين الإداريين في الدائرة.
٣. وجود الحواجز العسكرية من قبل قوات الاحتلال تعيق عملية وصول قضاة التفتيش إلى المحاكم في الوقت المناسب.
٤. بالإضافة إلى عدم ربط الدائرة الكترونياً بمجلس القضاء الأعلى ومؤسساته.

١. اتخذ مجلس القضاء الأعلى تدابير هامة لتفعيل دائرة التفتيش القضائي وكثفت من جولاتها التفتيشية خلال العام ٢٠٠٩ الأمر الذي كان له الأثر الأكبر في زيادة فاعلية المحاكم بالفصل في القضايا المنظورة أمامها، وتطورت خدمات الجمهور في العديد من المحاكم.

٢. اعتمدت دائرة التفتيش القضائي أسلوبين للعمل هما التفتيش الدوري المعد مسبقاً، والتفتيش الفجائي، إلا أنها كثفت خلال العام ٢٠٠٩ من تفتيشها الفجائي لأنه يتيح للمفتشين النزول إلى ميدان العمل بدون إعلام القاضي أو الموظف أو المحكمة المعنية بالتفتيش عليها ،وبدون سابق إنذار.

٣. قام قضاة الدائرة خلال العام ٢٠٠٩ بتنفيذ ٧٢ زيارة دورية بالإضافة إلى الزيارات المفاجئة، وذلك لجميع محاكم الصلح والبداية والاستئناف. خلال الزيارة التفتيشية يتم الإطلاع على دوام القضاة والموظفين، وبداية العمل وافتتاح جلسات المحاكمة وكيفية إجراء المحاكمات وسير الدعوى ، ومراقبة تصرفات القضاة أثناء سير الدعوى ومدى جديتهم في العمل وسيطرتهم على الجلسات، ومعاملتهم مع الخصوم والمحامين والموظفين، ومقدرتهم المهنية والقانونية، وشخصيتهم القيادية،

وقدرتهم القانونية في معالجة الدفوع والطلبات التي تثار في الجلسات، ومتانة قراراتهم وأسبابها وكيفية صياغتها قانونيا ولغويا.

٤. متابعة أداء القضاة وجهودهم في كم القضايا التي ينظرونها وكم القضايا المفصولة منهم أو التي شاركوا في الفصل فيها.

٥. النظر إلى كيفية استغلال القضاة وقتهم بعد انتهاء عملهم وقبل بداية العمل والتعرف على سلوكهم الشخصي وثقتهم بنفسهم.

٦. التفتيش على الموظفين من خلال سجلاتهم وتنظيم وترتيب أعمالهم وقضاياهم أثناء وجودهم في القلم أو في أثناء ممارستهم عملهم، ويتم صياغة كل هذه الملاحظات في تقرير يرفع لرئيس مجلس القضاء الأعلى.

٧. ورد إلى دائرة التفتيش القضائي خلال عام ٢٠٠٩ ما عدده ٩٥ شكوى، مختلفة المواضيع، منها ٢٠ شكوى ضد السادة القضاة و٢٩ شكوى تظلمات من إطالة سير إجراءات التقاضي و٢٩ شكوى ضد إجراءات كاتب العدل وقاضي التنفيذ وأقلام المحاكم والتبليغات وتظلمات مختلفة. لقد تم النظر والتحقيق في هذه الشكاوى وفق الأصول القانونية وتم الفصل في ٧٦ شكوى وتبقى ١٩ شكوى للمتابعة.

٨. قامت دائرة التفتيش القضائي بإجراء تقييمات للسادة قضاة محاكم الصلح وقضاة محاكم البداية للتعرف على مدى قدراتهم القانونية وأحقيتهم للترفيع بناءً على نتائج التقييم ، وقد عملت الدائرة وبشكل مكثف لانجاز هذه المهمة الشاقة وتم رفع النتائج لسيادة رئيس مجلس القضاء الأعلى.

٩. شاركت الدائرة في جميع المحاضرات وورش العمل والمؤتمرات التي نظمها مجلس القضاء الأعلى للقضاة في عام ٢٠٠٩ وكان للدائرة دور متميز فيها.

١٠. في مجال النشاطات الخارجية اشترك رئيس الدائرة والسادة قضاة التفتيش بمؤتمر رؤساء دوائر التفتيش القضائي العربي الثالث عشر الذي تم انعقاده في العاصمة العمانية مسقط بتاريخ ٥-٩ من شهر نيسان لسنة ٢٠٠٩ .

من هنا رغم التقدم الملموس خلال عام ٢٠٠٩ في عمل دائرة التفتيش القضائي، فانه لا تزال الدائرة تواجه العديد من المعيقات أبرزها: النقص في عدد القضاة والموظفين الإداريين في الدائرة ووجود الحواجز العسكرية من قبل قوات الاحتلال التي تعيق عملية وصول قضاة التفتيش إلى المحاكم في الوقت المناسب، وعدم ربط الدائرة الكترونياً بمجلس القضاء الأعلى ومؤسساته.

ثالثا: تدريب وتأهيل الكادر القضائي والإداري:

يقع تدريب القضاة والموظفين الإداريين العاملين في المحاكم النظامية في سلم أولويات عمل دائرة التدريب القضائي، حيث تهدف الدائرة إلى إعداد وتأهيل كوادر متميزة تتسم بالمهنية والكفاءة في المجال القانوني والقضائي، ورفع قدراتهم على الإلمام بأحدث المستجدات القانونية والإدارية المحلية والدولية، من اجل ذلك سعت الدائرة جاهدة للنهوض بهذا الهدف في عام ٢٠٠٩، من خلال وضع وتنفيذ الخطط التدريبية المتنوعة والتي ركزت على الاحتياجات الملحة للقضاة والطواقم الإدارية العاملة في المحاكم، حيث استهدفت الخطط والبرامج التدريبية بالإضافة إلى الكادر القضائي الموجود سابقا"، مجموعة القضاة الذين تم تعيينهم حديثا والكادر الإداري كما سيتم تفصيله لاحقاً. حيث تم تنفيذ عدد من هذه النشاطات بدعم من المشاريع الممولة للقضاء وبعض المؤسسات الهادفة الى تقوية وتعزيز استقلال القضاء.

تأهيل وتدريب الكادر القضائي في سلم الأولويات

١. يقع تدريب القضاة والموظفين الإداريين العاملين في المحاكم النظامية في سلم أولويات عمل دائرة التدريب القضائي، حيث تهدف الدائرة إلى إعداد وتأهيل كوادر متميزة تتسم بالمهنية والكفاءة في المجال القانوني والقضائي، ورفع قدراتهم على الإلمام بأحدث المستجدات القانونية والإدارية المحلية والدولية،

٢. تستهدف الخطط والبرامج التدريبية الكادر القضائي المتواجد مسبقا، ومجموعة القضاة الذين تم تعيينهم حديثا وأيضا شملت الكادر الإداري.

١. خطة تطوير التدريب الإلزامي والمستمر:

بهدف تطوير الخطط التدريبية المعدة مسبقاً لكل من برامج التدريب الأساسي والمستمر للقضاة، تم اختيار خمس قضاة فلسطينيين من أصحاب الكفاءة والخبرة وتم إيفادهم إلى المعهد القضائي الأردني لمدة أسبوعين متواصلين من ١٤-٢٠٠٩/٦/٢٧، من اجل العمل مع زملائهم القضاة الأردنيين المتخصصين في مجال التدريب القضائي على أعداد وتطوير المساقات التدريبية الخاصة بتلك الخطط، وشمل العمل:

- وضع الخطط الدراسية لكل مساق.
- تحديد الأهداف العامة لكل مساق.
- تحديد المواضيع الفرعية التي يحتوي عليها كل مساق.
- تحديد المراجع والقراءات الخاصة بكل مساق.
- وضع القضايا الافتراضية.

بناءً عليه نفذت دائرة التدريب القضائي خلال العام ٢٠٠٩ برامج تدريبية شملت التدريب الأساسي للقضاة الجدد والتدريب المستمر، كما عقدت عدد من ورشات العمل تناولت المواضيع ذات الأهمية لسلك القضاء، بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لموظفي المحاكم الإداريين، وفيما يلي عرض للأنشطة التدريبية التي نفذتها الدائرة:

الأنشطة التدريبية لقضاة الصلح والبداية والاستئناف في إطار برنامج التعليم المستمر:

- **قواعد السلوك القضائي:** عقدت بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٤ في فندق الهلال الأحمر لكافة قضاة محاكم الصلح والبداية والاستئناف في الضفة الغربية، حيث كان مجموع المتدربين ١١٩ قاضي تحدث فيها القاضي رئيس مجلس القضاء الأعلى عن السلوك القضائي وتنحي القضاة وردهم.
- **التفتيش القضائي:** عقد التدريب بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٨ في فندق الهلال الأحمر لكافة قضاة محاكم الصلح والبداية والاستئناف في الضفة الغربية، حيث كان مجموع المتدربين ١١٩ قاضي تحدث فيها رئيس دائرة التفتيش القضائي عن معايير التفتيش القضائي وعن حقوق القاضي والتظلمات.
- **الإحالة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية:** عقد التدريب بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٨ في فندق الهلال الأحمر، لقضاة الصلح والبداية وبلغ مجموع المتدربين ١٠٦ قضاة، تولى التدريب أحد قضاة المحكمة العليا.
- **السيطرة القضائية المبكرة على سير الدعوى:** في ٢٠٠٩/٤/٤ عقد في فندق الهلال الاحمر دورة تدريبية ضمت ٨٠ قاضيا، حيث قام رئيس محكمة بداية بيت لحم بتدريب قضاة الصلح والبداية.
- **البيّنات:** تناولت عدة مواضيع منها(الأدلة الكتابية ، الشهود والاستجواب، القرائن القانونية والقضائية، والإقرار واليمين الحاسمة والمتممة، والمعاينة والخبرة، وسلطة القاضي في تقدير البينات). عقدت الورشة ليومين متتالين ٢٤-٢٠٠٩/٤/٢٥ في فندق الهلال الأحمر لقضاة الصلح والبداية وعددهم (١١٧ قاضيا»).

بعد ذلك تم أتباع سياسة تدريبية جديدة، بان يتم عقد أكثر من لقاء لكل موضوع تدريبي وذلك اعتماداً على الفئة المستهدفة من التدريب، فمثلاً التدريب الواجب إعطاؤه لقضاة الصلح والبداية والاستئناف كان يعقد على مدار ٣ لقاءات (لقاء خاص بقضاة الصلح، لقاء خاص بقضاة البداية، لقاء خاص بقضاة الاستئناف) وهكذا.

- **التأمين:** تم إتباع السياسة الأنفة الذكر عند عقد هذا التدريب، حيث عُقد اللقاء الأول في ٢٠٠٩/١١/٧ في فندق الياسمين في نابلس لقضاة الصلح في محافظات الشمال ومجموعهم ٤٠ قاضيا»، وعقد اللقاء الثاني بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٤ في فندق شبرد في بيت لحم لقضاة الصلح في الوسط والجنوب وعددهم ٣٠ قاضيا».

- **دور القضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان:** عقد هذا التدريب لمجموعة من قضاة الصلح وعددهم ١٥ قاضياً مدة أربعة ايام متواصلة من ٢٠٠٩/١١/١-١٠/٢٩ في فندق الانتر كونتننال في عمان. تناولت هذه الحلقة الدراسية مناقشة عميقة حول القضايا المهمة التي تواجه القضاة وخصوصاً تلك المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل عقوبة الإعدام، التعذيب وجرائم القتل على خلفية الشرف. وعلاوة على ذلك، فإن المواضيع التي تم اختيارها تركزت على إضفاء معرفة عامة بأهم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى معظم الصكوك الدولية التي تتعلق بإقامة العدل. حيث كان الأسلوب الرئيس للتدريب قائماً على أساس المشاركة والنقاش المتبادل.
- **تطوير مهارات اللغة الانجليزية:** شارك في هذا التدريب ٧٢ قاضياً ومجموعة محدودة من الإداريين ، حيث عقد امتحان مستوى على أثره تم توزيع القضاة والإداريين حسب مستوياتهم في رام الله وبيت لحم ونابلس، وفي نهاية الكورس التدريبي تم منحهم شهادة، علماً ان بعضهم استكمل التدريب حتى المستويات اللاحقة.
- **دعم برامج التدريب المستمر حيث تم تنظيم أيام تدريبية في الموضوعات التالية:**
  - قواعد السلوك القضائي ١١٩ قاضيا"
  - التفتيش القضائي ١١٩ قاضيا"
  - الإحالة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ١٠٦ قاضيا".
  - السيطرة القضائية المبكرة على سير الدعوى ٨٠ قاضيا".
  - البينات/ قضايا عملية ١١٧ قاضيا".
  - قانون التأمين القديم والجديد ٤٠ قاضيا". صلح في الشمال و٣٠ قاضيا". صلح في الوسط والجنوب و٣٩ قاضيا" بداية.

٢. برنامج التدريب الأساسي:

يعقد هذا التدريب عادة لقضاة الصلح الذين يعينون حديثاً فيما يلي اهم الأنشطة التي تمت في هذا الموضوع:

- **برنامج الإشراف الزمالي:** عقد التدريب في هذا العام لمجموعة من القضاة الجدد وعددهم (١١) قاضيا» لمدة أربعة شهور من ٢٠٠٩/٤/١٣ ولغاية ٢٠٠٩/٧/١٨ في المعهد القضائي الفلسطيني، يشمل هذا البرنامج عادة موضوعات تدريبية نظرية بالإضافة إلى برنامج المحاكمات الصورية وبرنامج الإشراف الزمالي. شارك في التدريب في هذا البرنامج مجموعة من القضاة الفلسطينيين المتميزين على اختلاف درجاتهم(محاكم عليا، استئناف، بداية، وصلح).
- **فن صياغة الأحكام المدنية والجزائية:** عقدت هذه الورشة مدة يومين متواصلين لقضاة الصلح الذين تعينوا حديثا وذلك بعد إنهائهم برنامج التدريب الأساسي الذي عقد لمدة أربعة شهور في

المعهد القضائي الفلسطيني، وبعد اجتيازهم امتحان أعدته مسبقا لجنة شكلت بقرار من رئيس المجلس حيث لوحظ من خلال نتائج هذا الامتحان أن القضاة بحاجة إلى تدريب على هذا النوع.

- **التدريب في المعهد القضائي الأردني:** عقد هذا التدريب لقضاة الصلح الجدد المعينين في سنة ٢٠٠٩، وعددهم ١١ قاضياً لمدة أسبوعين متواصلين من ١٦-٢٠٠٩/١٠/٣٠، تركز برنامج الدورة على التدريب العملي فيما يلي:
  - زيارة المركز الوطني للطب الشرعي، والاستماع الى محاضرات مستشار مدير المركز.
  - تدريب عملي لدى محكمة الصلح على موضوع دعاوي إزالة الشيوع.
  - تدريب عملي لدى محكمة ا لصلح على موضوع دعاوي المالكين والمستأجرين.
  - تدريب عملي لدى محكمة الصلح على موضوع الدعاوي العمالية.
  - تدريب عملي لدى محكمة الصلح (على القضايا الحقوقية).
  - زيارة ميدانية ومحاضرات لدى إدارة المختبرات والأدلة على الجريمة بمرافقة خبير من الإدارة
  - تدريب عملي لدى محكمة الصلح (على القضايا الجزائية).
  - تدريب عملي لدى محكمة البداية بصفتها الجنائية
  - تدريب عملي لدى محكمة الجنايات الكبرى

٣. أنشطة تدريبية متخصصة:

- **الطلبات المستعجلة:** عقدت هذه الورشة لمجموعة محددة من قضاة الصلح والبداية تم اختيارهم بموافقة لجنة التدريب القضائي وعددهم (٣٧) قاضيا»، كانت بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١١ في فندق الهلال الأحمر في البيرة. عقدت ثلاث جلسات:
  - الجلسة الأولى: تناولت أنواع الطلبات المستعجلة، وكيفية النظر فيها، وحضور الخصوم، ومحاولة توحيد سير الإجراءات في محاكمات القضاء المستعجل، والحكم في الطلبات المستعجلة، ومحاولة توحيد نموذج الحكم في القضاء المستعجل.
  - الجلسة الثانية: تناولت تنفيذ الأحكام المستعجلة، وتوحيد جهة الاختصاص بالتنفيذ
  - الجلسة الثالثة: تناولت طلبات الرجوع عن قرارات الأمور المستعجلة، وتوحيد إجراءات النظر فيها، وعرض نماذجَ لقضايا وأحكام تمت مناقشتها.
- **قانون التنفيذ:** عقدت أيضا دورة لقضاة ومأموري التنفيذ وعددهم ٤٨ متدربا» بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٨ في فندق الهلال الأحمر في البيرة، تحدثت الورشة عن مركز قاضي التنفيذ ودائرة التنفيذ والطعن في قراراتها، ونظرية النفاذ المعجل، والحجز للمنقول ولدى الشخص الثالث وللعقار،والبيع، إشكالات التنفيذ وحبس المدين.

- **سير الدعوى الجزائية:** بناء على قرار لجنة التدريب القضائي في احد اجتماعاتها الدورية بحاجة القضاة لعقد ورشة حول هذا الموضوع، ولتحقيق الحد الأقصى من الاستفادة تم تقسيم المجموعة المستهدفة من هذا التدريب وهم قضاة الصلح والبداية في محاكم الضفة إلى أربع مجموعات، عقد لكل مجموعة ورشة عمل مدة ثلاثة أيام متواصلة، تحدثت الورشة عما يلي:
  - إقامة الدعوى الجزائية ، تسجيلها وإجراءاتها.
  - التوقيف والحبس الاحتياطي.
  - طلبات الإفراج بالكفالة.
  - البيّنات في الدعوى الجزائية.
  - البطلان في ظل الإجراءات.
  - الحكم في الدعوى الجزائية.
  - مناقشة وعرض نماذج ومحاولة لتوحيد نماذج.

٤. الأنشطة التدريبية لرفع كفاءة الكادر الإداري في المحاكم:

تم تصميم موضوعات التدريب في هذه الخطة بعد دراسة الاحتياجات التدريبية لموظفي المحاكم ودوائر كاتب العدل والتنفيذ ، وكل ذلك من اجل تحقيق الغاية المنشودة وهي تقديم خدمات قضائية وقانونية متميزة. فيما يلي الورشات التي اندرجت تحت هذه الخطة:

٤,١. استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة التبليغات:

بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٧ وفي يوم واحد تولت التدريب دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى. تناول التدريب عرضا» تقديميا» حول أهمية استخدام برنامج الميزان بدقة وفعالية لتسهيل عملية أتمتة التبليغات وإدارتها لما في ذلك من أهمية وسهولة استخراجها.

٤,٢. توحيد إجراءات أرشفة الملفات القضائية في أقلام المحاكم، مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور:

بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢١ عقدت الورشة في يوم واحد عن كيفية توحيد إجراءات الأرشفة في جميع أقلام المحاكم بحيث يتم استخدام نظام موحد لأرشفة القضايا، وموضوع مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور.

٤,٣. توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام محاكم الصلح والبداية:

بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٣ عقدت الجلسة حول كيفية توحيد إجراءات وآليات العمل بما يتعلق بتسجيل القضايا الحقوقية والجزائية في كل من محاكم الصلح والبداية.

٤,٤. ورشات عمل لموظفي المحاكم:

من اجل تحقيق الحد الاعلى من الفائدة المرجوة من هذا النوع من التدريب، جرى العمل على تقسيم الموظفين العاملين حسب أماكن سكناهم حيث خصص موضوع تدريبي ثلاث ورش عمل.

٤,٥. أهمية برنامج الميزان في عملية أتمتة التبليغات:

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٤ عقد في محكمة بيت لحم لموظفي محاكم بيت لحم ودورا، وعقد في محكمة نابلس لموظفي محاكم جنين وطوبا. وعقد في المعهد القضائي لموظفي محاكم العليا والاستئناف وأريحا. وبتاريخ٢٠٠٩/٤/١١ل عقد في محاكم طولكرم لموظفي محاكم طولكرم وقلقيلية. وعقد في محكمة بداية نابلس لموظفي محاكم نابلس، وعقد في محكمة الخليل لموظفي محاكم الخليل وحلحول. وعقد في المعهد القضائي لموظفي محاكم صلح وبداية رام الله تناول التدريب عرضا» تقديميا» حول أهمية استخدام برنامج الميزان بدقة وفعالية من أجل تسهيل عملية أتمتة التبليغات وإدارتها لأهمية حفظ المعلومات وسهولة استخراجها، حيث تولى التدريب دائرة تكنولوجيا المعلومات في مجلس القضاء الأعلى.

٤,٦. مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور، توحيد إجراءات أرشفة الملفات القضائية في أقلام المحاكم:

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٥ عقد في محكمة بيت لحم لموظفي محاكم بيت لحم ودورا، وعقد في محكمة نابلس لموظفي محاكم جنين وطوباس، وعقد في المعهد القضائي لموظفي محاكم العليا والاستئناف وأريحا. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٩ عقد في محكمة نابلس لموظفي محاكم طولكرم وقلقيلية. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٦ عقد في محكمة بداية نابلس لموظفي محاكم نابلس، وعقد في محكمة الخليل لموظفي محاكم الخليل وحلحول، وعقد في المعهد القضائي لموظفي محاكم صلح وبداية رام الله تناولت مهارات الاتصال، والتعامل مع الجمهور، وعن توحيد إجراءات أرشفة الملفات القضائية في أقلام المحاكم.

٤,٧. توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام الصلح والبداية:

بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ عقد التدريب في محكمة نابلس لموظفي محاكم صلح وبداية نابلس، وتم التدريب في المعهد القضائي لموظفي محاكم صلح وبداية رام الله وأريحا، وعقد التدريب في محكمة الخليل لموظفي محاكم صلح وبداية الخليل وصلح دورا. بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ عقد التدريب لموظفي محاكم طولكرم وقلقيلية، بتاريخ٢٠٠٩/٦/٢٠ عقد التريب في محكمة بداية جنين لموظفي محاكم جنين وطوباس.

٤,٨. ورشات عمل لمأموري التنفيذ:

- أهمية استخدام برنامج الميزان لتسهيل عملية استخدام برنامج أتمتة التبليغات، ومهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور. بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٧ عقد التدريب في المعهد القضائي الفلسطيني شمل مأموري التنفيذ في المحاكم وعددهم ٣١ متدربا».
- توحيد إجراءات سير وتسجيل الدعاوى بين جميع دوائر التنفيذ، والتدريب الخاص باستخدام النظام المالي الجديد والخاص بدائرة التنفيذ والأمانات.
- بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٥ عقد هذا التدريب في المعهد القضائي الفلسطيني، ينم عن توحيد إجراءات سير وتسجيل الدعاوى ما بين دوائر التنفيذ، والنظام المالي الجديد والخاص بدائرة التنفيذ والأمانات.

٤,٩. تدريب مأموري الكاتب العدل:

بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٨ في المعهد القضائي الفلسطيني عقد التدريب، حيث تناول كتاب العدل في محاكم الضفة وعددهم ٢٦ متدربا». تناول التدريب الموضوعات التالية:

- أهمية استخدام برنامج الميزان لتسهيل عملية استخدام برنامج أتمتة التبليغات.
- توحيد إجراءات سير المعاملات، والعمل ما بين جميع دوائر كاتب العدل.
- مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور.

٤,١٠. تدريب حول قانون التبليغات:

بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩ عقد هذا التدريب بعد تقسيم الفئة المعنية، وهم كتبة التبليغات والمحضرون وعددهم ٩٢ متدربا» وعقد في فندق الجراند بارك في رام الله للمجموعة الأولى، وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٠ عقد التدريب للمجموعة الثانية.

٤,١١. تدريب حول قانون الرسوم المعمول به:

بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٠ عقد هذا التدريب لرؤساء الأقلام، ومأموري التنفيذ وكتاب العدل في فندق الجراند بارك في رام الله، وكان مجموع المتدربين ٤٧ متدربا» عن قانون الرسوم الساري، والمعمول به لدى أقلام المحاكم ودوائر الكاتب العدل والتنفيذ.

جدول رقم (٤٦): جدول الدورات التدريبية المنفذة في العام ٢٠٠٩ الخاصة بالقضاة ضمن برنامج التدريب المستمر

موضوع الدورة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	تاريخ الدورة	مدة الدورة	موقع التدريب
قواعد السلوك القضائي وتنحي القضاة وردهم	قضاة محاكم الاستئناف والبداية والصلح	١١٩	١٤ شباط ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / رام الله
معايير التفتيش القضائي وحقوق القاضي والتظلمات	قضاة محاكم الاستئناف والبداية والصلح	١١٩	٢٨ شباط ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / رام الله
الإحالة في قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية	قضاة البداية والصلح	١٠٦	٢٨ آذار ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / رام الله
السيطرة القضائية المبكرة على سير الدعوى	قضاة البداية والصلح	٨٠	٤ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / رام الله
البينات (الشهود، الأدلة الكتابية، الاستجواب.....)	قضاة البداية والصلح	١١٧	٢٤- ٢٥ نيسان ٢٠٠٩	يومين	فندق الهلال الأحمر / رام الله
التأمين	قضاة الصلح (منطقة الشمال)	٤٠	٧ تشرين ثاني ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الياسمين / نابلس
	قضاة الصلح (منطقة لجنوب)	٣٠	١٤ تشرين ثاني ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق شبرد / بيت لحم

يتبع الجدول السابق

موضوع الدورة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	تاريخ الدورة	مدة الدورة	موقع التدريب
سير الدعوى الجزائية (إقامة الدعوى، التوقيف والحبس، طلبات الإفراج، البينات.....)	قضاة البداية والصلح	٢٩	٦،٧،٨ آذار ٢٠٠٩	ثلاث أيام	فندق الجران بارك / رام الله
	قضاة البداية والصلح	٢٩	٣،٤،٥، نيسان ٢٠٠٩	ثلاث أيام	فندق الجران بارك / رام الله
سير الدعوى الجزائية (إقامة الدعوى، التوقيف والحبس، طلبات الإفراج، البينات.....)	قضاة البداية والصلح	٢٩	٨،٩،١٠ أيار ٢٠٠٩	ثلاث أيام	فندق الجران بارك / رام الله
	قضاة البداية والصلح	٣٠	٢٠، ٢١، ٢٢ تموز ٢٠٠٩	ثلاث أيام	فندق الجران بارك / رام الله
برنامج المحاكمات الصورية وبرنامج الإشراف الزمالي	قضاة الصلح المعينون حديثاً	١١	١٣ نيسان – ١٨ تموز ٢٠٠٩	أربعة شهور	معهد التدريب القضائي الفلسطيني / رام الله
برنامج المحاكمات الصورية وبرنامج الإشراف الزمالي	قضاة الصلح المعينون حديثاً	١١	١٣ نيسان – ١٨ تموز ٢٠٠٩	أربعة شهور	معهد التدريب القضائي الفلسطيني / رام الله
فن صياغة الأحكام المدنية والجزائية	قضاة الصلح المعينون حديثاً	١١	١ – ٢ نيسان ٢٠٠٩	يومين	المحكمة العليا / رام الله

جدول رقم (٤٧): الدورات التدريبية المنفذة في العام ٢٠٠٩ الخاصة بالقضاة ضمن برنامج التدريب الأساسي

موضوع الدورة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	تاريخ الدورة	مدة الدورة	موقع التدريب
برنامج المحاكمات الصورية وبرنامج الإشراف الزمالي	قضاة الصلح المعينون حديثاً	١١	١٣ نيسان – ١٨ تموز ٢٠٠٩	أربعة شهور	معهد التدريب القضائي الفلسطيني / رام الله
فن صياغة الأحكام المدنية والجزائية	قضاة الصلح المعينون حديثاً	١١	١ – ٢ نيسان ٢٠٠٩	يومين	المحكمة العليا / رام الله
تدريب عملي لدى محاكم الصلح والبداية والجنايات الكبرى والمركز الوطني للب الشرعي	قضاة الصلح المعينون حديثاً	١١	١٦ – ٣٠ تشرين أول ٢٠٠٩	أسبوعين	المعهد القضائي الأردني/ عمان
الطلبات المستعجلة (كيفية النظر في فيها، الحضور، الخصوم، تنفيذ الأحكام المستعجلة، ...)	قضاة البداية والصلح	٣٧	١١ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / البيرة
الطلبات المستعجلة (كيفية النظر في فيها، الحضور، الخصوم، تنفيذ الأحكام المستعجلة، ...)	قضاة البداية والصلح	٣٧	١١ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / البيرة
قانون التنفيذ (مركز قاضي التنفيذ ودائرة التنفيذ، الطعن في قرارات التنفيذ، نظرية النفاذ المعجل،...)	قضاة ومأموري التنفيذ	٤٨	١٨ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الهلال الأحمر / البيرة
تطوير مهارات اللغة الانجليزية	قضاة البداية والصلح والاستئناف	٧٢	حزيران – أيلول ٢٠٠٩	ثلاث شهور	معهد الاميد ايست / رام الله
دور القضاة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان (عقوبة الإعدام، التعذيب، جرائم القتل على خلفية الشرف،....)	قضاة الصلح	١٥	٢٩ تشرين أول – ١ تشرين ثاني ٢٠٠٩	أربعة أيام	فندق الانتركنتنتال / عمان

جدول رقم (٤٨): جدول الدورات التدريبية المنفذة في العام ٢٠٠٩ الخاصة بالموظفين الإداريين العاملين في المحاكم الدورات التدريبية المتخصصة

موضوع الدورة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	تاريخ الدورة	مدة الدورة	موقع التدريب
استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة الأوراق القضائية	رؤساء الأقلام ونوابهم	٢٢	٧ آذار ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني/ رام الله
توحيد إجراءات أرشفة الملفات ومهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور	رؤساء الأقلام ونوابهم	٢٢	٢١ آذار ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام محاكم الصلح والبداية	رؤساء الأقلام ونوابهم	٢٢	٢٣ أيار ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة الأوراق القضائية	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الأولى)	٤٨	٢٨ آذار ٢٠٠٩	يوم واحد	قاعة محكمة نابلس
استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة الأوراق القضائية	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الثانية)	٤٧	٤ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	قاعة محكمة بيت لحم
استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة الأوراق القضائية	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الثالثة)	٥٠	١١ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
توحيد إجراءات أرشفة الملفات ومهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الأولى)	٤٥	٢٥ نيسان ٢٠٠٩	يوم واحد	قاعة محكمة بيت لحم

يتبع الجدول السابق

موضوع الدورة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	تاريخ الدورة	مدة الدورة	موقع التدريب
توحيد إجراءات أرشفة الملفات ومهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الثانية)	٥٠	٩ أيار ٢٠٠٩	يوم واحد	قاعة محكمة نابلس
توحيد إجراءات أرشفة الملفات ومهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الثالثة)	٥١	١٦ أيار ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام محاكم الصلح والبداية	موظفو أقلام المحاكم (المجموعة الأولى)	٤٨	٣٠ أيار ٢٠٠٩	يوم واحد	قاعة محكمة الخليل
توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام محاكم الصلح والبداية	موظفو أقلام المحاكم (المجموعة الثانية)	٤٥	٦ حزيران ٢٠٠٩	يوم واحد	قاعة محكمة نابلس
توحيد إجراءات سير الدعوى الحقوقية والجزائية في أقلام محاكم الصلح والبداية	موظفي أقلام المحاكم (المجموعة الثالثة)	٥٢	٢٠ حزيران ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
• استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة الأوراق القضائية • مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور	مأموري التنفيذ	٣١	٢٧ حزيران ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله

يتبع الجدول السابق

موضوع الدورة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين	تاريخ الدورة	مدة الدورة	موقع التدريب
توحيد إجراءات سير الدعوى والنظام المالي الخاص بالأمانات في دوائر التنفيذ	مأموري التنفيذ	٣١	٢٥ تموز ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
• استخدام برنامج الميزان بهدف تسهيل عملية أتمتة الأوراق القضائية، • توحيد إجراءات العمل في دوائر الكاتب العدل، • مهارات الاتصال والتعامل مع الجمهور	الكتاب العدل	٢٦	١٨ تموز ٢٠٠٩	يوم واحد	المعهد القضائي الفلسطيني / رام الله
تدريب حول قانون التبليغات	كتبة التبليغات والمحضرين (المجموعة الأولى)	٤٥	١٩ آب ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الجراند بارك
تدريب حول قانون التبليغات	كتبة التبليغات والمحضرين (المجموعة الثانية)	٤٧	٢٠ آب ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الجراند بارك
تدريب حول قانون الرسوم المعمول به	رؤساء الأقلام ومأموري التنفيذ والكتاب العدل	٤٧	٢٠ تموز ٢٠٠٩	يوم واحد	فندق الجراند بارك

رابعا: تعزيز دور الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى:

منذ إنشائها تتبع الأمانة العامة إستراتيجية تهدف إلى تفعيل دورها بشكل اكبر لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها، واخذ دورها الطبيعي للنهوض بمستوى الخدمات والمهام التي تقدمها لقضاة المحاكم النظامية الفلسطينية على اختلاف درجاتها، لذلك فقد قامت الأمانة العامة خلال العام ٢٠٠٩ بتطوير أساليب العمل المتبعة في التعامل مع مجمل القضايا التي تمر عبرها. فيما يلي أهم الأعمال التي قامت بها:

انجازات الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

١. تولت الأمانة العامة تسيير شؤون القضاة الإدارية مع الدوائر الأخرى والمؤسسات الحكومية كديوان الموظفين العام ووزارة المالية.
٢. ساهمت الأمانة العامة مع لجنة إدارة المحاكم في إصدار دليل الإجراءات الموحدة لدوائر المحكمة، وتم انجاز أربعة أدلة تستهدف توحيد الإجراءات لدى أقلام المحاكم، دوائر التنفيذ، ودوائر الكاتب العدل ودوائر التبليغات.
٣. قامت الأمانة العامة بتحديث بيانات القضاة بشكل مستمر وإعداد قوائم خاصة بأسمائهم مما يسهل عملية استرجاعها وتغذية دوائر المجلس ونشر البينات حول أعداد القضاة وتوزيعاتهم.

١. فقد قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات المجلس بالإضافة إلى أعداد السجلات والملفات اللازمة لحسن سير العمل وانتظامه.
٢. وقامت الأمانة العامة بمتابعة القرارات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى الأمر الذي يسهل الوصول إلى المعلومات الخاصة بالقضاة وتنقلاتهم وانتدابهم أو أي شأن أخر من شؤونهم.
٣. تولت الأمانة العامة تسيير شؤون القضاة الإدارية مع الدوائر الأخرى والمؤسسات الحكومية كديوان الموظفين العام ووزارة المالية.
٤. تولت الأمانة العامة الأعداد لتنفيذ المسابقات القضائية لتعيين قضاة الصلح أو المسابقات القضائية لابتعاث خريجي كلية الحقوق إلى المعهد القضائي الأردني واليمني.
٥. قامت الأمانة العامة بالمتابعة مع دائرة التدريب القضائي والتعاون معها بما يتعلق بأمور القضاة من دورات تدريبية، والتواصل مع دائرة التفتيش القضائي بما يتعلق بالتفتيش على القضاة وعلى أدائهم وتقيماتهم، وتزويد الدائرة الإعلامية بكشوفات تتعلق بالقضاة وأعدادهم لتحديثها على الموقع الالكتروني أو المعلومات اللازمة حول أعداد القضاة والمحاكم.
٦. ساهمت الأمانة العامة مع لجنة إدارة المحاكم في إصدار دليل الإجراءات الموحدة لدوائر المحكمة، حتى الآن لقد تم انجاز أربعة أدلة تستهدف توحيد الإجراءات لدى أقلام المحاكم، دوائر التنفيذ، ودوائر كاتب العدل ودوائر التبليغات.
٧. قامت الأمانة العامة بتحديث بيانات القضاة بشكل مستمر وإعداد قوائم خاصة باسمائهم مما يسهل عملية استرجاع هذه البينات وتغذية دوائر المجلس الأخرى بها بشكل مهني وسريع بالاضافة إلى نشر البينات حول أعداد القضاة وتوزيعاتهم.

خامسا: دائرة إدارة المحاكم:

مع التزايد المستمر في حجم القضايا ومستوى تعقيدها وما صاحبها من تزايد في احتياجات المحاكم من الموظفين المؤهلين، والمباني المناسبة، والنظم الإدارية والمالية الحديثة، والحوسبة، والاحتياجات اللوجستية، ومن متابعة وإشراف فعّال، كل ذلك وغيره أخذ يشكل متطلباً أساسيا لتمكين المحاكم من القيام بدورها الحقيقي وهو تحقيق العدالة.

انجازات الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

١. تنظيم اللائحة الداخلية والهيكل الوظيفي للدائرة والوصف الوظيفي للإدارات التابعة لها بما ينسجم مع الهيكلية التنظيمية للمجلس.
٢. وضع خطة سنوية وخطط عمل الدائرة للعام ٢٠٠٩، وتحديد اختصاص الدائرة في الإشراف الإداري على المحاكم والموظفين العاملين في السلطة القضائية وتلبية احتياجاتها وتطويرها، بالتعاون مع إدارة التخطيط والتطوير والمشاريع بما يشتمل على تقدير احتياجات القوى البشرية في المحاكم.
٣. التعاون مع إدارة التدريب والتحديث والتطوير في وضع الخطة الإستراتيجية والخطط السنوية لتدريب موظفي المحاكم، وفي إعداد وتنفيذ برامج التدريب وتقييم التدريب والمشاركين.
٤. متابعة تنظيم إدارة الدعوى وتطوير إدارة المحكمة، ومتابعة شكاوى المواطنين المتعلقة بالمحاكم النظامية بالتنسيق مع رؤساء المحاكم وفقا للأنظمة واللوائح لتسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها المحاكم على اختلاف درجاتها.

وفي إطار سعي مجلس القضاء الأعلى إلى مأسسة عمله قام في العام ٢٠٠٩ وبالتعاون مع مشروع نظام الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية باستحداث وإنشاء دائرة إدارة المحاكم كإحدى دوائر السلطة القضائية، وفي هذا الإطار تم العمل على ما يلي:

١. تم تنظيم اللائحة الداخلية والهيكل الوظيفي للدائرة والوصف الوظيفي للإدارات التابعة لها بما ينسجم مع الهيكلية التنظيمية للمجلس.
٢. تم وضع خطة عمل الدائرة للعام ٢٠٠٩، وعليه تم تحديد اختصاص الدائرة في الإشراف الإداري على المحاكم والموظفين العاملين في السلطة القضائية وتلبية احتياجاتها وتطويرها، من خلال وضع الخطط السنوية لإدارة المحاكم بالتعاون مع إدارة التخطيط والتطوير والمشاريع في مجلس القضاء بما يشتمل على تقدير احتياجات القوى البشرية في المحاكم.
٣. التعاون في إعداد بند الموازنة السنوية للمحاكم وإدارات ودوائر السلطة القضائية ليدمج في مشروع الموازنة السنوية للسلطة القضائية، وتحديد احتياجات المحاكم اللوجستية، بما يشمله من مبان ولوازم وصيانة وخدمات وتوفير الدعم اللوجستي للمحاكم بهذا المجال، وإدارة الشؤون الإدارية والمالية للقضاة والموظفين العاملين في إدارات السلطة القضائية والمحاكم، والعمل على تطوير أساليب العمل الإداري في المحاكم، بما في ذلك حوسبة العمل بها.

٤. التعاون مع إدارة التدريب والتحديث والتطوير في وضع الخطة الإستراتيجية والخطط السنوية لتدريب موظفي المحاكم، وفي إعداد وتنفيذ برامج التدريب وتقييم التدريب والمشاركين.

٥. متابعة تنظيم إدارة الدعوى وتطوير إدارة المحكمة، ومتابعة شكاوى المواطنين المتعلقة بالمحاكم النظامية بالتنسيق مع رؤساء المحاكم وفقا للأنظمة واللوائح بخصوص شكاوى المواطنين، والمساهمة في تسهيل حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها المحاكم على اختلاف درجاتها.

٦. تفعيل الإعلام والنشر والاتصال وتعميم استخدام الوسائل الحديثة بهذا المجال.

٧. الإشراف ومتابعة أعمال إدارة المراقبة والجودة والمتابعة، وحفظ السجلات القانونية والأرشيف العام للمحاكم، والإشراف والمتابعة الإدارية والمالية والرقابية للبنية التحتية في مباني ومقار ولوازم المحاكم المختلفة.

شملت إدارة الرقابة والجودة والمتابعة، وتم دمج إدارة الشؤون الإدارية والمالية ضمن دائر إدارة المحاكم وكما هو مبين في الهيكلية الوظيفية لإدارات المحاكم صفحة ٢٢ من هذا التقرير. فيما يلي أهم انجازات الدائرة منذ تأسيسها:

١. تطوير دوائر المحاكم:

١,١. إدارة المحاكم: منذ إنشائهاا دأبت دائرة إدارة المحاكم على تطوير دوائر المحاكم المختلفة ففي دوائر التنفيذ ركزت الدائرة على أرشفة الملفات بسبب عدم وجود نظام موثق معتمد لترتيب الملفات واسترجاعها، وخلوها من نظام ترقيم موثوق بالنسبة للخزائن والرفوف التي توضع عليها الملفات، واعتماد العمل في هذا الجانب على أساس شخصي وارتجالي وغير ممأسس، مما يؤدي إلى هدر وقت وجهد القائمين على العمل في البحث عن الملفات المطلوبة، فضلاً عن حفظ الملفات من الفقدان والتلف لسوء التنظيم. لذلك فقد تم خلال العام ٢٠٠٩ توحيد نظام حفظ وأرشفة الملفات في كافة دوائر التنفيذ، حيث تم استبدال أغلفة الملفات القديمة بأخرى جديدة ذات ألوان مختلفة وذلك حسب نوع القضية، كما تم إلصاق لواصق على الغلاف من الخارج تحمل رقم الملف ونوعه ومميزة بألوان مختلفة، لتسريع تحديد الملف المطلوب.

قبل الأرشفة	بعد الأرشفة

من ناحية ثانية، تم إعادة تصنيف وترتيب القضايا حسب الأرقام المتسلسلة لها على رفوف منفصلة، ليسهل الوصول إليها عند الحاجة، حيث تم فرز القضايا حسب نوعها منظورة / متروكة / مفصولة/ بما في ذلك القضايا المحفوظة في مستودعات الدوائر. كما تم عمل جرد لجميع القضايا المنظورة في دوائر التنفيذ واستخراج القضايا المتروكة (التي لم يراجع بها أصحابها منذ ست شهور أو يزيد) وشطبها من جدول القضايا المنظورة، لحين تقدم أصحابها بطلبات مدفوعة الرسم لتجديدها. مما ساعد على اختزال عدد القضايا إلى ما يزيد عن ٤٠٪ من مجموع القضايا في بعض الدوائر ليكون العمل فيها أكثر فاعلية. أيضا واستكمالاً لعملية حوسبة وأتمتة المحاكم، تم حوسبة آلاف القضايا في دوائر التنفيذ وإجراء مراجعة للبيانات المحوسبة سابقاً على برنامج الميزان وتصحيح الأخطاء فيها وتعديل حالات القضايا بشكل يتطابق مع واقع القضية، كما تم إجراء عملية مقارنه لأعداد وأرقام كافة القضايا المدخلة على برنامج الحاسوب الخاص بالدائرة مع أعداد وأرقام القضايا الموجودة في الواقع.

وامتد العمل في أرشفة الملفات وحوسبتها إلى دائرة التنفيذ في كل من محاكم جنين، ورام الله، والخليل، ونابلس، وبيت لحم، وأريحا، وطوباس، وقلقيلية. في اطار مشروع الأمم المتحدة للتطوير الإنمائي بتمويل من الحكومة اليابانية تم تطوير أتمتة المحاكم (برنامج ميزان٢) حيث تم البدء بالتطوير وتم دعم وحدة تكنولوجيا المعلومات بالمجلس بمبرمجين لهذه الغاية ومن المتوقع اطلاق البرنامج الجديد في شهر أذار٢٠١٠

١,٢. دوائر كاتب العدل: أما بما يتعلق بدوائر الكاتب العدل، ونظرا للأهمية التي تتمتع بها دوائر كاتب العدل بصفتها أكثر الدوائر التي يراجعها المواطنون لتنظيم وتصديق معاملاتهم الخاصة بشتى أنواعها، ونظراً لأهمية الوثائق التي تنظمها وتصدقها دائرة كاتب العدل وما فيها من حقوق والتزامات، فقد أولت دائرة إدارة المحاكم هذه الدوائر في العام ٢٠٠٩ أهمية خاصة من حيث التطوير والتأهيل، فبالإضافة إلى تأهيل الدوائر من حيث البنية الإنشائية والتصميم الداخلي بشكل يتناسب مع طبيعة المهام التي تقوم بها، تم كذلك العمل على حوسبة الأعمال اليومية للدائرة لمساعدتها في الاستفادة مما توفره تكنولوجيا الحاسوب من سرعة ودقة في انجاز أعمالها، الأمر الذي يشكل تطوراً نوعياً في أداء دوائر كاتب العدل، خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأعداد الهائلة للوثائق المحفوظة لدى معظم دوائر كاتب العدل.

ففي العام ٢٠٠٩ تم حوسبة الوثائق الصادرة عن دوائر الكاتب العدل في كل من نابلس ورام الله وجنين وطوباس وأريحا والخليل وبيت لحم وقلقيلية، لخلق أرشيف الكتروني للوثائق إضافةً إلى الأرشيف الورقي، فضلاً عن أن الأرشفة الالكترونية تؤدي إلى تسريع الرجوع إلى الوثائق المطلوبة وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة إلى الجمهور.

جدول رقم (٤٩): أعداد القضايا والوثائق التي تم حوسبتها وأرشفتها للعام ٢٠٠٩

المحكمة	دائرة التنفيذ		دائرة كاتب العدل
	حوسبة	أرشفة	حوسبة
رام الله	٥٠٠٠	٥٢٢٠	٧٦٦٧١
نابلس	١٠١٦	١٢٠٠	٦٢٩٧٨
الخليل	١١٧٧	١٠٧٨	٤٦٧٦٧
جنين	٣١٥٠	٤٩٢٤	١٥٣٧٣
بيت لحم	٩١٦	١٨٩٤	٥٤٢١

١,٣. **دوائر التبليغات:** لها أهمية في تسريع عملية التقاضي وسرعة إصدار قرار قضائي وتمنع التأجيلات المتكررة للقضايا وتعزز ثقة الجمهور بالقضاء الفلسطيني. أولت دائرة إدارة المحاكم تطوير دوائر التبليغات اهتماماً كبيراً خلال العام ٢٠٠٩. فقامت بالتعاون مع مشروع نظام الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

١. تم استحداث وتطبيق برنامج الكتروني حديث خاص بإدارة عملية التبليغات، حيث يجري تطبيقه في ثلاث محاكم وهي نابلس، ورام الله وجنين، لضبط عملية إدارة التبليغات من حيث الاستلام والتسليم والتوزيع وحفظ النتائج، وتوفير إحصائيات دقيقة عن أعداد التبليغات الواردة إلى الدوائر وأعداد التبليغات الموزعة منها، وقياس أداء وحجم العمل في الدوائر.

٢. رفد دوائر التبليغ بمتطوعين من مشروع نظام ليقوموا بإدخال جميع بيانات الملفات الورقية إلى أجهزة الحاسوب بالإضافة إلى تدريب المحضرين على تفريغ نتائج التبليغ اليومية إلى جهاز الحاسوب المركزي بشكل الكتروني.

٣. توفير أجهزة الكترونية خاصة (PDA) والتي يقوم بموجبها المحضر بإدخال جميع بيانات التبليغ المنفذ مباشرة إلى هذا الجهاز ومن ثم تفريغها في حاسوب الدائرة المركزي مما يسرع عملية إدخال هذه البيانات إلى حاسوب المحكمة ويعزز نظام أرشفة التبليغات الالكترونية فضلاً عن الورقية.

٤. نظراً لوجود العديد من المعيقات اللوجستية التي تقيد حركة المحضرين وضعف الموارد المالية، تعمل دائرة إدارة المحاكم وبناء على الاتفاق الذي تم بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة المالية على

تخصيص دراجات نارية لاستعمالها من قبل المحضرين مما يساعد على تسريع عملية التبليغ في المدن والقرى الفلسطينية، تقوم دائرة إدارة المحاكم بالتعاون مع مشروع نظام بتدريب ٣٨ محضراً من مختلف محاكم الضفة الغربية على قيادة الدراجات النارية واستصدار رخص القيادة المطلوبة.

٥. العمل على تزويد كافة المحضرين العاملين في محاكم الضفة الغربية بزي موسمي وموحد ويحمل شعار مجلس القضاء الأعلى لإضفاء الصفة الرسمية على المحضر في أثناء تأديته عمله.

٦. عقد عدد من الدورات الموجهة إلى موظفي دوائر التبليغات مثل مهارات الاتصال الفعال وخدمة الجمهور، شرح المواد القانونية المتعلقة بكيفية إيصال الأوراق القضائية، والتدريب على التعامل مع الحالات الاستثنائية في إيصال الأوراق القضائية.

٢. توحيد الإجراءات التنفيذية للدوائر العاملة في المحاكم:

نظراً لوجود تباين ملحوظ في تطبيق بعض الإجراءات القانونية والإدارية لدى الدوائر المتماثلة في المحاكم في أثناء تنفيذها لأعمالها، والذي سببه إما الاختلاف في فهم النصوص القانونية والتعليمات الإدارية ذات العلاقة، أو لوجود فراغ قانوني وإداري ينظم هذه الإجراءات، والذي من شأنه، استنفاذ وقت وجهد القائمين على تنفيذ أعمال الدائرة في تحديد الإجراء الصحيح، كما من شأنه زعزعة ثقة المراجعين بسلامة الإجراءات المعمول بها، لما يوحي لهم من عدم استقرار في الإجراءات المطبقة.

عملت دائرة إدارة المحاكم على وضع دليل إرشادي لكل دائرة من دوائر المحكمة، الذي يضمن ذكراً وتوضيحاً لكافة الإجراءات المعمول بها في الدائرة، والذي جاء نتاج نقاشات مستفيضة، شارك فيها قضاة وموظفو الدوائر من المناطق المختلفة، وصولا إلى إجراءات وآليات عمل موحدة لدى كافة الدوائر

المتماثلة، ولرفع كفاءة أداء هذه الدوائر وتمكينها من القيام بدورها في مساعدة المواطنين بتنفيذ معاملاتهم، مروراً بتعميم بعض التجارب الناجحة في بعض هذه الدوائر على الدوائر الأخرى لتعميم الفائدة.

٢,١. دليل الإجراءات الموحدة لأقلام المحاكم:

تم توحيد الإجراءات التنفيذية والإدارية لدى كافة أقلام المحاكم من خلال دليل إرشادي تضمن كيفية تسجيل الدعاوى الجديدة، مع التركيز على أهمية تسجيل أسماء عناوين واضحة لأطراف الدعوى، وكيفية التعامل مع عناوين الوكلاء من سكان القدس، وكيفية توزيع الدعاوى الجديدة على القضاة، وكيفية حفظ الأدوات الجرمية والأدوات المضبوطة، وشروط استقبال الدعاوى الجزائية (الجنح) مروراً بكيفية تسجيل الدعوى على برنامج الميزان، وحفظ الملفات وتداولها، وتوضيح قيمة الرسوم في بعض الحالات مثل حالة تجديد دعوى الأضرار الجسدية المشطوبة، وليس انتهاء بحالات وقف النظر في الدعوى والمدة القانونية التي تبقي فيها القضية معلقة، وإنما شمل أيضاً ساعات دوام القلم والصندوق واستقبال المراجعين، وكيفية التعامل مع الطلبات المختلفة المقدمة إلى القلم انتهاءً بالمراسلات والبريد مع المجلس وبين المحاكم.

٢,٢. دليل الإجراءات الموحدة لدوائر التنفيذ:

تم توحيد الإجراءات التنفيذية والإدارية لدى كافة دوائر التنفيذ من خلال دليل إرشادي تضمن كيفية تسجيل الدعاوى التنفيذية الجديدة، وما يسبق ذلك من فحص السند التنفيذي المقدم للدائرة، وكيفية التعامل مع إصرار مقدم السند التنفيذي الناقص للشروط التي أوجبها القانون، وما هي البيانات التي يجب تسجيلها في سجل الطلبات الخاص بقيد الطلبات التنفيذية وكيفية تنظيم الملف التنفيذي الحفاظ على محتوياته، وتسديد الملف التنفيذي وتبعاته وأخيرا كيفية إدارة الأمانات المالية في دوائر التنفيذ.

٢,٣. دليل الإجراءات الموحدة لدوائر الكاتب العدل:

تم توحيد الإجراءات التنفيذية والإدارية لدى كافة دوائر الكاتب العدل من خلال دليل إرشادي تضمن مراحل تدقيق السند المطلوب التصديق عليه وكيفية التحقق من العناصر الرئيسية الواجب توفرها وكيفية التعامل في حال تباين الأسماء كما تضمن معالجة بعض الحالات الخاصة في تصديق الوكالات الدورية، كما شمل ملاحق منها مواد قانون الكاتب العدل والتعليمات الإدارية الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى.

٢,٤. دليل الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات:

تم توحيد الإجراءات التنفيذية والإدارية لدى كافة دوائر التبليغات من خلال دليل إرشادي تضمن آليات العمل الداخلي في دوائر التبليغات من لحظة استلام التبليغات من دوائر وأقلام المحاكم لحين تنفيذها، بالإضافة إلى فصل إرشادي يهدف إلى توجيه المحضرين بكيفية التعامل مع الإشكاليات التي تعترضهم أثناء أدائهم لواجبهم، والشؤون الإدارية التي يجب مراعاتها من قبلهم، كما شمل ملاحق منها مواد قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية المتعلقة بالتبليغ والتعليمات الإدارية الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى.

٣. الرقابة والجودة:

في إطار الحاجة الملحة للحفاظ على استمرار التطور والتحديث المطرد لأداء دوائر المحاكم والطواقم الإدارية العاملة فيها، فقد تم استحداث إدارة الرقابة والجودة والمتابعة والتي تعتبر تطوراً نوعياً في متابعة وتطوير أعمال المحاكم، ولتحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها هذه الدائرة فقد تم انتداب فريق من موظفي المجلس مؤقتاً لحين تكليف فريق دائم للقيام بالمهام الموكلة إلى إدارة الرقابة والجودة والمتابعة، وعليه فقد باشر الفريق المنتدب بإعداد قائمة تفقد الإجراءات التنفيذية بهدف قياس مدى التزام دوائر المحاكم بالتعليمات الإدارية واللوائح الداخلية المنظمة لعملها، حيث يتم إجراء التدقيق والمتابعة بشكل دوري على أداء الدوائر ومدى التزامهم وحفاظهم على الأداء المهني بناءً على قائمة تفقد الإجراءات التي سينتج عنها تقرير مفصل حول الأداء، حيث يساعد التقرير في كشف جوانب الخلل ونقاط الضعف لدى أي من دوائر التنفيذ والكاتب العدل والتبليغات وأقلام المحاكم.

٤. تطوير وتطبيق الأنظمة الإدارية والمالية في مجلس القضاء الأعلى:

عمل مجلس القضاء الأعلى من خلال الدائرة الإدارية والدائرة المالية على تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية، من ثم تم تعديل وتخصيص الإجراءات المالية بما يتناسق مع احتياجات المجلس ووفق صلاحيات ومسؤوليات الموارد البشرية، لا سيما رئيس إدارة المحاكم، كما تم تدريب الموظفين على تطبيق الإجراءات المالية ذات العلاقة في مواقع عملهم. يشمل النظام المالي مجموعة من إجراءات العمل الخاصة بالإدارة النقدية، إدارة المصروفات، مقدمة النظام المالي، الإيرادات، الموازنة، المشتريات، الأصول الثابتة، التدقيق الداخلي، وإدارة الأمانات المالية، بالإضافة إلى إجراء عمل يشرح دليل الحسابات المالية. ويتم حالياً تعديل وتخصيص الإجراءات الإدارية بما يتناسب واحتياجات الدائرة الإدارية وموظفيها آخذين بالاعتبار صلاحيات الموارد البشرية خاصة مسؤوليات رئيس إدارة المحاكم كونها دائرة تم استحداثها بعد تطوير الأنظمة الإدارية والمالية، ويشمل النظام الإداري مجموعة من الإجراءات الخاصة ب ضبط الوثائق والسجلات، ضبط دوام الموظفين، نظام إدارة التعيينات، إدارة تقييم الموظفين والترقيات، نموذج ملخص تقييم الموظفين، نظام تدريب الموظفين، إدارة ملفات الموظفين، نظام إدارة الأرشيف، نظام إدارة الاجتماعات، نظام التقارير والقرارات، نظام إدارة المراسلات ومتابعة التعميمات، نظام رضا الموظفين، الرقابة والتدقيق الداخلي، ونظام متابعة الشكاوى.

السلطة القضائية

برنامج سيـــادة القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة
تنفيذ شركة DPK للإســـتشـــارات

دليل الأنظمة المالية
للسلطة القضائية

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

تم إعداد هذا النظام بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

2008

٤,١. جرد الأمانات المالية في دوائر التنفيذ:

يتم سنوياً إيداع مئات آلاف الدولارات في حسابات دوائر التنفيذ، وذلك في إطار تنفيذ قرارات المحاكم النظامية، الشرعية، أو السندات الرسمية والعرفية، أو في إطار عملية التقاضي. ومن أجل تعزيز عمل الدوائر بشفافية وعدم التأخر في تأدية العمل، وإجراء تسويات الحسابات البنكية تم تطوير نظام إدارة الأمانات المالية الموحد لضمان كفاءة العمل وتوخي الدقة في تسجيل ومتابعة الأمانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد المبالغ المالية الفائضة عن مستحقات المواطنين في دوائر تنفيذ كل من رام الله، نابلس، وجنين، ويتم حالياً العمل ذاته في دوائر تنفيذ كل من بيت لحم والخليل. وقد تم جرد الأمانات المالية بطريقة منتظمة، إذ تم إعداد تقرير يشتمل على الآلية الأمثل في تحديد الأمانات المالية المتراكمة، وتنفيذ آلية متابعة الأمانات في دوائر التنفيذ التي يتم فيها جرداً للأمانات المالية.

تم تنفيذ جرد الأمانات وتطوير النظام الموحد خلال مرحلتين، حيث تم في المرحلة الأولى مراجعة الأمانات المالية المتراكمة من خلال زيارات ميدانية تم تنفيذها في ثلاث دوائر تنفيذ شملت كلا" من رام الله، ونابلس، والخليل. وقد تم، بعد مناقشات عديدة، تبني أكثر الآليات ملائمة لتحديد وحصر الأمانات المالية المتراكمة التي يمكن تحويلها إلى الخزينة العامة. وقد تم بعدئذ تطوير نظام موحد لإدارة الأمانات المالية يتناول الإيداعات والمدفوعات، بالإضافة إلى إعداد تقرير يشتمل على آلية التنفيذ وملاحظات وتوصيات يتم مراعاتها عند تنفيذ عملية الجرد بالإضافة إلى النماذج والكشوف التي يتم استخدامها. وفي المرحلة الثانية تم تطبيق مخرجات المرحلة الأولى في دائرة تنفيذ رام الله كدائرة نموذجية وتبعتها دوائر كل من نابلس وجنين ويتم حالياً العمل في دوائر كل من بيت لحم والخليل، وقد عمل موظفو الدوائر جنباً إلى جنب مع متطوعين تم تعيينهم من قبل المؤسسة الداعمة لهذا النشاط على إدخال البيانات المالية وتصنيفها وفق النماذج والكشوف المعدة خصيصاً لهذا الغرض. وبهذا الصدد، تم مقارنة أرصدة الحسابات البنكية مع الأمانات المتوفرة في الملفات حيث اتخذ تاريخاً مرجعياً وثابتاً لإجراء المقارنات والتحليلات المالية اللازمة. وقد تم تصنيف وفحص الأمانات في ما يزيد عن ١١٠٠٠ ملف في دوائر تنفيذ رام الله ، نابلس وجنين ومراجعتها وتسجيل بياناتها على قاعدة معلومات تم تصميمها لهذا الغرض. بعد الانتهاء من عملية الإدخال، تم تحليل البيانات وإعداد تقارير لكل دائرة تشتمل على النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى تحليل مالي مُفصل عن المخرجات.

أظهرت النتائج أن مجمل المبالغ المالية الفائضة عن مستحقات المواطنين التي يمكن تحويلها إلى خزينة الدولة من دوائر تنفيذ نابلس، رام الله، وجنين يزيد عن ٦٤٣،٤٠٠ دولارا"، حيث كانت النتائج لكل دائر على النحو التالي:

رام الله، إن المبالغ المالية الكلية التي يمكن تحويلها بلغت ٤٥٨،٣٥١ دولارا" وتتمثل في العملات البنكية الدائنة على حسابات دائرة تنفيذ رام الله والأموال الفائضة عن مستحقات المواطنين. وتتمثل في مجموع المبالغ المالية الفائضة التي يمكن تحويلها بشكل مباشر والبالغة ٣٢٢،٩٤٧ دولارا" والمبالغ المالية الفائضة التي يمكن تحويلها وتحتاج إلى قرار والبالغة ١٣٥،٤٠٤ دولارا" وتتمثل في في أموال فائضة عن مستحقات المواطنين من الأمانات المالية التي لهم في الدائرة بما فيها حوالات وزارة المالية المتكررة من الحجوزات على المواطنين.

نابلس، إن المبالغ المالية الكلية التي يمكن تحويلها بلغت ١٣١،٨٢٠ دولارا" وتتمثل في العملات البنكية الدائنة على حسابات دائرة تنفيذ رام الله والأموال الفائضة عن مستحقات المواطنين. وتتمثل في مجموع المبالغ المالية الفائضة التي يمكن تحويلها بشكل مباشر والبالغة ٧٩،٤٧٢ دولارا" والمبالغ المالية الفائضة التي يمكن تحويلها وتحتاج إلى قرار والبالغة ٥٢،٣٤٨ دولارا" وتتمثل في حوالات وزارة المالية من الحجوزات وأموال الخزينة.

جنين، إن المبالغ المالية الكلية التي يمكن تحويلها بلغت ٥٣،٢٦٧ دولارا" وتتمثل في العملات البنكية الدائنة على حسابات دائرة تنفيذ رام الله والأموال الفائضة عن مستحقات المواطنين. وتتمثل في

مجموع المبالغ المالية الفائضة التي يمكن تحويلها بشكل مباشر والبالغة ٦،٠٧٠ دولارا" والمبالغ المالية الفائضة التي يمكن تحويلها وتحتاج إلى قرار والبالغة ٤٧،١٩٧ دولارا" وتتمثل في حوالات وزارة المالية من الحجوزات وأموال الخزينة.

وبهدف تفعيل وتطبيق النظام الموحد لإدارة الأمانات المالية في جميع دوائر التنفيذ بهدف تسهيل وتيسير عملية الايداع والصرف للمدّعين والمدعى عليهم وكذلك تمكين دوائر التنفيذ من متابعة المبالغ المودعة في حساباتها ويُعزيز ثقة الجمهور بالقضاء الفلسطيني تم تنفيذ ورشة عمل تدريبية استهدفت جميع مأموري التنفيذ في الضفة الغربية لتوعيتهم بآليات تحصيل الأمانات وصرفها وطرق إجراء عمليات التسوية المالية لاسيما البنكية منها.

٤,٢. التدريب الإداري:

تدريب الطاقم الإداري العامل في مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى على الإدارة المكتبية (الطباعة، الأرشفة) ومهارة إدارة الوقت.

تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة التدريبية لرفع كفاءة الطواقم العاملة في المحاكم، والتي شملت جميع العاملين في أقلام المحاكم ودوائر التنفيذ والكاتب العدل والتبليغات، وركز التدريب في هذه المرحلة على مهارات الاتصال الفعال مع الجمهور، تحسين استخدام برامج الحاسوب المطبقة في المحاكم، الإجراءات التنفيذية الموحدة لدى كافة دوائر المحاكم، شرح المواد القانونية المتعلقة بإجراءات التبليغ وأخيراً شرح قانون الرسوم الساري المفعول. شمل التدريب كافة طواقم المحاكم والبالغ عددهم حوالي ٥٦٠ متدرب.

سادسا: التخطيط الإستراتيجي وإدارة المشاريع:

تم إنشاء وحدة التخطيط والتطوير وإدارة المشاريع سعيا لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى، والتي تقضي بتطوير الوحدات والإدارات الموجودة في مجلس القضاء الأعلى، وإنشاء الإدارات الجديدة التي تهدف إلى تقوية النظام القضائي الفلسطيني كمؤسسة تقدم الخدمات المطلوبة للجمهور. وتعمل على ما يلي:

١. تعمل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع على المشاركة في وضع إستراتجية قطاع العدل وسيادة القانون متوسطة المدى لفترة الزمنية ٢٠١١-٢٠١٣ كما تقوم بالإعداد للخطة الإستراتيجية متوسطة المدى لمجلس القضاء للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ وعلى وضع الخطط والبرامج التطويرية للقضاء بالإضافة إلى تصميم المشاريع اللازمة لتنفيذ خطط تطوير القضاء والإشراف على تنفيذها لضمان أن

الفئة المستهدفة بكافة عناصرها ستستفيد من التمويل المقدم من جميع الدول المانحة، وان كافة المشاريع تحقق الأهداف التي وضعت من اجلها، بحيث لا يكون هناك أي تداخل بين هذه النشاطات ونشاطات المشاريع الأخرى.

٢. بالإضافة إلى هذا تعمل الوحدة على تفعيل وتطوير العلاقات بين الدوائر المختلفة في مجلس القضاء الأعلى من اجل العمل على تحقيق الهدف الأساسي للمجلس إلا وهو خدمة المواطن. كما تقوم الوحدة بدراسة احتياجات المجلس المختلفة وترجمتها إلى مشاريع وتقديمها للدول المانحة، ولغايات ذلك تعمل الوحدة على التنسيق مع الوزارات المختصة بشكل عام ووزارة التخطيط بشكل خاص من خلال كونها عضواً في كافة اللجان التي تهدف إلى تنسيق العلاقات مع مؤسسات قطاع العدالة والتواصل مع الدول المانحة والحصول على تمويل للمشاريع الجديدة.

٣. عملت وحدة التخطيط منذ إنشائها على تحقيق اكبر عدد ممكن من أهداف الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى ويتضح ذلك من خلال انجازات مجلس القضاء الأعلى بإداراته المختلفة.

١. ففي إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات العدالة تابعت الوحدة انعقاد مجلس القضاء وتفعيله حيث عقد المجلس ٣٤ اجتماعاً خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتم العمل على ضمان عدم تسييس مجلس القضاء حيث انحصرت عضويته بالقضاء، وتم إعداد مذكرة تفاهم مع الشرطة القضائية أقرت من قبل رئيس المجلس وتم إرسالها إلى الشرطة القضائية لمراجعتها، هذا وقد وقع المجلس على مذكرات تفاهم مع ١٩ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والإعلام، كما وتشارك الوحدة في اجتماعات اللجنة المختصة بإعداد الخطة الإستراتيجية متوسطة المدى لقطاع العدالة وذلك بالاشتراك مع وزارة العدل والنيابة العامة ووزارة التخطيط كما تم التعاون مع النيابة العامة في إنشاء وحدة تكنولوجيا المعلومات لديهم.

٢. أما في إطار ضمان محاكمة عادلة تشارك وحدة التخطيط ممثلة برئيسها في لجنة التدريب القضائي، وتعمل بالتنسيق مع هذه اللجنة على تطوير قدرات موظفي المحاكم والقضاة من خلال وضع خطط التدريب الأساسي والمستمر وورش عمل متخصصة بالإضافة إلى التنسيق مع المشاريع الممولة لتنفيذ التدريب وتفعيل مشاركة القضاة في التدريب المحلي والخارجي. كما وتم إنشاء إدارة المحاكم وتشكيل فريق إدارة الدعوى الذي عمل على تطوير أنظمة لتوحيد الإجراءات القانونية المتبعة في المحاكم وتم العمل على توحيد نظام الشرفة لدى محكم الصلح والبداية كما عملت وحدة التخطيط على تحديث وتطوير دوائر التبليغات لدى المحاكم من حيث الوسائل والتجهيزات والنظام المتبع، وذلك من خلال متابعة نشاطات مشروع "نظام" المختص بهذا التطور حيث بدأ بتطبيق نظام محوسب جديد في محاكم رام الله وجنين ونابلس وتم صياغة إجراءات موحدة وتدريب الموظفين على استخدام النظام الجديد.

٣. بالإضافة إلى ذلك فقد تابعت الوحدة أهمية زيادة عدد القضاة العاملين في المحاكم من اجل تخفيف عدد القضايا المتراكمة وتحسين عمل سير الدعوى، أيضا فقد عملت الوحدة على متابعة تنفيذ نشاطات مشروعي سيادة (الممول من المفوضية الأوروبية EC) ونظام (الممول من USAID) من أجل رفع كفاءة ومهارات الكوادر البشرية العاملة في المحاكم من قضاة ومعاونين وإداريين، كما قامت بالتعاون مع المفوضية الأوروبية لتحديد النشاطات التي سيدعمها مشروع سيادة ٢ وتم البدء بالعمل مع مشروع سيادة ٢ بمشاركة المجلس في لجنة القضاء الدستوري التي ستعمل على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقضاء الدستوري. كما تم إعداد مسودة قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية تم فيه إعادة النظر في نظام الهيئة الثلاثية المعمول به في محاكم البداية في القضايا الحقوقية وإلغاء اختصاصها ألاستئنافي. وقامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بالتواصل مع مكتب التفتيش القضائي والمكتب الفني من أجل تحديد احتياجاتهم التدريبية والوظيفية، كما تعمل على التواصل مع الدول المانحة من أجل ضمان تطوير هذه الدوائر لغاية تحقيق هدف تعزيز أنظمة الرقابة والمسائلة. كما تم تطوير وتطبيق خطة التدريب القضائي لدى مجلس القضاء التي اشتملت على دورات تدريبية لإداريي المجلس في الأردن وتدريب لمدة ٣ أشهر للقضاة الجدد والتدريب ضمن برنامج التعليم المستمر على أخلاقيات القضاء وحقوق الإنسان والطب الشرعي والتأمين وإدارة الدعوى الجزائية بالإضافة إلى دورات اللغة الانجليزية وعلى استخدام الحاسوب بالإضافة إلى تدريب الموظفين على الإجراءات الموحدة وعلى كيفية التعامل مع الجمهور. وتم الاتفاق على تفعيل دور وعمل المعهد القضائي الفلسطيني وعلى تنسيق الدورات التدريبية مع المعهد.

٤. أما في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي تمكين مؤسسة القضاء بهدف تحسين خدماتها ورفع كفاءتها تم الحصول على موافقة المانحين على دعم وحدة التخطيط لمدة سنتين إضافيتين حيث سيتم خلال السنتين رفد الوحدة بموظفين على كادر السلطة القضائية لتلقي الخبرات. شاركت الوحدة في أعمال لجنة مراجعة نشاطات الخطة الإستراتيجية لعام ٢٠١٠ لمجلس القضاء الأعلى وميزانيتها وتعمل مع الدوائر على وضع خطط عمل تلك الدوائر.و تعمل وحدة التخطيط بشكل مباشر وأساسي مع رئيس مجلس القضاء الأعلى أخذة بعين الاعتبار توجيهاته ورؤيته من أجل تصميم المشاريع اللازمة والإشراف على تنفيذها. كما تشارك وحدة التخطيط في عدة لجان تضمن تنسيق العلاقات مع مؤسسات قطاع العدالة بشكل خاص والمؤسسات الفلسطينية تشكل منها اللجنة التقنية لمؤسسات قطاع العدالة، مجموعة عمل قطاع العدالة، مجموعة عمل القطاعات الحكومية، واللجنة التنفيذية للمشاريع التنموية، وفريق قطاع العدالة من أجل وضع إستراتيجية القطاع متوسطة المدى للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣.

٥. من خلال اجتماعاتها العديدة مع الدول المانحة، قامت الوحدة ولا زالت تقوم بتقديم الاحتياجات التطويرية لمجلس القضاء الأعلى بدوائره المختلفة. ووقد قامت الوحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط بتوقيع اتفاقية مع الحكومة السويدية من أجل تقديم مشروع

لتوفير الاحتياجات الأساسية والطارئة لمجلس القضاء الأعلى حيث تم من خلال المشروع تمويل طباعة قرارات محكمة العدل العليا ونقل محول كهرباء محكمة نابلس.

٦. هذا وتعمل الوحدة وبالتنسيق مع دائرة التطوير التكنولوجي على تحقيق هدف حوسبة المحاكم وإدارة ملفات الدعاوى، بحيث تتابع عمل دائرة التطوير التكنولوجي على تطوير وتشغيل النسخة الثانية من برنامج ميزان لإدارة ملفات الدعاوى، بالإضافة إلى تزويد مجلس القضاء الأعلى ودوائره المختلفة من خلال مشروع سيادة ١ بالأجهزة الالكترونية اللازمة لحوسبة دوائر مجلس القضاء الأعلى.

٧. أما بما يتعلق بتوفير بيئة مناسبة للتقاضي، فان الوحدة تتابع مشروع بناء كل من (مجمع محاكم رام الله، محكمة الخليل، محكمة طولكرم) مع مؤسسة سيدا الكندية وقد تم إعداد الدراسات البيئية للمواقع كما تم استكمال إجراءات استملاك أراضي في رام الله وطولكرم وتخصيص أرض في الخليل لغايات إنشاء المحاكم كما تم تخصيص ألاراضي لبناء محاكم صلح في سلفيت وطوباس .

٨. وعلى صعيد تحقيق الهدف الخاص بحماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية؛ فان الوحدة تهتم بتطوير الدوائر والوحدات الأخرى داخل المجلس، ولذلك فإنها تقوم بالتنسيق مع وحدة الإعلام والعلاقات العامة في تنفيذها لنشاطاتها الهادفة إلى رفع الوعي لدى المواطنين بدور وأهمية القضاء في ضمان الحقوق وتحقيق العدالة وتوفير المعلومات القضائية، وتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية، تصميم حملات توعية من خلال وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، توطيد الروابط مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، تطوير وسائل نشر واستخدام المعلومات القضائية من خلال العمل على نشر الأحكام القضائية بالطرق المحوسبة،كما وفي إطار تحسين الخدمات المقدمة للجمهور تم تحديث دوائر خدمات الجمهور وهي كاتب العدل والتبليغات والتنفيذ بالإضافة إلى العمل على توحيد الإجراءات وتدريب الموظفين على مهارات التعامل مع الجمهور وعلى الأنظمة الموحدة

سابعا: توعية الجمهور بالقضاء وتوطيد العلاقة مع مؤسساته الإعلامية والمجتمعية:

حدث خلال عام ٢٠٠٩ تطور نوعي بما يتعلق بتوعية الجمهور بأهمية القضاء وتعزيز علاقات السلطة القضائية بمؤسسات المجتمع المدني. فمنذ نشأة دائرة للإعلام والعلاقات العامة في السلطة القضائية دأبت الدائرة على تنفيذ خطتها الإستراتجية الرامية إلى تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية، تصميم حملات توعية وتوفير المعلومات القضائية بلغة بسيطة، تعزيز جهود إرساء عملية تقاض تتسم بالشفافية، وتوطيد الروابط مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

منذ اللحظة الأولى من انطلاقها عملت الدائرة جذب الاهتمام الإعلامي بالوضع القضائي في فلسطين، حيث نشر خلال هذه الفترة ٥٥٠ تقريراً إعلاميا مقروءاً أو مسموعاً أو مرئياً في وسائل الإعلام الفلسطينية والأجنبية بالإضافة إلى انجاز خطتها الإستراتيجية.

فعلى صعيد تحقيق هدفها الاستراتيجي الأول الرامي إلى تعريف جمهور المواطنين بالإجراءات والمبادرات التي يتبعها مجلس القضاء الأعلى وتوفير المعلومات وتسهيل الوصول إليها من اجل بناء ثقة المواطن الفلسطيني بالقضاء قامت دائرة الإعلام بتطوير الموقع الالكتروني الخاص بمجلس القضاء الأعلى وجعله أشبه بوكالة إخبارية متخصصة في الشأن القضائي تتولى تغطية أخبار ونشرات مجلس القضاء الأعلى بالإضافة إلى اشتماله على روابط للمقالات لأصحاب الأقلام المهتمين بالشأن القضائي ومعلومات عن المحاكم الفلسطينية والقوانين سارية المفعول والمعمول بها في الأراضي الفلسطينية. أيضا قامت الدائرة بنشر ثلاثة إعداد من نشرة قضاؤنا الفصلية باللغتين العربية والانجليزية وتوزيعها على كافة المحاكم والوزارات، والسفارات والقنصليات، والمؤسسات الأهلية المهتمة بالشأن القضائي، والجهات المانحة، والمؤسسات الإعلامية الفلسطينية.

أما بما يتعلق بتحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني الرامي إلى تحسين العلاقات بين مجلس القضاء الأعلى والصحافة وزيادة قدرة الصحافة على تغطية شؤون القضاء من اجل الصالح العام فقد قام مجلس القضاء الأعلى بإصدار تعميم يقضي السماح للصحفيين بحضور جلسات المحاكم وتغطية أخبارها بالإضافة إلى عقد الدائرة دورات تدريبية للصحفيين في مدينة الخليل بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية. أيضا فقد قامت الدائرة بتنظيم عدة مؤتمرات صحفية خلال العام ٢٠٠٩ وجولات إعلامية للصحفيين في مجمعات المحاكم الفلسطينية الهادفة إلى رفع مستوى معرفة الجمهور بأخبار المحاكم والقضاء في فلسطين.

أما على صعيد تطوير علاقة مجلس القضاء الأعلى مع منظمات المجتمع المدني تابعت دائرة الإعلام توقيع مسودة للتفاهم التي أعدت في نهاية العام ٢٠٠٨ بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة القضائية وحتى نهاية العام قامت ١٩ مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني بالتوقيع على مذكرة التفاهم الرامية إلى تعزيز العلاقة مع هذه المؤسسات.

أيضا فقد تولت دائرة الإعلام نشر وتوزيع لوائح وقرارات مجلس القضاء الأعلى، التقرير السنوي للسلطة القضائية للعام ٢٠٠٨ باللغتين العربية والانجليزية، الدراسة الاستطلاعية حول واقع السلطة القضائية باللغتين، كتيب المؤتمر القضائي الفلسطيني الثاني باللغتين، الأجندة القضائية للعام ٢٠١٠، بالإضافة إلى إنتاج فيلم وثائقي مصور حول أهم انجازات السلطة القضائية. هذا وقد حظيت الدائرة في عدد من الأنشطة التي نفذتها على دعم من مشروع نظام الممول من وكالة التنمية الأمريكية.

ثامنا: حوسبة المحاكم وملفات الدعاوى:

في إطار سعي مجلس القضاء لحوسبة وأتمتة المحاكم، واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات جهودها الرامية إلى تجهيز المحاكم الفلسطينية الكترونياً فقد قامت الدائرة في العام ٢٠٠٩ بتجهيز كل من محاكم جنين، قلقيلية، بيت لحم، ومبنى المحكمة العليا الجديد ومقر مجلس القضاء الأعلى بشبكات اتصال الكترونية داخلية وربطها مع باقي المحاكم الفلسطينية بعد رفدها بالأجهزة الالكترونية اللازمة التي قدمها الاتحاد الأوروبي ذلك بالإضافة إلى تطوير واجهة الكترونية تتيح للمسؤولين مراقبة دوام

الموظفين الكترونياً بشكل يومي من خلال شبكة الانترنت. بالإضافة إلى ذلك باشرت الدائرة العمل مع طواقم المحاكم المختلفة على مطابقة السجلات اليدوية والالكترونية من خلال برنامج الميزان، حيث قامت الدائرة بالإشراف وتدقيق بيانات السجلات اليدوية وحوسبتها وإدخالها إلى قاعدة بيانات الكترونية وبالتالي فقد أصبحت جميع المحاكم الفلسطينية الآن محوسبة بالكامل وتعتمد على برنامج الميزان لإدارة سير الدعوى ويتم إصدار التقاريرالاحصائية الشهرية عن المحاكم والقضايا المختلفة الكترونياً.

وسعياً من الدائرة لتطوير آلية تنفيذ التبليغ في المناطق الفلسطينية ومن اجل المساعدة في الحد من تأجيلات القضايا المنظورة أمام المحاكم الفلسطينية والنابعة عن التأخير في تنفيذ التبليغات، قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات وبتمويل من مشروع نظام الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قامت بتزويد دوائر التبليغات في ثلاثة محاكم (رام الله، نابلس، وجنين) بنظام محوسب يقوم بإيداع التبليغات وتوزيعها الكترونياً على المحضرين كل حسب اختصاصه الجغرافي بالإضافة إلى تزويد المحضرين بجهاز كمبيوتر كفي PDA يسهل عملية نقل البيانات من والى النظام وقد تم تدريب المحضرين على استخدامه.

هذا وقد باشرت الدائرة في العام ٢٠٠٩ بتطوير عدة برامج الكترونية مثل برنامج الميزان (الإصدار الثاني) بحيث قامت ببناء برنامج موحد يجمع جميع بيانات المحاكم بقاعدة بيانات مركزية وذلك من اجل تسهيل إصدار التقارير الإحصائية وتلافي المشاكل المتعلقة بالإصدار الأول، ومن المتوقع أن يتم العمل على تطبيق الإصدار الثاني خلال العام ٢٠١٠، أيضا فقد قامت الدائرة بتطوير البرنامج الخاص بالمكتب الفني وبناء واجهة الكترونية تمكن السادة القضاة من البحث عن قرارات المحكمة العليا بالإضافة إلى تطوير برنامج الكتروني خاص بالدائرة المالية واللوازم بحيث أصبحت جميع طلبات اللوازم تطلب وتنفذ الكترونياً من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالسلطة القضائية.

أما على صعيد النشاط التدريبي قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع دائرة التدريب القضائي بعقد ورشات عمل تدريبية للموظفين الجدد لتدريبهم على برنامج الميزان ومهارات استخدام الحاسوب بالإضافة إلى تدريب القضاة الجدد الذي عينوا خلال العام ٢٠٠٩ على استخدام برنامج الميزان وميزاته.

الفصل الرابع

تحديث وتطوير البنية التحتية للقطاع القضائي

الفصل الرابع

تحديث وتطوير البنية التحتية للقطاع القضائي

إن الهدف في إعادة تأهيل وتطوير المحاكم يتأتى ضمن الرؤية الإستراتيجية لخطة تطوير القضاء في خلق بيئة ملائمة للتقاضي وفي تحقيق الاستقرار القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين من خلال ضمان محاكمة عادلة مع الحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء بأقصى الدرجات. لذلك كان هناك ضرورة لتحديث وتطوير البنية التحتية للمحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى من حيث توفير المباني وتأهيلها وتوفير التجهيزات اللازمة وبهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور.

إن توفير مباني المحاكم والمجلس والدوائر القضائية الملائمة مسألة في غاية الأهمية من حيث تحسين عمل القضاء من النواحي الكمية والنوعية، وهو مطلب أساسي في توفير المكان المناسب والمريح وبشكل يسهل على المواطنين الوصول إليه ومكان لاستيعاب القضاة والمتقاضين والمحامين، وكذلك توفير الأمان والحماية اللازمين للمراجعين.

وبهدف تحديث البنية التحتية وتطويرها وتحقيق الهدف في توفير بيئة تقاضي ملائمة عمل مجلس القضاء الأعلى على دراسة حالة المباني القائمة واحتياجاتها، وضع خطط التوسع والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلة، وإنشاء مواقع جديدة واستئجار مواقع أخرى حسب الإمكانات والفرص المتاحة. وبناء على مخرجات الدراسة وخطط التوسع والتطوير في البنية التحتية لدوائر المجلس والمحاكم، يواصل مجلس القضاء الأعلى عمله في توفير بيئة ملائمة للتقاضي على صعيد بناء محاكم جديدة وتوسيع المحاكم القائمة، وتطوير دوائره لا سيما تلك التي لها علاقة مباشرة مع الجمهور مثل دوائر العدل والتنفيذ والتبليغات، وكذلك الأرشيف والمكتبة القضائية والمركز الإعلامي القضائي. فيما يلي التحديث والتطوير الذي تم إنجازه على البنى التحتية من حيث تشييد المباني الجديدة وتأهيل المقرات القائمة والمستأجرة وتوفير المعدات والأجهزة اللازمة خلال العام ٢٠٠٩.

في اطار المنحة السويدية تم تمويل نقل محول كهرباء مجمع محاكم نابلس لموقع أكثر أمنا، تمويل طباعة ١٠٠٠ نسخة من قرارات محكمة العدل العليا و١٠٠٠ نسخة من قرارات محكمة النقض الجزء المدني تأثيث الطوابق الاضافية بيت لحم وقليقيلية.

أولا: بناء محاكم جديدة وتوسيع المحاكم القائمة

عمل المجلس على تشييد طابق ثان في مجمع محاكم أريحا على نفس المساحة القائمة على الطابق الأول بهدف التوسع في المكان وتوفير قاعات محاكم ملائمة وأماكن مريحة للقضاة وجمهور المواطنين، ويتم حالياً العمل على تأهيله من حيث التمديدات الكهربائية والمياه والقسارة والدهان وتوفير شبكات الحاسوب وتوفير أعمال النجارة من الكاونترات والمكاتب والأثاث اللازم وكذلك الأجهزة والمعدات

اللازمة. وبما يتعلق بمجمع محاكم بيت لحم فقد تم إعادة تأهيل الطابق الأول وشملت دوائر خدمات الجمهور المكونة من دائرة العدل ودائرة التنفيذ، وأقلام محاكم البداية والصلح، بالإضافة إلى أرشيف المحكمة من حيث توفير الرفوف المعدنية الحديثة. وبما يتعلق بدائرة كاتب العدل في بيت لحم فقد تم تزويدها بنظام ووحدات الدور الآلي بهدف تنظيم عمل الدائرة وتسريع الإجراءات وخدمة المواطنين وفق المعايير المطلوبة، وقد تم تزويد دائرة التنفيذ بأعمال النجارة من الكاونترات والأثاث اللازم، وكذلك توفير أجهزة حاسوب مهيأة للعمل على نظام الدور الآلي عند توفير الوحدات اللازمة. وقد تم إضافة طابق ثان إلى الطابق الأول من مبنى مجمع محاكم بيت لحم وبمساحة ٧٥٠ متر مربعا وتأهيله من حيث إنشاء قاعة للمحكمة ومكاتب لقضاة الصلح والبداية وإجراء التمديدات الكهربائية والمياه والقسارة والدهان اللازمة وتوفير شبكات الحاسوب وأعمال النجارة من الكاونترات والمكاتب والأثاث، وكذلك الأجهزة والمعدات اللازمة، مما احدث تغيراً نوعياً في المكان من حيث توفير بيئة مريحة أدت إلى خلق روح معنوية لدى القضاة ورضا من المواطنين وتوفر إمكانات الحماية والأمان المطلوب.

هذا وتم التوسع في مباني المحاكم القائمة في كل من محكمتي طولكرم وقلقيلية، حيث تم إعادة تأهيل الطابق الأول في محكمة قلقيلية وقد تم تخصيصه ليشمل دوائر الكاتب العدل والتنفيذ والتبليغات وأرشيف المحكمة وغرفة خاصة بالمحامين، وذلك بمعزل عن غرف القضاة التي خصص لها الطابق العلوي بكامله، وقد تم تأهيل جميع هذه الدوائر بما يتناسب وطبيعة الخدمات التي تقدمها للجمهور من حيث توفير المساحات المناسبة للمراجعين وتزويدها بالأثاث، وقد تم توفير النظام الالكتروني لتنظيم الدور وكذلك توفير الرفوف المعدنية الحديثة لاستخدامها لترتيب الملفات، بالإضافة إلى ذلك تم تركيب اللوحات الإرشادية على الجدران بهدف تعريف المواطنين بمرافق المحكمة ودوائرها المختلفة.

كما قام مجلس القضاء الأعلى بتوفير خزائن بمواصفات عالية بهدف حفظ ملفات القضايا بطريقة متطورة وبشكل يُسّهل على موظفي أقلام المحاكم في كل من رام الله وبيت لحم وقلقيلية الرجوع إلى الملفات المطلوبة في وقت قصير مما يوفر الوقت والجهد على الموظف والمراجع وبالتالي إنجاز العمل بسرعة.

وحول استثمار الإمكانات وتكريسها في توفير البنى التحتية الملائمة، عمل مجلس القضاء الأعلى بالتنسيق مع كل من بلديتا طوباس وسلفيت من أجل توفير أراض لبناء مقرات محاكم عليها وقد تم تبرعهما بالأراضي اللازمة وسيتم بناء المقرات المناسبة عند توفير الإمكانات المالية اللازمة. وبما يتعلق بمحاكم كل من مدينتي رام الله وطولكرم فإن مجلس القضاء الأعلى يسعى وبالتنسيق مع مجلس الوزراء لاستملاك أراضٍ بهدف بناء مقرات للمحاكم ودوائر المجلس، وذلك بهدف تخفيض تكلفة الاستئجار على المدى الطويل واستثمار الأموال، التي تصرف حالياً على الاستئجار، في الجوانب التطويرية على مستوى البنى التحتية والمعلوماتية والأنظمة وتطوير قدرات القضاة والإداريين وكادر مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بشكل عام.

ثانيا: تطوير دوائر العدل

نظراً للإقبال الشديد الذي تشهده دوائر الكاتب العدل وازدحامها المستمر بالمراجعين على مدار أيام السنة ومن أجل تخفيف العبء عن كاهل المحاكم قررت دائرة إدارة المحاكم نقل مقرات هذه الدوائر إلى خارج مبنى المحكمة وتأثيثها بأحدث الأثاث والأجهزة الإلكترونية وأجهزة الحاسوب والماسح الضوئي الذي يسهل على المراجع تنفيذ معاملته من خلال بيئة حضارية ويساعد موظفي هذه الدوائر القيام بأعمالهم اليومية بأريحية مطلقة، فاليوم يتم حفظ جميع المستندات الصادرة عن دائرة كاتب العدل الكترونياً بالإضافة إلى الأرشيف الورقي الحديث الذي استحدث في هذه الدوائر لضمان سلامة وجودة هذه المستندات والحفاظ عليها من الأضرار التي قد تلحق بها نتيجة عامل الزمن وعوامل الطبيعة، وذلك من خلال رفد هذه الدوائر بخزائن أرشيف حديثة وآمنة تكفل تحقيق الغاية منها. واستكمالاً لما قد تم في الأعوام السابقة من إعادة تأهيل مقرات الدوائر في كل من نابلس ورام الله وأريحا وجنين، فقد قام المجلس هذا العام بإعادة تأهيل مقرات هذه الدوائر في كل من محكمة مدينة بيت لحم وقلقيلية.

ثالثا: تطوير وتحديث دوائر التنفيذ

دوائر التنفيذ من الدوائر التي تشهد إقبالا شديداً من المراجعين واحتاجت إلى الكثير من العمل لإعادة تأهيلها وتطويرها. لقد قامت إدارة المحاكم ومن أجل تخفيف العبء عن كاهل المحاكم بنقل مقرات هذه الدوائر إلى خارج مبنى المحكمة. وللتسهيل على المراجعين تنفيذ معاملاتهم من خلال بيئة حضارية ومساعدة موظفي هذه الدوائر على القيام بأعمالهم اليومية بأريحية مطلقة، تم تأثيث هذه الدوائر بأحدث الأثاث والأجهزة الإلكترونية كجهاز الاصطفاف الإلكتروني المحوسبة وأجهزة الحاسوب. بالإضافة إلى ذلك تم تحديث قسم الأرشيف في هذه الدوائر لضمان سلامة وجودة هذه المستندات والحفاظ عليها من الإضرار التي قد تلحق بها نتيجة عامل الزمن وعوامل الطبيعة، وذلك من خلال تزويد هذه الدوائر بخزائن أرشيف حديثة وآمنة تكفل تحقيق الغاية منها. واستكمالاً لما قد تم في الأعوام السابقة من إعادة تأهيل مقرات الدوائر في كل من نابلس ورام الله وأريحا وجنين، فقد قام المجلس هذا العام بإعادة تأهيل مقرات هذه الدوائر في كل من محكمة مدينة بيت لحم وقلقيلية.

رابعا: تطوير وتحديث دوائر التبليغات

أسوة لما تم إنجازه في دوائر التنفيذ والكاتب العدل من حيث توفير البيئة الملائمة للموظفين والمراجعين قام المجلس بتحديث دائرة تبليغات محكمة قلقيلية من حيث تأهيلها وتوفير أعمال النجارة والكهرباء والشبكات اللازمة وكذلك توفير أجهزة الحاسوب والمعدات اللازمة. وقد عمل المجلس في دوائر التبليغات في محاكم الضفة الغربية بالعمل على بناء القدرات نظراً لأهمية دورها في سير الدعوى وتسريع عملية التقاضي والذي يرد تفاصيل التدريب الذي تم تنفيذه في طيات هذا التقرير. بالإضافة إلى هذا التحسين في بيئة العمل وبناء قدرات الإداريين والمحضرين، قام مجلس القضاء الأعلى

بتزويد محضري المحاكم بالزى الرسمي اللائق، حيث أنها تضفي الصفة الرسمية على شخصهم ويعزز من مكانتهم القانونية، مما يوفر لهم الأمان والحماية وبالتالي مساعدتهم في انجاز أعمالهم بمهنية واحترام. وبهذا الصدد وبهدف تسهيل عملية التبليغ وتسريعها، وبالتالي ضمان إنجاز التقاضي على أكمل وجه وتخفيف الأعباء والقضايا المتراكمة، قام المجلس بتدريب ٣٨ كاتبا» تبليغ على قيادة الدراجات النارية تمهيدا لتوفير عدد من الدراجات النارية لكل محكمة في الضفة الغربية. كما قام مجلس القضاء الأعلى بتوفير برنامج محوسب خاص بدائرة التبليغات لإدارة عملية التبليغ وإصدار التبليغات من خلال الحاسوب وتم دعم البرنامج بأجهزة إلكترونية خاصة محمولة (PDA) والتي يقوم بموجبها المحضر بإدخال جميع بيانات التبليغ المنفذة مباشرة إلى هذه الأجهزة ومن ثم تفريغها في حاسوب الدائرة المركزي مما يسرع عملية إدخال البيانات ويعزز نظام الأرشفة.

خامسا : تطوير وتحديث المكتبة القضائية

وبهدف تجسيد ثقافة القانون في المجتمع الفلسطيني وتعزيز مفاهيم وأسس التقاضي والاستفادة من القوانين والمعارف القانونية وتسهيل الرجوع إلى المعلومات التي يحتاجها القضاة أو الإداريون أو الموظفون المعنيون في سلك القضاء والقانون أو المحامون أو الطلبة، قام مجلس القضاء الأعلى بإنشاء مكتبة قضائية متخصصة تساهم في توفير المراجع والمعلومات ذات العلاقة، وذلك في مجمع محاكم رام الله. وتتكون المكتبة من غرفتين مساحتهما ٨٠ مترا» مربعا» وقد تم تجهيزها بأربعة أجهزة حاسوب حديثة مع شاشات عرض LCD وطابعة، هذا بالإضافة إلى توفير برنامج حاسوب خاص بالمكتبات من حيث فهرسة الكتب وتصنيفها وإدارة ومراقبة عمليات الإعارة، وتم تجهيز المكتبة بالعديد من الكتب والمراجع وقد ساهم بعض السادة القضاة برفد المكتبة بعدد من الكتب القيّمة.

سادسا: تطوير وتحديث الأرشيف المركزي في رام الله

تم تأسيس وتأهيل مساحة واسعة من مبنى مجمع المحاكم في رام الله لتكون عبارة عن أرشيف مركزي ةيرإلا رئاودلاو فانئتسلاو حلصلاو ةيادبلا مكامح رئاود ةفاك ةمدلخو سلجلا تافلبم صاخ تاذ ةثيدلحا ةيندعلا فوفرلاو نئازلخا نم يربك ددعب ديوزت تم ثيح ،سلجلا في ىرخألا ةيلالماو .قديدع تاونسل سلجلا فيشرأ ظفحة مدخ رفوتة يلاع ةينيزختة عس

سابعا: تطوير وتحديث المركز الإعلامي القضائي

لتحقيق التواصل مع الجمهور وإبراز التطور والانجازات التي حققها مجلس القضاء الأعلى في فلسطين على صعيد قطاع العدالة وبهدف توعية جمهور المواطنين بالقضاء الفلسطيني وتجسيد ثقافة القانون لدى المجتمع الفلسطيني وتعزيز أسس الشفافية قام المجلس بإنشاء المركز الإعلامي القضائي، حيث تم تأهيل مكان مناسب لتحقيق الغاية المنشودة، حيث تم توفير منصة إعلامية لاستخدام الصحفيين والإعلاميين وتم توفير المعدات والتجهيزات اللازمة لاستقبال الإعلاميين لتغطية أخبار القضاء.

ثامنا: تطوير وتحديث معهد التدريب

استنادا إلى إستراتيجية مجلس القضاء برفد المحاكم بأعداد من القضاة والموظفين المؤهلين، عمل المجلس على توفير مركز يعتني بشؤون التدريب في مبنى المجلس قريب من دائرة التدريب القضائي، حيث شمل تأهيل قاعتين تم تزويدها بالأثاث والتجهيزات اللازمة لتنفيذ برامج توجيه الموظفين الجدد بشكل خاص وتنفيذ دورات وورش عمل تدريبية للقضاة والكادر الإداري بشكل عام.

تاسعا: تطوير وتحديث مقر مجلس القضاء الأعلى

نظرا لضيق المساحات المتوفرة في مبنى مجمع المحاكم بمدينة رام الله، قام مجلس القضاء الأعلى باستئجار مبنيين، حيث تم على أثرها نقل مكتب رئيس المجلس ودائرة إدارة المحاكم بما فيها الشؤون الإدارية والمالية والجودة وكذلك الدائرة الفنية إلى أحد المباني. وقد تم تأهيل مكتب الرئيس وتوفير جميع أعمال الديكور وتوفير الأجهزة اللازمة ونظام كاميرات مراقبة. كما تم تأهيل المحكمة العليا ومحكمة النقض من حيث توفير أعمال الكهرباء والنجارة والأثاث. ويشمل أحد المباني أيضاً مقر محكمة النقض، ومقر المحكمة العليا، والدائرة الفنية، ودائرة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، ودائرة التدريب القضائي، والمركز الإعلامي القضائي، ودائرة التخطيط، وكذلك مكتب الأمانة العامة للمجلس. وقد تم تأهيل المقر الجديد وتزويده بالاثاث والمعدات والأجهزة اللازمة وكما أشير في البنود السالفة بخصوص تأهيل كل من المركز الإعلامي القضائي ومركز التدريب.